الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون
الجلسة العامة **٣**
الأربعاء ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ الساعة ٩/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي ..... (الجماهيرية العربية الليبية)

افتُتحت الجلسة الساعة ٩/١٠.

البند ١٠٧ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/64/1)

الرئيس: وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة العامة الثانية، المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ستستمع الجمعية إلى عرض من الأمين العام لتقريره السنوي عن أعمال المنظمة في إطار البند ١٠٧ من جدول الأعمال.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): أود أن أتقدم بخالص التهنئة لكم، سيدي الرئيس، على توليكم مهامكم. وأتمنى لكم كل النجاح وأؤكد لكم دعمي.

(تكلم بالانكليزية)

إننا نجتمع في أيلول/سبتمبر من كل عام في مناسبة جليلة. ونأتي لنعيد التأكيد على ميثاقنا التأسيسي وإيماننا بالمبادئ الأساسية التي تتوخى السلام والعدل وحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص للناس كافة. ونقوم بتقييم الحالة في العالم ونتناول القضايا الرئيسية الراهنة ونطرح رؤيتنا بشأن التحرك إلى الأمام. وهذا العام، مع افتتاح المناقشة العامة للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، يقتضي الأمر منا أن نسمو نحو لحظة استثنائية. ففي خضم الكثير من الأزمات – الغذاء والطاقة والكساد الاقتصادي وأوبئة الأنفلونزا – التي حلت بنا جميعها مرة واحدة يتطلع إلينا العالم بحثا عن جواب. ولئن كان هناك أي وقت مناسب على الإطلاق للعمل بروح من التعددية المتجددة، أو لحظة لإنجاز عمل جماعي أصيل على يد الأمم المتحدة، فإن هذا الوقت هو الآن.

إن فرصتنا هي الآن – فرصة لأن نعيد للأمم المتحدة صفة الاتحاد: الاتحاد في الغرض، والاتحاد في العمل. أولا، دعونا نجعل من هذا العام عاما يرقى بنا، نحن الأمم المتحدة، للتصدي لأعظم تحد يواجهنا كأُسرة بشرية – ألا وهو التحدي الوبيل المتمثل في تغير المناخ. لقد قام بالأمس ١٠٠ من رؤساء الدول والحكومات بتحديد الخطوات المقبلة صوب مؤتمر كوبنهاغن. وقد اعترفوا بالحاجة إلى التوصل إلى اتفاق يمكن أن تنضم إليه جميع الدول، وفقا لقدراتها، بما يتمشى والمقتضيات العلمية، وأن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

يقوم على توفير ''الوظائف الخضراء'' ويحقق ''النمو الأخضر''، اللذين يعدان بمثابة شريان الحياة في القرن الحادي والعشرين. إن طريقنا إلى كوبنهاغن يقتضي منا أن نتجاوز خلافاتنا. وإنني على يقين راسخ بأننا قادرون على ذلك.

ثانيا، ليكن هذا هو العام الذي تتحد فيه الأمم من أجل إخلاء عالمنا من الأسلحة النووية. لقد ظلت هذه القضية الكبرى خامدة لأمد طويل. ولذلك، اقترحت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، خطة من خمس نقاط تستهدف إعادة قضية نزع السلاح إلى جدول الأعمال العالمي. والآن، فإن المناخ الدولي آخذ في التغير. وقد تعهد الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بخفض ترسانتهما النووية. وفي أيار/مايو المقبل، وبمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ستكون أمامنا فرصة للسعي الحثيث من أجل إحراز تقدم حقيقي. وغدا، يعقد مجلس الأمن قمة تاريخية – يرأسها رئيس الولايات المتحدة الذي يشاركنا لأول مرة – وهي قمة تطرح بداية جديدة. وإذا تحركنا الآن، فإنه بمقدورنا أن نصل بالتصديقات على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى العدد الذي يجعلها تدخل حيز النفاذ. دعونا، سويا، نجعل من هذا العام عام اتفاقنا على نبذ القنبلة.

ثالثا، وفي إطار كفاحنا في مواجهة الفقر العالمي، ليكن هذا هو العام الذي نركز فيه على من تخلفوا عن الركب. إن البعض يتحدث عن براعم الانتعاش الخضراء، لكننا لا نرى سوى ألوية التحذير الحمراء. وتقريرنا الذي صدر مؤخرا ''أصوات الضعفاء'' يسلط الضوء على أزمة جديدة. ذلك أن هؤلاء الذين كانوا شبه فقراء أصبحوا بالفعل هم الفقراء الجدد.

وهناك ما يقدّر عددهم بـ ١٠٠ مليون نسمة يمكن أن يصبحوا دون خط الفقر هذا العام. ومع أن الأسواق ربما تستعيد نشاطها فإن ذلك لم يحدث بالنسبة إلى الدخول والوظائف. ويشعر الناس بالغضب. فهم يعتقدون بأن الاقتصاد العالمي يتكاتف ضدهم. ولهذا فقد طرحنا الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل من أجل تحقيق النمو المتوازن والمستدام. ولذلك أيضا فإننا في سبيلنا إلى إنشاء نظام عالمي للتنبيه بآثار الأزمات ومواطن الضعف، يوفر لنا البيانات والتحليلات بالزمن الحقيقي عن الصورة الاجتماعية – الاقتصادية في أرجاء العالم. إننا بحاجة إلى أن نعلم من هو المتضرر، وأين هو، لكي نتمكن من الاستجابة.

ولهذا أيضا، فإننا في هذا الوقت من العام المقبل سنعقد قمة استثنائية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. ولأنه لم يتبق أمامنا سوى خمسة أعوام، لا بد لنا من دفعة قوية أخيرة صوب عام ٢٠١٥. لقد كنا على حق حينما وضعنا النساء والأطفال في مكان الصدارة. ووفقا لما تذكره اليونيسيف، فقد حدث انخفاض بنسبة ٢٨ في المائة في معدل وفيات الأطفال على مدى العقدين الماضيين. ولنا أن نأمل في إحراز تقدم مماثل فيما يتعلق بصحة المرأة والوفيات النفاسية.

ويجب أن يكون منع العنف الجنسي ضد المرأة في صدر الأولويات. فلنتفق على أن هذه الأفعال مقيتة. والزعماء في كل البلدان يتحملون مسؤولية شخصية عن أي جرائم من هذا القبيل ترتكب داخل حدودهم. وحينما يفقد النساء حياتهن عند الولادة، وحينما يتعرضن للاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب، وليس أمامهن من سبيل يتوجهن إليه، فإننا في الأمم المتحدة لا يمكننا أن ندير وجهنا بعيدا. ولهذا السبب، فقد وافقتم، منذ عهد قريب، على إنشاء وكالة وحيدة تعنى بقضايا المرأة. إننا لم نكن أبدا أكثر قوة من الآن من أجل تمكين المرأة.

(تكلم بالفرنسية)

لقد أعادت هذه الجمعية العامة أيضا تأكيد المسؤولية عن الحماية. وفي عصرنا هذا، لا يمكن لأي دولة، كبرت أو صغرت، أن تنتهك الحقوق الأساسية لمواطنيها وتفلت من العقاب. وحيثما تنشأ الصراعات، لا بد من إقرار العدل وتحمل المسؤولية. ومن هنا فإن عمل المحكمة الجنائية الدولية يكتسي أهمية حيوية. ولنا أن نأمل في تعزيز ولاية المحكمة خلال المؤتمر الاستعراضي المقرر أن يُعقد في كمبالا، في أيار/مايو المقبل.

وليس لنا من سبيل إلى بلوغ أهدافنا النبيلة ما لم يتوفر السلام والأمن والعدل. وفي دارفور، لا بد من تدعيم ما أحرز من تقدم في الآونة الأخيرة ولا بد من العمل على إنجاز ولايتنا. وبحلول نهاية العام، ستبلغ نسبة انتشارنا ٩٠ في المائة، لكننا لا نزال نفتقر إلى الكثير من العتاد البالغ الأهمية، خاصة فيما يتعلق بالنقل، مثل طائرات الهليكوبتر. وعلاوة على ذلك، علينا أن نبذل أقصى ما في وسعنا من أجل تحقيق الاستقرار في السودان وفي المنطقة ودعم اتفاق السلام الشامل الذي تم التوصل إليه مع جنوب السودان.

ويجب ألا ننسى الصومال. لا بد من دعم قوات حفظ السلام الأفريقية والحكومة، ولا بد من دعم الجهود الدولية لمكافحة القرصنة.

وفي سري لانكا، سنواصل العمل من أجل تعزيز إعادة الاندماج والمصالحة واحترام مبدأ المسؤولية. وإننا نشيد بالتزام الحكومة بالسماح لجميع المشردين بالعودة إلى ديارهم بحلول أواخر كانون الثاني/يناير، حسبما أعيد تأكيده لمبعوثي في الأسبوع الماضي.

وسنبذل قصارى جهدنا من أجل تعزيز الحرية والديمقراطية في ميانمار. إن الإفراج عن سجناء سياسيين معينين الأسبوع الماضي ليس كافيا. وإننا نهيب بأصدقاء ميانمار وجيرانها أن يفعلوا المزيد، بل وأكثر منه، من أجل صالح ميانمار وشعبها. وإذا كان للانتخابات التي ستجرى في العام القادم أن تُقبل باعتبارها ذات مصداقية وشاملة لجميع الأطراف، فإنه لا بد من الإفراج عن جميع السجناء السياسيين، بمن فيهم داو أونغ سان سو كيي.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد سعينا من أجل وقف نزيف الدم في غزة. ومع ذلك فإن معاناة الناس لا تزال مستمرة. وهناك قضايا تتعلق بالعدل والمساءلة يتعين معالجتها. وعلينا أن نعيد إحياء المفاوضات صوب التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين وتحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط. نحن ندعم جهود الرئيس أوباما لاستئناف محادثات السلام وسنعمل في إطار المجموعة الرباعية لتحقيق ذلك الهدف.

وفي أفغانستان، نواجه بيئة صعبة. فقد كشفت الانتخابات الأخيرة عن عيوب خطيرة. ومع ذلك، لا ينبغي أن نتجاهل أنه تم إحراز تقدم وهو تقدم يمكننا البناء عليه. إننا ملتزمون بالعمل مع الشعب الأفغاني إلى أن يخرج من ليله الطويل. وسوف نبقى معه.

وإننا نتعهد أيضا بالوقوف إلى جانب شعب باكستان. لقد أحرزنا تقدما كبيرا في كل من تيمور - ليشتي، وهايتي، وسيراليون، ونيبال. ونشهد تقدما مطمئنا في العراق، وفرصا جديدة في قبرص. والآن حان الوقت لتقييم الموقف والمضي قدما.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بأن أدعوكم إلى أن تلقوا نظرة على ما حولكم. بحلول نهاية الجمعية العامة، سيكون مبنى الأمانة العامة خاليا. وسيكون موظفونا متفرقين في أنحاء المدينة. وستجري عملية تجديد كاملة للأمم المتحدة. وما نطمح إليه جميعا هو أن يكون هذا التجديد الخارجي رمزاً للتجديد من الداخل.

ولهذا كان تأكيدنا على وجود أمم متحدة أكثر قوة من أجل عالم أفضل. لقد أحرزنا تقدما صوب وحدة الأداء في الأمم المتحدة. وقطعنا أشواطا كبيرة في إنجاز مهمة بناء السلام على النحو الصحيح، حتى لا تتزلق المجتمعات البازغة من أتون الحروب إلى هوة الصراع من جديد. ولقد شحذنا أدواتنا في مجال الوساطة والدبلوماسية لكي يمكننا أن نحول دون تصاعد الأزمات إلى مآسٍ مفجعة أوسع نطاقا وأكثر كلفة.

وقد أنشأنا إدارة الدعم الميداني، ونطور استراتيجية الآفاق الجديدة لكي نجعل مهمة حفظ السلام أكثر سرعة وفعالية. وفي كل ذلك، فإننا بحاجة إلى الدعم القوي من الدول الأعضاء، مثلما نحن بحاجة إلى هذا الدعم من أجل تأمين سلامة موظفينا الشجعان الذين يخدمون في أماكن خطرة، فقد فقد الكثيرون منهم أرواحهم في سبيل القضايا التي نخدمها جميعا.

لقد أخذتني أسفاري هذا العام من الحافة الجليدية في المنطقة القطبية الشمالية إلى سهول منغوليا. ولقد رأيت رأْيَ العين آثار تغير المناخ على كوكبنا وعلى ساكنيه. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، التقيت فتاة في الثامنة عشرة من عمرها تعرضت للاغتصاب على يد جنود. وبالنسبة إليها فإن الأمم المتحدة هي أملها في حياة جديدة.

وفي مؤتمرات للقمة عقدت ما بين ترينيداد وتوباغو، ولندن، ولاكويلا، فاق تركيزي على إحدى المسائل جميع المسائل الأخرى: إننا في الأمم المتحدة صوتُ من لا صوت له، والمدافعون عمَّن لا دفاع لهم. وإذا كان لنا أن نقدم الأمل الحقيقي لمن فقدوا الأمل. وإذا كان لنا حقيقة أن نتجاوز الأزمة صوب تحقيق الانتعاش الاقتصادي، فعلينا أن نفعل ذلك من أجل جميع الدول وجميع الناس.

إننا بالعمل سويا يمكن أن نحقق الكثير. وإننا هنا سويا لكي نواجه المخاطر. ولكي نتحمل عبء المسؤولية. ولكي نرقى إلى مستوى اللحظة الاستثنائية لكي نصنع التاريخ. وهذا العام، من بين كل الأعوام، لا يكتفي بالقليل. ذلك لأننا الأمم المتحدة. إننا الأمل الأسمى من أجل البشرية. والآن هي فرصتنا. وأشكر الأعضاء شكرا جزيلا على قيادتهم والتزامهم.

البند ٨ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

الرئيس: إنه لشرف عظيم لي ولبلدي ليبيا وقيادتها أن أتولى رئاسة الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. وإنكم إذ عهدتم لي بهذه الأمانة ووضعتم ثقتكم فيّ، إنما تغمرونني بتقدير كبير آمل أن أكون أهلا له.

أود، في البداية، أن أشيد بمعالي الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة لما بذله من جهد لا يعرف الكلل وأن أسدي له الشكر، كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر والتقدير لمعالي، الأمين العام، لما أمدني به من دعم وتعاون. ولقد عقدنا العزم معا على أن نعمل بشكل منتظم من أجل أن تصبح الأمم المتحدة منظمة أقوى وأكثر فعالية وقادرة على التصدي للتحديات الجسام التي يواجهها العالم اليوم.

تنعقد دورة الجمعية العامة الرابعة والستون في مرحلة مصيرية هامة. فالمجتمع الدولي يواجه أزمات متعددة وتحديات هائلة. ومن تلك التحديات، الأخطار التي ما زالت تهدد السلام والأمن الدوليين في أنحاء شتى من العالم من جراء النزاعات الدائرة، بعضها بين الدول الأعضاء، منذ أمد طويل، وحروب أهلية وتكدس لأسلحة الدمار الشامل والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

ويشكل تدهور البيئة أيضا وتغير المناخ والفقر المدقع والأمراض المعدية المهلكة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تحديات تتطلب مواجهتها اتباع نُهج مبتكرة وبذل جهود متضافرة. وما الانتكاسات التي ألّمت بجهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأزمات الاقتصادية والمالية والغذائية وأزمة الطاقة ومسألتا نزع السلاح وانتشار أسلحة الدمار الشامل، إلا تحديات أخرى تلقي بظلالها جميعا على الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

وثمة مسألة هامة أخرى لا بد وأن نكون واضحين إزاءها، ألا وهي أنه لن يتسنى التصدي لتلك التحديات إلا بالتعاون فيما بين الدول، ولا يمكن معالجتها إلا من خلال نظام متعدد الأطراف يعمل بكفاءة. فالتعددية هي السبيل لمعالجة المشاكل المشتركة العالمية وهي أيضا السبيل الوحيد لكفالة العمل على نحو جماعي فعّال.

لقد دعا الأمين العام أمس إلى اجتماع خاص بالبيئة وتغير المناخ وأود أن أشيد به. لقد كان اجتماعا ناجحا وهو من نوع العمل الجماعي الذي سيساعد على إنجاح مؤتمر كوبنهاغن وتحقيق اتفاق شامل بشأن تغير المناخ. ولقد تعهدت جميع الدول تقريبا بالالتزام بالعمل من أجل إنجاح هذا المؤتمر، الأمر الذي سيساعد على إنجاحه.

كما أن مجلس الأمن سيعقد اجتماع قمة بدعوة من رئيس المجلس لهذا الشهر، الولايات المتحدة، وبصفة خاصة، الرئيس أوباما. ونأمل لهذا الاجتماع أن يحقق النجاح المرجو، وهو أيضا نوع من أنواع العمل الجماعي لمواجهة الأحداث الهامة.

لقد تعلم المجتمع الدولي من التجارب التي مر بها أن التعاون الدولي المسؤول هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله التصدي للأخطار عبر الوطنية، والأزمات المتعددة التي يواجهها العالم اليوم. وتعلمنا أيضا أن الأعمال الانفرادية لا تؤدي إلا إلى تفاقم النزاعات، وهي تؤخر السعي إلى إيجاد حلول مستدامة بقدر أكبر.

إن الأمم المتحدة تجسيد للتعددية، وهي بالتالي أكثر المحافل شرعية لكفالة العمل المتضافر على الصعيد العالمي. فالجمعية العامة هي أكبر جهاز دولي لوضع السياسات في الأمم المتحدة، ذلك أنها تضم في عضويتها دول العالم بأسره، وتتمتع بشرعية عالية لا تضارعها فيها أي منظمة أخرى. ومن دواعي سروري البالغ أن الآراء متوافقة بشأن ضرورة تنشيط الأمم المتحدة لكفالة تصدي هذه المنظمة على نحو فعال للأخطار عبر الوطنية والأزمات المستجدة. وتحقيقا لهذا الهدف، لا بد من توفر الإرادة السياسية والمقدرة القيادية لقيام نظام متعدد الأطراف، ملتزم بالقواعد، ويتسم بالفعالية، وتتوفر فيه المصداقية. ويجب تنشيط الأمم المتحدة وإصلاحها.

ومن هذا المنطلق، أتعهد بالعمل مع الدول الأعضاء قاطبة على تيسير التوصل إلى توافق للآراء بشأن تنشيط أعمال الجمعية وإصلاح مجلس الأمن وجعله أوسع تمثيلا، وبشأن المبادرات التي تهدف إلى زيادة فعالية المنظمة وتحسين إدارة أعمالها. وبصفتي رئيسا للجمعية العامة، أتعهد أيضا بالعمل مع جميع الدول الأعضاء على التصدي، وبشكل فعال، للأزمات العالمية، بتعزيز التعددية والحوار فيما بين الحضارات، تحقيقا للسلام والأمن الدوليين والتنمية.

ويعد تغير المناخ من أكبر التحديات التي يواجهها كوكبنا المشترك. ومن ثم، يجب علينا أن نكثف جهودنا خلال هذه الدورة للتصدي للآثار السلبية التي ألحقها الإنسان بنظام المناخ. فلا يسع أي دولة عضو، أيا كان موقعها الجغرافي، أو درجة نموها، أو مذهبها السياسي، أن تتجاهل هذه المسألة. ولا يسع أي دولة عضو أن تحل هذه المسألة بمفردها، إذ أن شعوب العالم تتطلع إلى نهوض الجمعية العامة بدورها القيادي لتستجيب لها، وتحدوها عزيمة قوية في

ذلك. ومن ثم، فلننسى خلافاتنا ولنعمل على التوصل في كوبنهاغن، في كانون الأول/ديسمبر المقبل، إلى اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ. وبصفتي رئيسا للجمعية العامة، أجدد الالتزام بهذه القضية. وإنني على استعداد للعمل مع الأمين العام ومع أعضاء الجمعية لبلوغ هذا الهدف.

وعلى الرغم من توافق الآراء على الصعيد الدولي والعديد من المبادرات، تتباين الآراء حول الوسائل الكفيلة بتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة، سواء في أفريقيا أو في العالم بأسره. وما زال النصيب الأكبر من جهود الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام يؤدي واجبه على أكمل وجه. ومع ذلك، يلزم التركيز بقدر أكبر على منع نشوب الصراعات والحروب وفضها وتدعيم الشراكة مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية بشأن الصراعات في أفريقيا. فالأمر يقتضي منا أن نتبع حيال السلام والأمن والتنمية في أفريقيا نهجا أكثر شمولا واتساقا ومراعاة لجوهر الواقع. ويمكن للجمعية العامة أن تؤدي دورا هاما في هذا الصدد. كما تشكل المناقشات العامة منتدى مثاليا لتبادل الآراء بشأن هذه المسائل.

ومن دواعي سروري البالغ أن الجمعية العامة قررت أن تعقد في عام ٢٠١٠، في مستهل دورتها الخامسة والستين، اجتماعا رفيع المستوى. وسيظل دعم بناء السلام بعد مرحلة انتهاء الصراعات أحد الشواغل الرئيسية للدول الأعضاء، وسجل المجتمع الدولي متباين في هذا المجال. ولذلك، كان القصد من إنشاء لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٦ هو سد الفجوة في هذا المضمار، من خلال إيلاء الاهتمام اللازم للبلدان الخارجة من الصراعات، وعن طريق تعبئة الموارد وتنسيق المساعدات الدولية. وينص القرار ١٨٠/٦٠ الذي أنشأ لجنة بناء السلام على إجراء استعراض لمحصلة العمل بعد مضي خمس سنوات. وسأعمل مع الدول الأعضاء على وضع عملية الاستعراض وتيسيرها. ويحدوني الأمل في ظهور أفكار جديدة لزيادة فعالية هذه الهيئة التابعة للأمم المتحدة وتعزيز قدرتها على الاستجابة.

لقد أكد رؤساء الدول والحكومات من جديد في عام ٢٠٠٥ أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يشكلان أحد المقاصد الثلاثة الرئيسية التي تصبو هذه المنظمة إلى بلوغها. وأعلنوا أن حقوق الإنسان تشكل، إلى جانب التنمية والسلام والأمن، ركنا من الأركان التي تقوم عليها المنظمة. لذلك، علينا أن نلتزم بالعمل على أن يكون الركن الثالث بمثابة الصخر، مسنودا بالموارد اللازمة والاحترام والمصداقية، ومسخرا لخدمة هذه المؤسسة التي نذرت نفسها لقضية كرامة الإنسان والعدالة. وفي هذا الصدد، سأعمل مع الدول الأعضاء من أجل إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بمبادئ العالمية واللاانتقائية، وعدم تجزئة حقوق الإنسان كافة، وكفالة ترابطها وتشابكها. وأعني بذلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية. ولذلك، علينا أن نتعامل مع هذا الركن بروح من التواضع والمسؤولية، آخذين في الاعتبار أن جميع الدول الأعضاء تواجه تحديات في مجال حقوق الإنسان. وعلينا أن نرسي دعائمه بشكل ثابت، ونحن على بيّنة من ضرورة التصدي لتلك التحديات لما فيه صالح حقوق الإنسان ذاتها وصالح السلام والتنمية على السواء.

وخلال هذه الدورة، سيتعين علينا أن نتابع نتائج مؤتمر ديربان الاستعراضي. وفي وقت تواجه فيه المجتمعات في جميع أرجاء الأرض تحديات آفة التمييز العنصري، وكراهية الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب، سيكون لزاما علينا جميعا أن نواصل تعزيز مجلس حقوق الإنسان ودعمه، وأن نشرع في التحضير لاستعراض عمله على مدى السنوات الخمس الماضية. وإذا أنجزنا هذه المهمة بتفان لخدمة القضية وبروح من الالتزام البنّاء القائم على المبادئ، فإنني واثق بأننا،

في نهاية المطاف، سنترك الركن الثالث لحقوق الإنسان أقوى مما كان عليه في مستهل عملنا.

لقد أُدرجت قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط في جدول أعمال الجلسات العامة للجمعية العامة لسنوات طويلة. ورغم ما بُذل من جهود كثيرة ظلت قضية فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي بدون أي حل وما زالا يشكّلان تهديداً خطيرا للسلام والأمن الدوليين. وقد أضحى هناك اعتراف عالمي بأنه، في ظل تسارع تدهور الظروف السائدة في الأرض المحتلة، بات الوضع لا يطاق. وصارت الحاجة ملحّة إلى تطبيق تسوية شاملة وعادلة تعطي الحقوق الشرعية لأصحابها. بيد أنه رغم التحديات الهائلة الماثلة أمامنا، لم نستطع التقدم بشكل واضح رغم المجهودات التي بُذلت والتي تبذل الآن من أجل إيقاف الاستيطان والعمل من أجل تحقيق السلام. وفي هذا الصدد، يجب على الأمم المتحدة، وهي التي تتولى المسؤولية والمشروعية الدولية التي تتمتع بها، أن تضطلع بدورها في المساهمة البناءة في تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة.

ما فتئ رؤساء الدول والحكومات، صغيرها وكبيرها، يشيرون مراراً وتكراراً كل سنة إلى ما تتسم به سيادة القانون من أهمية في إطار شؤونهم القومية. بيد أن السعي الدؤوب إلى بسط سيادة القانون في مجال الشؤون الدولية، أي ما يسمى بسيادة القانون على الصعيد الدولي، هو الذي يجسد المسؤولية الفريدة من نوعها المنوطة بهذه المنظمة.

وبمقتضى تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي لا بد من رؤية مشتركة. وفي اعتقادي أن هذه الرؤية تقوم على نظام دولي تخضع فيه ممارسات القوة إلى القانون، سواء تعلّق الأمر بالدول الكبيرة أو الصغيرة بما في ذلك المنظمة نفسها. وهو ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة استخدام الدول الأعضاء للقوة. وتشكِّل الجمعية العامة، منذ إنشائها، المركز العالمي لوضع المعايير الدولية في مختلف مجالات القانون الدولي. بيد أن سيادة القانون لا تعني شيئا يُذكر في غياب إخضاع القانون للمساءلة. فالتصدي لانتهاكات القانون الدولي يتطلب إيجاد وسائل كاملة وفعالة. وسيظل نظامنا الدولي على الدوام نظاما معقّداً ومتعدد الأوجه، شأنه في ذلك شأن وسائل كفالة مساءلة الدول والأفراد وسائر الأطراف الفاعلة. وفي وقت لا يألو المجتمع الدول جهدا في سبيل تعزيز آليات المساءلة، بما في ذلك وسائل حل النزاعات، ما زال الطريق طويلا أمامنا لبلورة هذا الشق الأساسي من رؤيتنا. ولا تكفي المساءلة أمام القانون وحدها لبلورة سيادة القانون على الصعيد الدولي بما يتواءم مع جميع قيمنا الأساسية المشتركة. فلا بد أن يعزز القانون في حد ذاته، حتى على المستوى الدولي، إيماننا المشترك بالكرامة الأساسية لبني البشر كافة. ويجب أن تشمل رؤيتنا قيام نظام دولي تنتظم في رحابه الدول وهذه المنظمة وسائر الأطراف الفاعلة، على أن نكون جميعا خاضعين للقانون ومسؤولين أمامه بشكل فعال، وهو الأمر الذي ينسجم تماما مع مساعي إقامة العدل وإعمال حقوق الإنسان العالمية.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول لهذا الصباح، أود أن أذكر الدول الأعضاء بأن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة قد وضعت على الأساس المتفق عليه بأن تكون البيانات مقيّدة بحد زمني لا يتجاوز ١٥ دقيقة لكي يتسنى الاستماع إلى جميع المتكلمين في كل جلسة. وضمن هذا الإطار الزمني، أود أن أناشد جميع المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة عادية حتى يتسنى توفير الترجمة الشفوية باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة على النحو الصحيح.

أود أيضا أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى القرار الذي اتخذته الجمعية في الدورات السابقة، وهو أن ممارسة

الإعراب عن التهاني داخل قاعة الجمعية العامة بعد إلقاء الخطب غير محبذة. وفي هذا الصدد، ندعو المتكلمين بعد إلقاء بياناتهم إلى الخروج من قاعة الجمعية العامة عبر الغرفة GA-200، الواقعة خلف المنصة، قبل العودة إلى مقاعدهم.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على المضي قُدما بنفس هذه الطريقة أثناء المناقشة العامة في دورتها الرابعة والستين؟

تقرر ذلك.

الرئيس: أخيرا، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى أن إدارة شؤون الإعلام تقوم خلال المناقشة العامة بأخذ صور رسمية لجميع المتكلمين. ويُرجى من الأعضاء الراغبين في الحصول على تلك الصور أن يتصلوا بمكتبة الصور التابعة للأمم المتحدة.

خطاب السيد لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية

الرئيس: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية.

اصطُحب السيد لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بسعادة السيد لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس دا سيلفا (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): إن الجمعية العامة كانت ويجب أن تظل المحفل الهام لإجراء المناقشة العامة بشأن المشاكل الرئيسية التي تهم البشرية.

أود أن أتناول ثلاث قضايا مهمة أعتقد أنها مترابطة. ثمة ثلاثة أخطار تهدد كوكبنا هي الأزمة الاقتصادية الحالية والافتقار إلى حوكمة عالمية ديمقراطية مستقرة وخطر تغير المناخ الذي يهدد حياتنا جميعا.

قبل عام واحد بالتحديد، وفي بداية الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد العالمي، قلت من على هذا المنبر إن التاريخ لن يسامحنا مطلقا على الخطأ الخطير بالتصدي لآثار الأزمة فحسب بدلا من أسبابها. إنها ليست مجرد أزمة بنوك كبرى، بل هي أزمة معتقدات رئيسية. لقد انهارت ببساطة معتقدات اقتصادية وسياسية واجتماعية اعتنقت باعتبارها مُسَلّمات. لقد تبين أن أسلوب التفكير والتصرف غير الحصيف الذي هيمن على العالم طوال عقود هو أسلوب ينطوي على الإفلاس.

إنني أشير إلى المبدأ العبثي القائل بأن الأسواق يمكن أن تنظم نفسها دون حاجة إلى ما يسمى بتدخل الدولة. وأشير إلى أطروحة الحرية المطلقة لرأس المال، بدون قواعد أو شفافية، خارج نطاق سيطرة الناس والمؤسسات. لقد كان دفاعا جائرا عن دولة عاجزة وضعيفة تقدم الحد الأدنى وغير قادرة على تعزيز التنمية أو مكافحة الفقر والإجحاف.

وتضمنت تشويه السياسات الاجتماعية، وولعا بعلاقات العمل غير المستقرة وتحويل الخدمات العامة بشكل غير مسؤول إلى سلع تجارية. والسبب الحقيقي للأزمة هو أن شبكات مستقلة للثروة والسلطة صادرت الجزء الأكبر من سيادة الشعوب والدول وحكوماتها الديمقراطية.

وقلت آنئذ إن الوقت قد حان لاتخاذ قرارات سياسية. قلت إن من يجب أن يتحمل مسؤولية إخضاع الاضطراب العالمي للسيطرة هم القادة وليس التكنوقراط

المتعجرفون. ولا يمكن ترك السيطرة على الأزمة وتغيير مسار الاقتصاد العالمي للقلة المعتادة.

لم تتمكن البلدان المتقدمة النمو والوكالات المتعددة الأطراف التي تديرها من توقع الكارثة الوشيكة، ناهيك عن منعها. لقد انتشر تأثير الأزمة في أنحاء العالم، ضاربا، أولا، البلدان التي كانت على مدار سنوات، وبتضحيات كبيرة تعيد بناء اقتصاداتها.

ليس من العدل أن يدفع ثمن المضاربات أولئك الذين لا شأن لهم بها أو العمال أو الفقراء أو البلدان النامية. وبعد ١٢ شهرا، يمكننا أن نرى بعض التقدم، لكن لا تزال شكوك كثيرة قائمة. ما من أحد بعد مستعد بشكل واضح للتصدي للتشوهات الخطيرة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي في الساحة المتعددة الأطراف.

إن كون أننا تفادينا انهيارا كاملا للنظام أدى فيما يبدو إلى حالة من التسليم غير المسؤول في قطاعات معينة. وجرى تجاهل معظم المشاكل الأساسية. وهناك مقاومة شديدة لاعتماد آليات فعالة لتنظيم الأسواق المالية.

وترجيء البلدان الغنية الإصلاح في الوكالات المتعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. نحن لا نستطيع ببساطة فهم الشلل الذي أصاب جولة الدوحة، التي إذا ما اختتمت، ستعود، بالفائدة على البلدان الأكثر فقرا في عالمنا بالدرجة الأولى. وهناك أيضا علامات مقلقة على عودة الممارسات الحمائية، ولم ينجز شيء يذكر لمكافحة الملاذات الضريبية.

لكن بلدانا كثيرة لم تقف مكتوفة الأيدي. والبرازيل، وهي لحسن الحظ من أواخر البلدان التي تضررت نتيجة الأزمة، كانت واحدة من أوائل البلدان التي تخرج منها. وما فعلناه ليس سحرا. لقد وقينا ببساطة نظامنا المالي من العدوى بفيروس المضاربة. لقد خفضنا بالفعل نسبة تعرضنا المالي الخارجي فيما تحولنا من مدينين إلى دائنين دوليين. وقررنا، مع بلدان أخرى، المساهمة بموارد في صندوق النقد الدولي لإقراض الأموال إلى البلدان الأكثر فقرا، بدون الشروط غير المقبولة التي فرضت في السابق.

وقبل كل شيء، نفذنا قبل وبعد تفجر الأزمة، سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية. وكثفنا من برامجنا الاجتماعية، خاصة برامج تحويل الدخل. ورفعنا الأجور فوق معدلات التضخم. واستخدمنا تدابير مالية لحفز الاستهلاك وإبقاء الاقتصاد في حراك.

لقد خرجنا الآن من كسادنا القصير. واستعاد اقتصادنا قوته الدافعة وتبدو آفاقه مبشرة بالخير لعام ٢٠١٠. والتجارة الخارجية تكتسب حيوية، وسوق العمل تبلى بلاء حسنا وتم الحفاظ على التوازن الأساسي للاقتصاد الكلي، دون أن تتحمل انتصارات تحركات شعبنا أية تكاليف. إن ما أوضحته البرازيل وبلدان أخرى هو أننا، في أوقات الأزمة، يجب أن ننفذ برامج اجتماعية وإنمائية جريئة.

غير أنني لا أتوهم أننا قد نحل مشاكلنا بمفردنا داخل حدودنا. ولأن الاقتصاد العالمي مترابط، فإننا جميعا ملتزمون بالتداخل عبر الحدود الوطنية، ولذلك يجب أن ننشئ النظام الاقتصادي العالمي مرة أخرى.

وخلال اجتماعات مجموعة الـ ٢٠ واجتماعات أخرى كثيرة عقدتها مع زعماء العالم، أصررت على الحاجة إلى تغذية الاقتصاد العالمي بقدر كبير من الائتمان. ودافعت عن تنظيم الأسواق المالية، والاعتماد واسع النطاق للسياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية ونهاية الحمائية ومكافحة الملاذات الضريبية.

وبنفس التصميم، اقترح بلدي إصلاحا حقيقيا للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ولا بد من أن تزيد البلدان الفقيرة والنامية حصة سيطرتها في صندوق النقد

الدولي والبنك الدولي. وإلا، لن يكون هناك تغيير حقيقي، ولن يكون هناك مناص من خطر نشوب أزمة جديدة أشد قوة. إن وكالات دولية أكثر تمثيلا وديمقراطية هي الوحيدة التي ستكون قادرة على التعامل مع مشاكل معقدة مثل إعادة تنظيم النظام النقدي الدولي.

وبعد ٦٥ عاما، لا يمكن إدارة العالم بنفس القواعد والقيم التي سادت في مؤتمر بريتون وودز. وبالمثل، لا يمكن إدارة الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها في ظل نفس الهياكل التي فرضت بعد الحرب العالمية الثانية. نحن نعيش مرحلة تحول في العلاقات الدولية. نتحرك باتجاه عالم متعدد الأطراف. لكنه أيضا عالم متعدد الأقطاب، على أساس تجارب في مجال التكامل الإقليمي مثل تجربة أمريكا الجنوبية في إقامة اتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

إن هذا العالم المتعدد الأقطاب لن يتعارض مع الأمم المتحدة. بل على العكس، يمكن أن يكون عامل استنهاض للأمم المتحدة. فهو سيوفر الأساس لأمم متحدة لديها السلطة السياسية والمعنوية لحل الصراعات في الشرق الأوسط، ضامنة التعايش بين دولة فلسطينية ودولة إسرائيل. أمم متحدة تجابه الإرهاب بدون وصم الجماعات العرقية والديانات، بل تتعامل مع الأسباب الأساسية وتعزز الحوار بين الحضارات؛ أمم متحدة يمكن أن تساعد حقا بلدانا مثل هايتي، التي تحاول إعادة بناء اقتصاداتها وإصلاح نسيجها الاجتماعي بعد تحقيق الاستقرار السياسي؛ أمم متحدة ملتزمة بالنهضة الأفريقية التي نراها الآن؛ أمم متحدة قادرة على تنفيذ سياسات فعالة تحافظ على حقوق الإنسان وتوسعها؛ أمم متحدة يمكنها إحراز تقدم حقيقي باتجاه نزع السلاح في توازن حقيقي مع منع الانتشار؛ أمم متحدة يمكنها حقا أن تقود مبادرات لحماية بيئة الكوكب؛ أمم متحدة يمكنها استخدام مجلسها الاقتصادي والاجتماعي لاتخاذ قرارات بشأن مجابهة الأزمة الاقتصادية؛ وأمم متحدة تتيح قدرا كافيا من التمثيل من أجل التصدي للتهديدات التي تواجه السلام العالمي من خلال إصلاح مجلس الأمن وتجديده وفتحه أمام أعضاء دائمين جدد.

إننا لسنا ممن يستغرقون في التمني. غير أن الأمر يتطلب وجود إرادة سياسية لمواجهة الحالات التي تتعاون للإضرار بالسلام والتنمية والديمقراطية وللتغلب عليها. وما لم تكن هناك إرادة سياسية، ستستمر حالات النكوص مثل الحصار المفروض على كوبا.

وما لم تكن هناك إرادة سياسية، سنشهد المزيد من الانقلابات مثل الانقلاب الذي أطاح برئيس هندوراس الدستوري، خوسيه مانويل سيلايا، الذي مُنح حق اللجوء في سفارة البرازيل في تيجوسيجالبا منذ يوم الاثنين. والمجتمع الدولي يطالب بعودة السيد سيلايا إلى رئاسة بلده على الفور، ويجب عليه أن يكون متيقظا لكفالة عدم انتهاك حرمة البعثة الدبلوماسية للبرازيل في عاصمة هندوراس.

وختاما، فإنه ما لم تسُد الإرادة السياسية، فإن التهديدات التي تواجه العالم مثل تغير المناخ ستستمر في التصاعد. ولا بد أن تتخذ جميع البلدان إجراءات لصد الاحترار العالمي. ونحن مترعجون إزاء تردد البلدان المتقدمة النمو في تحمل نصيبها من العبء فيما يتعلق بمكافحة تغير المناخ. وهذه البلدان لا يمكنها أن تثقل كاهل البلدان النامية والفقيرة بمهام تخصها هي وحدها.

والبرازيل تقوم بدورها. وسنصل إلى كوبنهاغن ببدائل والتزامات محددة. فقد وافقنا على خطة وطنية لمكافحة تغير المناخ تشمل خفضا بنسبة ٨٠ في المائة في إزالة غابات الأمازون بحلول عام ٢٠٢٠. وسنقلل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بواقع ٤,٨ بلايين طن، وهو ما يزيد على إجمالي التزامات البلدان المتقدمة النمو جميعها. وفي عام

٢٠٠٩، يمكننا أن نفتخر بالفعل بتسجيل أقل معدل لإزالة الغابات منذ ٢٠ عاما.

ومزيج الطاقة البرازيلي واحد من بين الأنظف من نوعه في العالم. فنسبة ٤٥ في المائة من الطاقة التي يستهلكها بلدي هي طاقة متجددة. وفي بقية العالم، لا تتجاوز الطاقة المتجددة نسبة ١٢ في المائة في حين لا يتجاوز المعدل في أي من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٥ في المائة. كما تأتي نسبة ٨٠ في المائة من طاقتنا الكهربائية من مصادر متجددة.

ويحتوي كل البنزين المستخدم لتشغيل سيارات الركوب في بلدنا على نسبة ٢٥ في المائة من الإيثانول. وأكثر من ٨٠ في المائة من السيارات المنتجة في بلدنا مزودة بمحركات متعددة الوقود تمكنها من استعمال أي مزيج من البنزين و/أو الكحول. ويجري إنتاج الإيثانول وغيره من أنواع الوقود الأحيائي في البرازيل في ظروف تتحسن باطراد بموجب خطة تقسيم المناطق إيكولوجيا، التي أرسلناها للتو إلى الكونغرس البرازيلي. ولقد حظرنا زراعة قصب السكر ونباتات الوقود الكحولي في المناطق التي تضم زراعات محلية. وينطبق ذلك القرار على منطقة الأمازون بأكملها وكذلك على المناطق الأحيائية الرئيسية الأخرى. ولا تغطي زراعات قصب السكر سوى ٢ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في بلدنا. وعلى خلاف أنواع الوقود الأحيائي الأخرى، فإن قصب السكر لا يؤثر على الأمن الغذائي ويشكل خطرا أقل بكثير على البيئة. وقد وقعت الشركات والعمال الزراعيون والحكومة على تعهد مهم بكفالة ظروف عمل لائقة في مزارع قصب السكر في البرازيل.

وتشكل كل تلك الشواغل جزءا من سياسات الطاقة التي ينتهجها بلد لديه اكتفاء ذاتي من النفط وقد اكتشف للتو احتياطات كبيرة ستضعنا في صدارة منتجي الوقود الأحفوري. ومع ذلك، فإن البرازيل لن تتخلى عن جدول أعمالها البيئي وتتحول إلى مجرد عملاق نفطي. ونحن نعتزم تعزيز دورنا بوصفنا قوة عالمية في الطاقة الخضراء. من ناحية أخرى، يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تحدد أهدافا لخفض الانبعاثات تتجاوز بكثير الأهداف المطروحة حتى الآن، التي لا تمثل سوى جزء ضئيل من التخفيضات التي أوصى بها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. ونحن نشعر بقلق عميق أيضا لأن التمويل الذي أعلن حتى الآن للابتكارات التكنولوجية اللازمة لحماية البيئة في البلدان النامية غير كاف بالمرة.

ولن تظهر حلول لتلك المآزق وغيرها إلا إذا جرت مواجهة مخاطر تغير المناخ مع إدراك أننا نتقاسم مسؤوليات مشتركة ولكنها متباينة.

وثمة قاسم مشترك قوي بين المسائل التي تسيطر على اهتمامنا، الأزمة المالية والإدارة العالمية الجديدة وتغير المناخ، ألا وهو الحاجة إلى بناء نظام دولي مستدام ومتعدد الأطراف وأكثر تكافؤا ومتحرر من الهيمنة وتحكمه مؤسسات ديمقراطية. وبناء هذا العالم الجديد حتمية سياسية وأخلاقية. فنحن لا يمكننا الاكتفاء بإزالة أنقاض الفشل؛ بل يجب علينا أن نكون بمثابة قابلات للمستقبل. وهذا هو السبيل الوحيد لتلافي المظالم الكثيرة جدا والحيلولة دون وقوع مآس جماعية جديدة.

الرئيس: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد لويس إناسيو لولا داسيلفا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

اصطحب السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحِّب في الأمم المتحدة بفخامة السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أوباما (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أخاطبكم لأول مرة بصفتي الرئيس الرابع والأربعين للولايات المتحدة. وأقف أمامكم وأنا أشعر بالتواضع إزاء المسؤولية التي حملني إياها الشعب الأمريكي، مدركا للتحديات الجسيمة في لحظتنا هذه من التاريخ، وعازما على العمل بجرأة وبصورة جماعية من أجل تحقيق العدالة والرفاه في الداخل والخارج.

لم يمض عليّ في الحكم سوى تسعة أشهر، مع أنها تبدو أطول كثيرا في بعض الأيام. وإنني أدرك جيدا التوقعات المعلقة على رئاستي في جميع أرجاء العالم. وتلك التوقعات لا تتعلق بشخصي. والأصح هو أنها، على ما أعتقد، متأصلة في عدم الرضا عن الوضع الراهن الذي جعلنا نحدد أنفسنا بشكل متزايد تبعا لخلافاتنا، وتتخطانا مشاكلنا. غير أن توقعاتنا متجذرة أيضا في الأمل – الأمل في أن التغيير الحقيقي ممكن، والأمل في أن تكون أمريكا رائدة في إحداث هذا التغيير.

لقد توليت الحكم في وقت أصبح الكثيرون في أرجاء العالم ينظرون إلى أمريكا بتشكك وارتياب. وقد نجم جزء من ذلك عن مفاهيم خاطئة ومعلومات مضللة بشأن بلدي. وكان جزء آخر منه نتيجة لمعارضة سياسات بعينها والاعتقاد بأن أمريكا انفردت بالعمل بشأن مسائل بالغة الأهمية، وبدون اعتبار لمصالح الآخرين. وأدى ذلك إلى تأجيج مشاعر العداء لأمريكا على نحو تلقائي تقريبا، وكانت هذه المشاعر في أحيان كثيرة بمثابة ذريعة للتقاعس الجماعي.

وتتمثل مسؤوليتي، على غرار مسؤوليتكم جميعا، في العمل من أجل مصلحة دولتي وشعبي، ولن أعتذر أبدا عن دفاعي عن تلك المصالح. غير أنني أؤمن إيمانا راسخا بأن مصالح الدول والشعوب في عام ٢٠٠٩ مشتركة – أكثر من أي وقت في تاريخ الإنسانية. والمعتقدات الدينية التي نكنها في قلوبنا قادرة على تشكيل روابط جديدة بين الناس، أو على التفريق بيننا وتشتيت شملنا. والتكنولوجيا التي نسخرها يمكن أن تنير السبيل إلى السلام، أو تلفه بالظلام إلى الأبد. والطاقة التي نستخدمها يمكن أن تديم كوكبنا أو تدمّره. وما يحدث لأمل طفل واحد، في أي مكان، يمكن أن يثري عالمنا أو يفقره.

نحن في هذه القاعة، أتينا من أمكنة عديدة، ولكننا نشاطر مصيرا مشتركا. فلم نعد نتمتع بترف الانشغال بخلافاتنا على حساب العمل الذي يجب أن نقوم به معا. لقد حملتُ هذه الرسالة من لندن إلى أنقرة، ومن بورت أوف سبين إلى موسكو، ومن أكرا إلى القاهرة، وهي ما سأتحدث عنه اليوم.

ولأن الأوان قد آن لكي ينطلق العالم في اتجاه جديد، يجب علينا أن نتبنى عهدا جديدا من المشاركة القائمة على المصالح المتبادلة والاحترام المتبادل، وينبغي لعملنا أن يبدأ الآن. ونحن نعلم أن المستقبل ستشكله الأفعال لا مجرد الأقوال. فالخطب وحدها لن تحل مشاكلنا. والأمر سيتطلب القيام بعمل دؤوب.

أمـا الـذين يـشككون في طبيعـة وقـضية دولـتي، فأطالبهم بأن ينظروا إلى الإجراءات الملموسة التي اتخذناها في فترة لا تتجاوز تسعة أشهر.

ففي أول يوم من فترة ولايتي منعت، بدون استثناء أو لبس، استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للتعذيب. وأمرتُ بإغلاق معتقل خليج غوانتنامو، وها نحن نعمل بجد على وضع إطار لمكافحة التطرف في إطار سيادة القانون.

وينبغي لكل دولة أن تعلم أن أمريكا ستلتزم بقيمها وسنكون قادة بالقدوة. وقد وضعنا هدفا واضحا ومركّزا للعمل مع كل أعضاء هذه الهيئة لتعطيل وتفكيك ودحر القاعدة وحلفائها المتطرفين – وهي شبكة قتلت آلاف الأشخاص من أديان ودول عديدة وتآمرت لنسف هذا المبنى بالذات. وفي أفغانستان وباكستان نساعد، ومعنا كثير من الدول الممثلة هنا، حكومتي البلدين لتعزيز قدرتهما على الاضطلاع بدور ريادي في هذا المجهود، بينما تعملان على إحراز التقدم في مجال توفير الفرص والأمن لشعبيهما.

وفي العراق، نحن بصدد إنهاء الحرب بشكل مسؤول. فقد سحبنا الألوية الأميركية المقاتلة من المدن العراقية وحددنا آب/أغسطس المقبل موعدا نهائيا لسحب كل ألويتنا المقاتلة من الأراضي العراقية. وأوضحت أننا سنساعد العراقيين في الانتقال إلى تولي كامل المسؤولية عن مصيرهم، وأننا سنفي بالتزامنا بسحب كل القوات الأميركية بحلول نهاية عام ٢٠١١.

وقد حددت خطة شاملة للسعي إلى تحقيق هدف إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. ففي موسكو، أعلنت الولايات المتحدة وروسيا أننا سنسعى إلى إجراء تخفيضات كبيرة في عدد الرؤوس الحربية الاستراتيجية ووسائل إطلاقها. وفي مؤتمر نزع السلاح، اتفقنا على خطة عمل للتفاوض على وقف إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية.

وستكون وزيرة خارجيتي هذا الأسبوع أول ممثل أميركي رفيع المستوى في المؤتمر السنوي للأعضاء في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وقد عيّنت، بمجرد أن توليت منصبي، مبعوثا خاصا للسلام في الشرق الأوسط، وعملت أمريكا بجد وفعالية من أجل إحراز التقدم بشأن قضية وجود الدولتين – إسرائيل وفلسطين – اللتين يستتب فيهما السلام والأمن وتُحترم فيهما حقوق الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء.

وللتصدي لتغير المناخ استثمرنا مبلغ ٨٠ بليون دولار في الطاقة النظيفة. وزدنا بصورة كبيرة معاييرنا لاستخدام الوقود بكفاءة. وقدمنا حوافز جديدة للاقتصاد في استهلاك الطاقة، وبدأنا بشراكة في مجال الطاقة في جميع بلدان الأمريكتين وانتقلنا من دور المتفرج إلى دور الرائد في المفاوضات الدولية بشأن المناخ.

وللتغلب على أزمة اقتصادية تمس كل ركن من أركان العالم، عملنا مع مجموعة الدول العشرين على صياغة استجابة دولية منسقة تنطوي على حوافز تبلغ قيمتها أكثر من تريليوني دولار لإنقاذ الاقتصاد العالمي من حافة الهاوية. وحشدنا الموارد التي ساعدت على الحيلولة دون استمرار انتشار الأزمة إلى البلدان النامية. وتضافرنا مع الآخرين من أجل إطلاق مبادرة عالمية للأمن الغذائي بقيمة ٢٠ بليون دولار، من شأنها مد يد العون للذين تمس إليها حاجتهم ومساعدتهم على بناء قدراتهم.

واستأنفنا مشاركتنا مع الأمم المتحدة أيضا. فقد دفعنا كل ما علينا من مستحقات. وانضممنا إلى مجلس حقوق الإنسان. ووقّعنا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتبنينا كليا الأهداف الإنمائية للألفية، ونتناول أولوياتنا هنا في هذه المؤسسة، مثلا من خلال جلسة مجلس الأمن التي سأرأسها غدا بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية

ونزع السلاح النووي، ومن خلال المسائل التي سأناقشها اليوم.

هذا ما قمنا به فعلا، لكنه مجرد بداية. وقد حققت بعض إجراءاتنا التقدم، ووضعت بعضها الأساس لإحراز التقدم في المستقبل. غير أنه ينبغي ألا يراودكم أدنى شك في أن هذا الأمر لا يمكن أن يكون مجرد مسعى لأمريكا. فالذين كانوا يؤنبون أمريكا لانفرادها بالعمل في العالم لا يمكنهم الآن الوقوف جانبا وقفة المتفرجين في انتظار أن تحل أمريكا مشاكل العالم بمفردها. فقد سعينا، قولا وفعلا، إلى البدء بعهد جديد من المشاركة مع العالم. وآن الأوان الآن لكي نسهم جميعا بنصيبنا من المسؤولية عن القيام باستجابة عالمية للتحديات العالمية.

وإذا كنا صادقين مع أنفسنا، ينبغي أن نقر بأننا لم نرتق إلى مستوى تلك المسؤولية. فلتصوروا الطريق الذي سنكون عليه لو أننا فشلنا في التصدي للوضع الراهن: المتطرفون ينشرون الإرهاب في جيوب العالم، الصراعات التي طال أمدها مستمرة في طحنها، والإبادة الجماعية، والفظائع الواسعة النطاق، والمزيد من الدول الحائزة للأسلحة النووية، وذوبان الأغطية الجليدية ومعاناة السكان من الويلات، والفقر المزمن والأمراض الوبائية.

وأقول هذا لا لزرع الخوف، ولكن لإثبات الحقيقة. ولم ترتق أعمالنا بعد إلى مستوى حجم التحديات التي نواجهها. وأنشئت هذه الهيئة على أساس الاعتقاد بأن دول العالم يمكنها حل مشاكلها معا. وفرانكلين روزفلت، الذي وافته المنية قبل تحقق رؤيته لهذه المنظمة، عبّر عن ذلك بقوله:

”لا يمكن أن يُبنى هيكل السلام العالمي بعمل رجل واحد أو حزب واحد أو دولة واحدة. ولا يمكن أن يكون سلام الدول الكبيرة أو الدول الصغيرة. لا بد أن يكون سلاما قائما على الجهد التعاوني للعالم بأسره“.

الجهد التعاوني للعالم بأسره – تلك الكلمات تنطبق بدرجة أكبر على عالم اليوم حيث أن الأمر لا يتعلق بمجرد السلام ولكنه يتعلق بصحتنا وازدهارنا المشتركين. كما أننا نعلم أن هذه الهيئة تتألف من دول ذات سيادة, لكن مما يبعث على الأسف بدون الاستغراب أنها أصبحت في كثير من الأحيان منبرا لبذر الشقاق بدلا من إيجاد أساس مشترك، ومكانا لممارسة اللعبة السياسية واستغلال المظالم بدلا من حل المشاكل. وفي نهاية المطاف، من السهل اعتلاء هذه المنصة وتوجيه أصابع الاتهام وتأجيج الانقسامات. فلا شيء أسهل من إلقاء اللوم على الآخرين وتحميلهم مسؤولية مشاكلنا وتبرئة أنفسنا من المسؤولية عن خياراتنا وأعمالنا. أي شخص يمكنه فعل ذلك. لكن المسؤولية والقيادة في القرن الحادي والعشرين تتطلبان أكثر من ذلك.

وفي عصر نعيش فيه مصيرنا المشترك، لم تعد القوة لعبة محصلتها صفر. فليس بوسع أي دولة ولا ينبغي أن تحاول السيطرة على دولة أخرى. ولن ينجح أي نظام عالمي يُعلي شأن دولة ما أو مجموعة من الناس على أخرى. ولن يصمد أي توازن للقوة بين الدول. والتقسيم التقليدي للعالم إلى بلدان الشمال وبلدان الجنوب لا معنى له في عالم مترابط، وكذلك لا معنى لتحالفات الدول التي تعود جذورها إلى انقسامات الحرب الباردة التي انتهت منذ فترة طويلة.

لقد آن الأوان لأن ندرك أن العادات القديمة والحجج البالية لا تمت بأي صلة للتحديات التي تواجهها شعوبنا. فهي تجعل الدول تتخذ إجراءات تتعارض مع الأهداف أنفسها التي تدعي أنها تسعى إلى تحقيقها والتصويت، في كثير من الأحيان في هذه الهيئة، ضد مصالح

شعوبها. وتلك العادات والحجج تبني جدرانا تحول بيننا وبين المستقبل الذي ترنو إليه شعوبنا وقد حان الوقت لهدم تلك الجدران. ويجب أن نبني معا تحالفات جديدة لسد الفجوات القديمة – تحالفات تضم مختلف الأديان والمذاهب والشمال والجنوب والشرق والغرب والأسود والأبيض والبني.

ونحن نملك الخيار. ويمكن أن يذكرنا التاريخ بأننا الجيل الذي اختار نقل جدل القرن العشرين إلى القرن الحادي والعشرين، وأجّل اتخاذ الخيارات الصعبة ورفض التطلع إلى الأمام وفشل في المواكبة لأننا عرفنا أنفسنا بما نعارضه من مسائل عوضا عما نؤيده؛ أو يمكننا أن نكون الجيل الذي يختار الوصول إلى بر الأمان بعد عبور المياه الهائجة وتتوحد كلمته لخدمة المصلحة المشتركة للبشر، وفي نهاية المطاف إعطاء معنى للوعد المتأصل في الإسم الذي تحمله هذه المنظمة – الأمم المتحدة. وذلك هو المستقبل الذي تريده أمريكا – مستقبل من السلام والرخاء لا يسعنا تحقيقه إلا إذا سلمنا بأن جميع الدول لها حقوق. ولكن يقع على عاتق جميع الدول مسؤوليات أيضا. وتلك هي الصفقة التي تجعل هذا الأمر يكلل بالنجاح. ويجب أن يكون ذلك هو المبدأ التوجيهي الذي يسترشد به التعاون الدولي.

اليوم، أود أن أطرح أربعة ركائز أعتقد أنها أساسية للمستقبل الذي نريده لأولادنا: منع الانتشار ونزع السلاح، وتعزيز السلام والأمن، والمحافظة على كوكبنا، واقتصاد عالمي يعزز الفرص لجميع الناس.

أولا، يجب علينا وقف انتشار الأسلحة النووية والسعي إلى تحقيق هدف إنشاء عالم خال منها. ويرجع إنشاء هذه المؤسسة في فجر العصر الذري جزئيا إلى ما كان من ضرورة لاحتواء قدرة الإنسان على القتل. وتفادينا وقوع الكوارث لعقود حتى في ظل المواجهة بين الدولتين العظميين. ولكن اليوم يزداد خطر الانتشار نطاقا وتعقيدا. وإذا فشلنا في اتخاذ إجراء، سنفتح الباب لسباقات التسلح النووي في كل المنطقة واحتمالات نشوب الحروب وأعمال الإرهاب على نطاق يفوق خيالنا.

ويحول دون هذه النتيجة المخيفة توافق آراء هش، وتلك هي الصفقة الأساسية التي تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتنص المعاهدة على أن كل الدول لها الحق في الطاقة النووية للأغراض السلمية، وأنه يقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية التحرك نحو نزع السلاح وعلى عاتق الدول غير الحائزة للأسلحة مسؤولية التخلي عن السعي للحصول عليها. ويمكن أن تكون الأشهر الإثني عشر القادمة محورية في تحديد ما إذا كانت هذه المعاهدة ستعزز أو سيلغى العمل بها ببطء.

وتعتزم أمريكا الالتزام بما تعهدت به. وسنسعى لإبرام اتفاق جديد مع روسيا لإجراء خفض كبير في عدد الرؤوس الحربية الاستراتيجية ومنصات الإطلاق. وسنمضي قدما في التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والعمل مع الآخرين لتدخل المعاهدة حيز النفاذ بحيث يصبح إجراء التجارب النووية محظورا نهائيا. وسنكمل استعراض الوضع النووي الذي يفتح الباب لإجراء تخفيضات أكبر ويقلل من دور الأسلحة النووية. وسندعو البلدان إلى بدء مفاوضات في كانون الثاني/يناير بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة.

كما سأستضيف مؤتمر قمة في نيسان/أبريل المقبل يؤكد من جديد على مسؤولية كل دولة عن تأمين المواد النووية الموجودة على أراضيها، ومساعدة الدول التي ليس بوسعها ذلك، لأننا يجب ألا نسمح أبدا بأن يقع جهاز نووي واحد بأيدي المتطرفين العنيفين. وسنعمل على تعزيز

المؤسسات والمبادرات التي تكافح التهريب النووي والسرقة النووية.

وكل هذا يجب أن يدعم الجهود الرامية إلى تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والدول التي ترفض أن ترقى إلى مستوى التزاماتها يجب أن تواجه العواقب. وأود أن أوضح: هذا لا يعني الإشارة إلى دول معينة. وإنما ينبع من الدفاع عن حقوق جميع الدول التي ترقى إلى مستوى مسؤولياتها، لأنه في عالم يتم تجنب عمليات تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويتم تجاهل مطالب الأمم المتحدة سيعدو جميع الناس أقل أمنا وستصبح جميع الدول أقل أمانا.

وحكومتا كوريا الشمالية وإيران بتصرفاتهما حتى الآن تعرضاننا لخطر الانزلاق في هذا المنحدر الخطير. نحن نحترم حقوقهما بوصفهما عضوين في مجتمع الدول. لقد قلت من قبل، وأكرر: أنا ملتزم بالدبلوماسية التي تمهد الطريق لحياة أكثر ازدهارا وسلاما وأكثر أمنا لكلتا الدولتين إذا ارتقيتا إلى مستوى التزاماتهما. ولكن إذا اختارت حكومتا إيران وكوريا الشمالية تجاهل المعايير الدولية؛ وإذا فضلتا السعي لامتلاك أسلحة نووية على تحقيق الاستقرار الإقليمي والأمن والفرص لشعبيهما؛ وإذا كانتا غافلتين عن أخطار تصاعد سباق التسلح النووي في كل من شرق آسيا والشرق الأوسط، فعندئذ يجب اخضاعهما للمساءلة. ولا بد أن تتوحد كلمة العالم للبرهان على أن القانون الدولي ليس وعودا زائفة وأن المعاهدات سيتم إنفاذها. يجب علينا أن نصر على ألا يخيّم الخوف على المستقبل.

وهذا يقودني إلى الركن الثاني لمستقبلنا: السعي لتحقيق السلام. ولدت الأمم المتحدة من رحم الاعتقاد بأن شعوب العالم يمكن أن تعيش حياتها وتنشئ أسرها وتحل خلافاتها بالوسائل السلمية. ولكننا نعرف أنه في أجزاء كثيرة من العالم هذه الفكرة تبقى فكرة مجردة – حلما بعيد المنال. وبوسعنا إما قبول هذه النتيجة بوصفها لا مفر منها وتحمل الصراع المستمر الخانق أو إدراك أن التوق إلى السلام هو مطلب عالمي وإعادة تأكيد عزمنا على وضع حد للصراعات في جميع أنحاء العالم. وهذا الجهد يجب أن يبدأ بتصميم لا يتزعزع بأنه لن يسمح إطلاقا بقتل الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال – ولا يمكن أن يكون هناك نزاع على هذا.

والمتطرفون العنيفون الذين يروجون للصراع بتشويه العقيدة فقدوا مصداقيتهم وعزلوا أنفسهم. فهم لا يقدمون شيئا سوى الكراهية والدمار. وأمريكا إذ تواجههم فإنها ستقيم شراكات دائمة لاستهداف الإرهابيين وتبادل المعلومات الاستخبارية وتنسيق إنفاذ القانون وحماية شعبنا. ولن نسمح بأي ملاذ آمن للقاعدة لشن هجمات من أفغانستان أو أي دولة أخرى. وسنقف إلى جانب أصدقائنا على الخطوط الأمامية، كما سنفعل وسيفعل الكثير من الدول غدا في التعهد بدعم الشعب الباكستاني. وسنسعى إلى الإسهام الإيجابي الذي يبني الجسور بين الأديان ويقيم شراكات جديدة لتوفير الفرص.

ومع ذلك فإن جهودنا لتعزيز السلام، لا يمكن أن تقتصر على مجرد دحر المتطرفين الذين يمارسون العنف، لأن أقوى سلاح في ترسانتنا هو الأمل لدى بني البشر – والإيمان بأن المستقبل يملكه من يبنون وليس من يدمرون؛ والثقة في أن الصراعات يمكن أن تنتهي وأنه يمكن أن يبزغ فجر يوم جديد. وذلك هو السبب في أننا سنعزز دعمنا لعمليات حفظ سلام فعالة، وفي الوقت ذاته سننشط جهودنا لمنع نشوب الصراعات قبل أن تترسخ.

إننا سنسعى لتحقيق سلام دائم في السودان من خلال دعم سكان دارفور وتطبيق معاهدة السلام الشامل، لكي نكفل إحلال السلام الذي يستحقه الشعب السوداني.

وفي الدول التي يجتاحها العنف، من هايتي إلى الكونغو إلى تيمور - ليشتي، سنعمل مع الأمم المتحدة وشركاء آخرين لدعم سلام دائم.

كما سأواصل السعي إلى تحقيق سلام عادل ودائم بين إسرائيل وفلسطين والعالم العربي. وسوف نواصل العمل بشأن تلك المسألة. وقد عقدت بالأمس اجتماعا بنّاءً مع رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس. وحققنا بعض التقدم. فقد عزز الفلسطينيون جهودهم في مجال الأمن. ويسر الإسرائيليون مزيدا من حرية الحركة للفلسطينيين. ونتيجة لتلك الجهود من الجانبين، فإن الاقتصاد في الضفة الغربية بدأ في النمو.

لكن هناك حاجة لإحراز مزيد من التقدم. ونواصل دعوة الفلسطينيين إلى إنهاء التحريض ضد إسرائيل، كما نواصل التأكيد على أن أمريكا لا تقبل مشروعية استمرار المستوطنات الإسرائيلية.

لقد آن الأوان لاستئناف المفاوضات - دون شروط مسبقة - التي تتناول مسائل الوضع الدائم: أي الأمن للإسرائيليين والفلسطينيين، والحدود، واللاجئين، والقدس. والهدف واضح: إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن: دولة يهودية لإسرائيل، مع توفر الأمن الحقيقي للإسرائيليين كافة؛ ودولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة ذات حدود متصلة تُنهي الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧ وتحقق القدرات الكامنة للشعب الفلسطيني. وبينما نسعى إلى تحقيق هذا الهدف، سنسعى أيضا إلى تحقيق السلام بين إسرائيل ولبنان، وبين إسرائيل وسوريا، وتحقيق السلام على نطاق أوسع بين إسرائيل وجيرانها العديدين. ولدى السعي إلى تحقيق ذلك الهدف، سنصوغ مبادرات إقليمية تشارك فيها أطراف متعددة، إلى جانب المفاوضات الثنائية.

ومع كل ذلك، فإنني لست ساذجا وأعلم أن ذلك سيكون صعبا. غير أنه يجب علينا جميعا - لا على الإسرائيليين والفلسطينيين فحسب، بل علينا جميعا - أن نقرر إن كنا جادين بشأن السلام، أم أننا سنكتفي بالتشدق به. ولكي نتخلى عن الأنماط القديمة - ولكي نكسر حلقة انعدام الأمن واليأس - يجب علينا جميعا أن نقول في العلن ما يمكن أن نعترف به في الجلسات الخاصة. إن الولايات المتحدة لا تصنع معروفا لإسرائيل عندما لا نقرن التزامنا الذي لا يتزعزع بأمنها بالإصرار على أن تحترم إسرائيل المطالب والحقوق المشروعة للفلسطينيين. والدول في هذه المنظمة لا تصنع معروفا للفلسطينيين حين تؤثر شن هجمات من النقد اللاذع ضد إسرائيل على إبداء استعداد بنّاء للاعتراف بشرعية إسرائيل وحقها في العيش في سلام وأمن.

ويجب أن نتذكر أن أفدح ثمن لهذا الصراع لم نتكبده نحن. ولم يتكبده الساسة، وإنما تتكبده الفتاة الإسرائيلية من سيدروت التي تغلق عينيها خوفا من أن يقضي على حياتها صاروخ في جوف الليل. ويتكبده الصبي الفلسطيني في غزة الذي لا مياه نقية لديه، ولا بلد يمكنه أن يصفه بأنه وطنه. هؤلاء جميعا هم أبناء الرب. وبعد كل الأمور السياسية وكل تلك المواقف، فإن الأمر يتعلق بحق كل فرد من بني البشر في أن يعيش بكرامة وأمن. وهذا درس موجود في الديانات الثلاث الكبرى التي تصف جزءا صغيرا من الأرض بأنها الأرض المقدسة. وهذا هو السبب في أنني - حتى مع كل ما سيحدث من انتكاسات وعثرات وأيام عصيبة - لن أتردد أبدا في السعي من أجل السلام.

ثالثا، يجب أن نعترف بأنه لن يكون هناك سلام في القرن الحادي والعشرين ما لم نتحمل مسؤولية الحفاظ على

كوكبنا. وأشكر الأمين العام على استضافته أمس مؤتمر القمة بشأن تغير المناخ.

إن الخطر الذي يشكله تغير المناخ لا يمكن إنكاره. ويتحتم علينا ألا نرجئ مسؤوليتنا عن مواجهته. وإذا ما واصلنا السير في المسار الذي نسلكه حاليا، فسوف يرى كل عضو من أعضاء هذه الجمعية تغيرات لا رجعة فيها داخل حدوده. وستطغى الحروب بشأن اللاجئين والموارد على جهودنا الرامية إلى إنهاء الصراعات. وسوف تدمر التنمية بسبب الجفاف والمجاعة. وسوف تختفي الأرض التي عاش عليها البشر منذ آلاف السنين. وستنظر الأجيال المقبلة إلى الوراء وتتساءل لماذا لم نتخذ إجراء – ولماذا أخفقنا في أن نترك لها بيئة تستحق أن تكون إرثنا لها.

وهذا هو السبب في أن الأيام التي كانت أمريكا تتقاعس فيها بشأن هذه المسألة قد ولّت. إننا سنمضي قدما بالاستثمارات لتحويل اقتصاد الطاقة لدينا، مع توفير الحوافز اللازمة لجعل الطاقة النظيفة نوعا من الطاقة المربحة. وسنمضي قدما في إجراء تخفيضات كبيرة في الانبعاثات من أجل بلوغ الأهداف التي حددناها لعام ٢٠٢٠، وعام ٢٠٥٠ في آخر المطاف. وسنستمر في تشجيع الطاقة المتجددة وكفاءتها، وتبادل التكنولوجيات الجديدة مع البلدان في جميع أنحاء العالم. وسنغتنم كل فرصة سانحة لتحقيق تقدم في مواجهة هذا التهديد، وذلك من خلال مجهود تعاوني مع العالم بأسره.

وعلى تلك الدول الغنية التي ألحقت الكثير من الضرر بالبيئة في القرن العشرين أن تقبل بواجبنا المتمثل في الاضطلاع بدور الريادة. ولكن المسؤولية لا تتوقف عند هذا الحد. إذ بينما يجب أن نعترف بالحاجة إلى استجابات متباينة، فإن أي جهد للحد من انبعاثات الكربون يجب أن يشمل المسؤولين عن انبعاثات الكربون السريعة النمو الذين يمكنهم أن يفعلوا المزيد للحد من تلوث الهواء بدون عرقلة النمو. وأي جهد لا يقوم بمساعدة أكثر الدول فقرا على التكيف مع المشاكل التي حدثت بالفعل بسبب تغير المناخ وعلى السير على درب التنمية النظيفة، فإنه ببساطة لن ينجح.

ومن الصعب تغيير أمر أساسي مثل الكيفية التي نستخدم بها الطاقة. وأنا أعلم ذلك. ومن الأصعب أن تفعل ذلك في خضم ركود عالمي. وبالتأكيد، سيكون من المغري أن نتقاعس وننتظر من الآخرين أن يتخذوا الخطوة الأولى. غير أنه لا يمكننا أن ننخرط في هذه المسيرة إلا إذا تحركنا جميعا إلى الأمام معا. وإذ نتوجه صوب كوبنهاغن، فلنعقد العزم على التركيز على ما يمكن لكل منا أن يفعله من أجل مستقبلنا المشترك.

وهذا يقودني إلى الركن الأخير الذي يجب أن يحصن مستقبلنا: أي إيجاد اقتصاد عالمي يتيح الفرص لجميع الناس.

إن العالم ما يزال يتعافى من أسوأ أزمة اقتصادية يشهدها منذ الكساد الكبير. ونحن في أمريكا نرى أن محرك النمو قد بدأ يعمل، ومع ذلك لا يزال الكثير من الناس يكافحون من أجل العثور على وظيفة أو من أجل دفع الفواتير المستحقة عليهم. ونشهد بوادر واعدة في جميع أنحاء العالم، ولكن هناك نوع من عدم اليقين بشأن ما ينتظرنا في المستقبل. وهناك عدد كبير جدا من الناس في الكثير من الأماكن يعيشون في ظل أزمات يومية تتحدى إنسانيتنا: اليأس الذي تجلبه المعدة الخاوية؛ والعطش الناجم عن تناقص إمدادات المياه؛ والظلم الذي يلحق بطفل يحتضر بسبب مرض قابل للعلاج؛ أو الأم التي تفارق الحياة وهي تضع حملها.

وسوف نعمل في بتسبرغ مع أكبر الاقتصادات في العالم لرسم مسار لتحقيق نمو متوازن ومستدام. ويعني ذلك

اليقظة لضمان أننا لن نتهاون حتى يعود أبناء شعوبنا إلى أعمالهم. ويعني ذلك اتخاذ خطوات لتحفيز الطلب حتى نتمكن من استدامة الانتعاش الاقتصادي العالمي. ويعني ذلك وضع قواعد سير جديدة وتعزيز اللوائح لجميع المراكز المالية، حتى يتسنى لنا وضع حد للجشع والتجاوزات والانتهاكات التي أوصلتنا إلى هذه الكارثة، ومنع حدوث أزمة مثل هذه مرة أخرى.

غير أنه لدينا، في هذا الزمن المتسم بهذا القدر من التكافل، مصلحة معنوية وعملية، فيما يتعلق بمسائل التنمية الأوسع نطاقا: أي مسائل التنمية التي كانت موجودة حتى قبل أن تحدث هذه الأزمة. ولذلك سوف تواصل أمريكا جهودها التاريخية لمساعدة الشعوب على إطعام أنفسها. وقد أفردنا مبلغ ٦٣ بليون دولار لشن حملة الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ولوضع حد للوفيات الناجمة عن السل والملاريا واستئصال شأفة شلل الأطفال وتعزيز نظام الصحة العامة. ونشترك حاليا مع البلدان الأخرى في منظمة الصحة العالمية للمساهمة في لقاحات فيروس الأنفلونزا من النوع H1N1. وسوف نعمل على دمج المزيد من الاقتصادات في نظام تجارة عالمي. وسوف ندعم الأهداف الإنمائية للألفية ونهج مؤتمر القمة المزمع عقده في العام المقبل مع خطة عالمية لترجمتها إلى واقع ملموس. وسوف ينصب تركيزنا على استئصال الفقر المدقع في عصرنا.

لقد حان الوقت الآن لنعمل جميعاً لتحمل نصيبنا من المسؤولية. ولن يكون النمو مستداماً أو متقاسماً ما لم تقم جميع الدول بتحمل مسؤولياتها. وهذا يعني أنه يتعين على الدول الغنية أن تفتح أسواقها أمام المزيد من السلع وتمد يدها للدول الأقل ثراءً، بينما تعمل على إصلاح المؤسسات الدولية لزيادة مشاركة عدد أكبر من الدول. ولا بد للدول النامية من أن تجتث جذور الفساد الذي يمثل عقبة أمام التقدم، لأنه لا يمكن توفير الفرصة، بينما يجري كبح الأفراد ويتعين على أرباب الأعمال التجارية دفع الرشاوي. لهذا سوف ندعم الشرفاء في قوات الشرطة والقضاة المستقلين والمجتمع المدني والقطاع الخاص النشط. فهدفنا بسيط، ألا وهو اقتصاد عالمي تكتب في ظله الاستدامة للنمو وتتاح فيه الفرصة للجميع.

إن التغيرات التي تكلمت عنها اليوم لن تكن سهلة ولن يمكن تحقيقها ببساطة من جانب قادة مثلنا يجتمعون في منتديات كهذا مهما كان ذلك مفيداً. لأنه في أي جمعية أعضاء لا يمكن إحداث تغير واقعي إلا من خلال الشعوب التي نمثلها. لذا علينا العمل بكدٍ لإرساء الأساس الذي يقوم عليه التقدم في عواصمنا. ذلك المكان الذي سوف نبني فرأيهم إزاء آراء لإنهاء الصراعات وتسخير التكنولوجيا للأغراض السلمية وتغيير الطريقة التي نستخدم فيها الطاقة وتعزيز النمو الذي يمكن استدامته وتقاسمه.

أعتقد أن شعوب العالم تريد هذا المستقبل لأطفالها. ولهذا علينا تأييد تلك المبادئ التي تكفل بأن تجسد الحكومات إرادة الشعوب. ولا يمكن لهذه المبادئ أن تكون فكرة لاحقة. فالديمقراطية وحقوق الإنسان جوهرية لتحقيق كل هدف من الأهداف التي تطرقت إليها اليوم، لأن حكومات الشعوب التي تنتخبها الشعوب من المرجح لها جداً أن تعمل في الإطار الواسع لمصالح شعوبها، بدلاً من العمل في إطار المصلحة الضيقة الذي يخدم من هم في السلطة.

إن اختبار قيادتنا لن يقاس بمدى تعبئة شعوبنا بالمخاوف والكراهية القديمة. فلن تقاس القيادة الحقة بالقدرة على كبح الرأي المعارض أو بتخويف واستغلال المعارضين السياسيين في الوطن. إن شعوب العالم تنشد التغيير. ولن تتحمل كثيراً من هم على الجانب الخطأ من التاريخ.

إن ميثاق هذه المنظمة يلزمنا جميعاً بأن ”نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية“.

ومن بين تلك الحقوق حرية التعبير عن الرأي وحرية العبادة والتعهد بالمساواة بين جميع الأعراق وإعطاء الفرصة للنساء والفتيات لتحقيق طاقتهن الكامنة وقدرة المواطنين على أن يعربوا عن رأيهم إزاء الكيفية التي يحكمون بها وأن تكون هناك ثقة في إدارة العدل. لأنه لا ينبغي لأي أمة أن تُرغم على قبول استبداد أمة أخرى، ولا ينبغي لأي فرد أن يُرغم على قبول استبداد بني شعبه.

وبوصفي أمريكياً من أصول أفريقية لن أنسى أبداً أنه ما كان لي أن أكون هنا اليوم لولا أن هناك سعيا دؤوبا إلى اتحاد أكثر كمالاً في بلادي. وهذا يوجه إيماني بأنه مهما بدا اليوم مظلماً، بوسع من اختار الوقوف إلى جانب العدالة أن يحققوا تغيرا جوهريا. وأتعهد بأن تقف أمريكا دائماً إلى جانب الذينبة، ومن أجل الذود عن كرامتهم وحقوقهم – من أجل الطالب الذي يسعى إلى التحصيل العلمي ومن أجل الناخب الذي يطالب بالإصغاء إلى صوته ومن أجل البريء الذي يتوق إلى الحرية ومن أجل المقهور الذي يتوق إلى المساواة.

لا يمكن فرض الديمقراطية على أي أمة من الخارج. وعلى كل مجتمع أن يسعى إلى اتباع نهجه الخاص به، وما من نهج كامل. وسوف يتبع كل بلد نهجا متأصلا في ثقافة شعبه وفي تقاليده السابقة. وأسلم هنا بأن أمريكا كانت في كثير من الأحيان انتقائية في النهوض بالديمقراطية. بيد أن ذلك لا يضعف من التزامنا؛ بل ما من شأنه إلا أن يعززه. وهناك مبادئ أساسية عالمية. وهناك بعض الحقائق الدامغة ولن تتوانى الولايات المتحدة في جهودنا للدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها في كل مكان.

منذ خمسة وستين عاماً خاطب فرانكلين روزفلت المرهق الشعب الأمريكي بمناسبة تنصيبه الرابع والأخير. بعد سنوات من الحرب سعى إلى تلخيص الدروس المستقاة من المعاناة الفظيعة والتضحية الهائلة. فقال لقد تعلمنا أن نكون مواطني العالم، وأعضاء في المجتمع الإنساني. لقد أسس الأمم المتحدة رجال ونساء أمثال روزفلت، ينتمون إلى كل بقعة من بقاع العالم – تمتد من أفريقيا إلى آسيا، ومن أوروبا إلى الأمريكتين. فقد تحلى مهندسو التعاون الدولي هؤلاء بمثالية تشمل كل شيء ما عدا كونها ساذجة. فقد كانت تضرب جذورها في دروس الحرب القاسية المتجسدة في الحكمة القائلة بأن الأمم يمكنها أن تدفع قدماً بمصالحها بعملها يدا بيد، وليس بالتشرذم.

والآن فإن الأمر متروك لنا لأن هذه المؤسسة ستأخذ الشكل الذي نصنعه لها. ومن الجدير ذكره أن الأمم المتحدة تقوم بعمل الخير على نحو رائع في جميع أرجاء العالم، من قبيل إطعام الجوعى والعناية بالمرضى وترميم الأمكنة المتداعية. ولكنها أيضاً تسعى جاهدة لإنفاذ إرادتها والارتقاء إلى مستوى المثل التي تأسست عليها. وأعتقد أن أوجه القصور تلك ليست سبباً للانسحاب من هذه المؤسسة؛ بل إنها دعوة لمضاعفة جهودنا. فربما تكون الأمم المتحدة مكاناً ننتدب فيه المظالم القديمة أو نشكل فيه أرضية مشتركة؛ أو مكاناً نركز فيه على ما يفرقنا أو ما يجمعنا؛ مكاناً ننغمس فيه بالاستبداد، أو مصدراً للسلطة الأخلاقية. وباختصار يمكن أن تكون الأمم المتحدة مؤسسة منفصلة عما هو مهم في حياة مواطنينا أو ربما تكون عنصراً مستقلاً للمضي قدماً بمصالح الشعوب التي نخدمها.

لقد وصلنا لحظة هامة جداً. إن الولايات المتحدة على أهبة الاستعداد للبدء بفصل جديد في التعاون الدولي، فصل يُقر بالحقوق والمسؤوليات المترتبة على جميع الدول. ومن هنا، وارتكازا على الثقة التي نضعها في قضيتنا وبالتزامنا

بقيمنا، نهيب بجميع الدول أن تنضم إلينا في بناء مستقبل تستحقه شعوبنا بشدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على البيان الذي أدلى به من فوره.

الرئيس: اصطُحب السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب العقيد معمر القذافي، قائد ثورة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

الرئيس: سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه العقيد معمر القذافي، قائد ثورة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

اصطُحب العقيد معمر القذافي، قائد ثورة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة العقيد معمر القذافي، قائد الثورة في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

العقيد القذافي: حضرات السادة أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، أحييكم باسم الاتحاد الأفريقي، وأدعو أن يكون هذا الانعقاد تاريخيا في حياة العالم.

وباسم الجمعية العامة للأمم المتحدة التي ترأسها ليبيا، وباسم الاتحاد الأفريقي، وباسم ألف مملكة تقليدية أفريقية، وباسمكم جميعا، أتقدم بالتهنئة لابننا، الرئيس أوباما، لأنه يحضر معنا لأول مرة اجتماع الجمعية العامة بوصفه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ونحييه لأن بلده هو البلد المضيف.

يأتي هذا الانعقاد في ذروة جملة من التحديات التي تواجهنا جميعا، والتي ينبغي للعالم أن يتحد ويتكاتف بجهود جادة لكي يتغلب على هذه التحديات التي تشكل العدو المشترك: تحديات المناخ، والأزمة المالية أو الانهيار الاقتصادي الرأسمالي، وأزمة الغذاء والماء، والتصحر، والإرهاب، والهجرة، وانتشار الأمراض، سواء تلك التي طورها الإنسان أو غيرها، لأن بعض الفيروسات طورتها أجهزة حربية كسلاح، وفقدت السيطرة عليها. وقد تكون أنفلونزا الخنازير من ضمن الفيروسات التي لم يتسن السيطرة عليها، بعد أن طُورت في المعامل كسلاح حربي، وكذلك الانتشار النووي المرعب، إلى جانب الإرهاب الآخر، وانتشار النفاق والخوف والكفر، وانحطاط الأخلاق وسيادة المادة. هذا كله يشكل عدوا مشتركا لنا جميعا.

أيها السادة، تعلمون أن الأمم المتحدة شكلت في الأساس من ثلاث دول أو أربع اتحدت ضد ألمانيا. كانت تلك هي الأمم المتحدة، وليس منظمة الأمم المتحدة. منظمة الأمم المتحدة التي هي نحن الآن شيء آخر، أما الأمم المتحدة فهي الأمم التي اتحدت ضد ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، وتلك الدول شكلت مجلسا سمته مجلس الأمن، وأعطت لنفسها مقاعد دائمة، وأعطت لنفسها حق النقض (الفيتو). نحن لم نكن حاضرين، وقد فصّلت الأمم المتحدة وفقا لمقاييسها، وطلبت منا نحن أن نلبس هذا الثوب الذي فصلته تلك الأمم الثلاث أو الأربع التي اتحدت ضد ألمانيا. هذه هي الحقيقة، وهذا هو أساس هذه المنظمة الدولية.

وقد حدث ذلك في غياب ١٦٥ أمة، الموجودة الآن، وهذا يعني نسبة ١ إلى ٨، أي بحضور واحد وغياب ثمانية. وهم الذين صنعوا الميثاق الذي تعلمون من قراءته – وميثاق الأمم المتحدة معي – أن ديباجته شيء، ومواده شيء آخر. كيف حدث ذلك. إن الذين حضروا مؤتمر سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥، اشتركوا في صياغة الديباجة،

وتركوا المواد الأخرى، بما فيها اللوائح الداخلية لما يسمى بمجلس الأمن، للخبراء والفنيين وساسة الدول المهتمة بهذا الموضوع، وهي الدول التي صنعت مجلس الأمن، والدول التي اتحدت ضد ألمانيا.

الديباجة مغرية جدا ولا اعتراض عليها، ولكن كل ما جاء بعد ذلك متناقض تماما مع الديباجة، وهذا ما هو أمامنا الآن، ونحتج عليه ونرفضه، ولا يمكن له أن يستمر بوضعه الحالي لأن وقته انتهى في الحرب العالمية الثانية.

تقول الديباجة إن الأمم متساوية كبيرها وصغيرها. فهل نحن متساوون في المقاعد الدائمة؟ لا، أبدا، نحن غير متساوين. وتقول الديباجة إن الأمم المتحدة كبيرها وصغيرها متساوية في الحقوق. حسنا، فهل نحن سواسية في حق النقض؟ وتقول الديباجة أن الأمم الكبيرة والصغيرة متساوية في الحقوق. هذه هي الديباجة التي وافقنا عليها. الواضح إذا، أن حق النقض يتناقض مع الميثاق، والمقاعد الدائمة تتناقض مع الميثاق، وهذا ما لا نعترف به ولا نقبله.

ويقول الميثاق في الديباجة أننا آلينا على أنفسنا ”ألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة“. هذه هي الديباجة التي فرحنا بها، ووقعنا عليها، وانضممنا للأمم المتحدة بناء عليها، وهي تقول إن القوة المسلحة لا تستخدم إلا في المصلحة المشتركة لكل الأمم. ولكن وقعت ٦٥ حربا بعد قيام الأمم المتحدة، وبعد قيام مجلس الأمن بصيغته الحالية، وبعد ذلك التعهد، وسقط الملايين ضحية لتلك الحروب، التي كان ضحاياها أكثر من ضحايا الحرب العالمية. فهل تلك الحروب التي وقعت والعدوان الذي وقع والقوة التي استخدمت في ٦٥ حربا، هي للمصلحة المشتركة؟ أبدا. فهي لمصلحة دولة معينة أو دولتين أو ثلاث دول.

وسنأتي لاحقا إلى هذه الحروب لنرى هل وقعت للمصلحة المشتركة أو لمصلحة دولة معينة. هذا تناقض صارخ مع ديباجة الميثاق الذي نحن رضينا به وانضممنا لهذه المنظمة بناء عليه. وإذا كان الأمر لا يتماشى مع الديباجة التي نحن وافقنا عليها، فحتى وجودنا في المنظمة لا يتماشى معها اعتبارا من الآن.

نحن لا نجامل، ولا نقول كلاما دبلوماسيا، ولسنا خائفين، ولسنا طامعين، ولا نستطيع أن نجامل في مصير العالم. نحن الآن نتحدث عن مصير العالم، عن مصير الكرة الأرضية، عن مصير الجنس البشري. وفي هذه القضية المصيرية للبشرية لا مجاملة ولا نفاق ولا دبلوماسية في هذه القضية المصيرية للبشرية، لأن التهاون والنفاق والخوف أدى إلى وقوع ٦٥ حربا بعد قيام الأمم المتحدة.

وتقول الديباجة إنه إذا استخدمت القوة، يجب أن تكون قوة أممية، قوة مشتركة. وأن تكون الأمم المتحدة هيئة أركان الحرب التي تستخدم القوة، وليس دولة أو دولتان أو ثلاثة دول. وعلى الأمم المتحدة بأسرها أن تقرر استخدام القوة حفظا للسلام العالمي. وكان مفترضا أنه إذا وقع عدوان من دولة على أخرى بعد عام ١٩٤٥، فإن الأمم المتحدة مجتمعة هي التي تقوم بردع ذلك العدوان. فإذا اعتدت ليبيا على فرنسا، مثلا، يجب أن تقوم الأمم المتحدة بردع العدوان الليبي، لأن فرنسا دولة مستقلة وعضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة وذات سيادة، وكلنا ملتزمون بالدفاع عن سيادة جميع الأمم جماعيا. لكن وقعت ٦٥ حربا عدوانية دون أن تقوم الأمم المتحدة بردعها. وكان من بينها ثماني حروب طاحنة كبرى ضحاياها بالملايين شنتها الدول صاحبة المقعد الدائم في مجلس الأمن وصاحبة حق النقض. وهذه الدول التي نطمئن نحن إليها، ونعتقد أنها تحمي الأمن وتحمي استقلال الشعوب هي التي هددت استقلال الشعوب واستخدمت القوة الغاشمة. وكنا نعتقد أنها هي التي ستردع

العدوان وتحمي الشعوب وتبث الطمأنينة في العالم. لكن نجد أن هذه الدول تستخدم القوة الغاشمة، وهي تتمتع بمقعد دائم في مجلس الأمن، وتتمتع بما أعطته لنفسها من حق النقض.

وليس في هذا الميثاق ما يسوّغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما. وهذا يعني أن نظام الحكم شأن داخلي، ولا يحق لأحد أن يتدخل فيه سواء كان نظاما ديكتاتوريا أو ديمقراطيا أو اشتراكيا أو رأسماليا أو رجعيا أو تقدميا. فهذا الأمر هو مسؤولية المجتمع ذاته؛ وهو شأن داخلي. لقد صوتت روما في يوم ما ليوليوس قيصر أن يكون ديكتاتورا، حيث منحه مجلس الشيوخ تفويضا بذلك لأنهم رأوا أن الديكتاتورية مفيدة لروما في ذلك الوقت. وهذا شأن داخلي ولا يستطيع أحد أن يقول لروما لماذا جعلت من يوليوس قيصر ديكتاتورا؟ أما حق النقض، فلا يرد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة. لو قالوا لنا أن حق النقض موجود فيها ما كنا قد انضممنا إلى الأمم المتحدة.

لقد انضممنا إلى الأمم المتحدة لأننا متساوون في الحقوق، لنكتشف بعد ذلك أن هناك دولة لديها حق الاعتراض على كل قراراتنا وتحتل مقعدا دائما في مجلس الأمن. من أعطاها المقعد الدائم؟ فهذه الدول الأربع هي التي أعطت لنفسها المقعد الدائم. والدولة الوحيدة التي صوتنا في هذه الجمعية على مقعدها الدائم هي الصين. لقد أعطيناها أصواتنا ليكون لها مقعد دائم في مجلس الأمن. وهي الدولة الوحيدة التي تتمتع بوجود ديمقراطي، أما المقاعد الأربعة الأخرى فوجودها غير ديمقراطي، بل فرضت علينا بشكل ديكتاتوري ولا نعترف به ولا يسري علينا.

إن إصلاح الأمم المتحدة، أيها السادة، لا يتم بالتوجه نحو زيادة المقاعد. فزيادة المقاعد، كما يقول المثل الشعبي ”يزيد الطين بلّة“، أي يزيد السوء سوءا، ويزيد الكيل كيلين، لأن إضافة دول كبرى إلى الدول الكبرى الأولى التي نعاني منها، يرجح كفة الدول الكبرى أكثر وأكثر. ولذا، نحن نرفض زيادة المقاعد بهذه الكيفية. فالحل ليس بزيادة المقاعد، لأن أخطر شيء هو أن نزيد مقاعد دول كبرى إلى الدول الكبرى الأولى. فهذا من شأنها أن يطحن شعوب العالم الثالث، يطحن كل الشعوب الصغيرة التي تشكل الآن ما يسمى بمجموعة الـ ١٠٠ – أي أن هناك ١٠٠ دولة صغيرة متجمعة في منبر يدعى منبر الدول الصغيرة.

إن المقاعد الجديدة من شأنها أن تطحن هذه الدول الصغيرة إذا ما أضيفت دول كبرى جديدة إلى الدول الكبرى السابقة. وهذا أمر مرفوض ويجب أن يقفل بابه ونحن نعارضه بشدّة. إذ أن فتح زيادة مقاعد مجلس الأمن سيزيد الغبن والجور، ويزيد حدة التوتر عالميا، ويزيد التنافس على مقاعد مجلس الأمن، وسندخل في تنافس بين مجموعة مهمة جدا جدا من الدول. فسوف تكون هناك منافسة فيما بين إيطاليا وألمانيا وإندونيسيا والهند وباكستان والفلبين واليابان والبرازيل والأرجنتين ونيجيريا والجزائر وليبيا ومصر والكونغو وجنوب أفريقيا وتنزانيا وتركيا وإيران واليونان وأوكرانيا. فكل هذه الدول ستطالب بأن يكون لها مقعد في مجلس الأمن. وفي هذه الحالة، سيستمر التسابق حتى يصل عدد أعضاء مجلس الأمن بعدد أعضاء هذه الجمعية، وهذا أمر غير عملي.

إذن ما هو الحل؟ الحل المطروح الآن على الجمعية العامة، برئاسة السيد علي التريكي، والتي ستتخذ فيه قرارا بالتصويت، هو قرار الأغلبية في الجمعية العامة، وهو قرار ملزم دون النظر إلى أية جهة أخرى. والحل هو أن يقفل باب عضوية الدول، وأن يقفل باب زيادة المقاعد في مجلس الأمن. وهذا معروض على الجمعية العامة برئاسة السيد التريكي وعلى الأمين العام للأمم المتحدة. وينبغي أن يحل مكان هذه

الزيادة عضوية الاتحادات، وتحقيق الديمقراطية بالمساواة بين الدول الأعضاء، ونقل صلاحيات مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. وتكون العضوية للاتحادات وليس للدول. فإذا فتحنا باب العضوية في مجلس الأمن للدول. كما هو مطروح الآن، فإن كل دولة ستطالب بمقعد في مجلس الأمن. وهذا من حقها لأنها متساوية حسب ديباجة ميثاق الأمم المتحدة.

من له الحق أن يوقف هذه الدول عن المطالبة بذلك؟ من له الحق أن يقول لإيطاليا لا تطالبي بمقعد إذا ما أعطي مقعد لألمانيا؟ ربما تكون إيطاليا أولى بالمقعد، وتقول أنا انضممت إلى الحلفاء وخرجت من دول المحور. أما ألمانيا فقد كانت، مثلا، هي المعتدية وهي التي هزمت – ليست ألمانيا الحالية – بل ألمانيا النازية السابقة. وإذا أعطينا الهند مقعدا وقلنا إنها تستحقه، فسوف تحتج باكستان – فهذه دولة نووية وتلك دولة نووية، وهما في حالة حرب. هذا وضع خطير. وإذا أعطينا اليابان مقعدا، لماذا لا نعطي إندونيسيا وهي أكبر دولة إسلامية في العالم. ثم ما الذي سنقوله لتركيا وإيران وأوكرانيا والبرازيل والأرجنتين وليبيا، التي ألغت برنامج السلاح النووي. فهي أيضا تستحق مقعدا في مجلس الأمن لأنها خدمت الأمن العالمي. ثم ستطالب كل من مصر ونيجيريا والجزائر والكونغو وجنوب أفريقيا وتنزانيا بمقعد في مجلس الأمن. هذه كلها دول مهمة. لذا يجب أن يقفل هذا الباب.

إن توسيع مجلس الأمن عبث وخدعة مفضوحة. كيف سنقوم بإصلاح الأمم المتحدة ونأتي بدول كبرى جديدة ونضعها في كفة الدول الكبرى الأولى التي نعاني منها؟ إن الحل هو تحقيق الديمقراطية على مستوى كونغرس العالم الذي هو الجمعية العامة. وهو نقل صلاحيات مجلس الأمن إلى الجمعية العامة بحيث يصبح المجلس أداة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة فقط، فهي برلمان العالم وكونغرس العالم، وهي المشرّع، وهي التي قراراتها ملزمة. وهذه هي الديمقراطية، بحيث يخضع مجلس الأمن للجمعية العامة ولا يعلو عليها أبدا. ونرفضه إذا علا عليها اعتبارا من الآن. هذه هي السلطة التشريعية؛ هؤلاء هم المشرعون في الجمعية العامة. مكتوب أن الجمعية العامة تفعل كذا وكذا بناء على توصية مجلس الأمن. هذا خطأ، والصحيح هو العكس، وهو أن مجلس الأمن يفعل كذا وكذا بناء على أوامر الجمعية العامة. هذه هي الأمم، ١٩٠ أمة؛ هذه هي الأمم المتحدة سويا الموجودة في هذه القاعة، وليس مجلس الأمن، الذي لا يتجاوز عدده ١٥ عضوا.

أي ديمقراطية هذه؟ وأي أمن؟ وكيف نطمئن على السلام العالمي إذا كانت المسؤولية بيد ١٥ دولة تسيطر عليها أربع أو خمس دول، وتسيطر على هذه دولة واحدة بعد ذلك؟ إننا ١٩٠ أمة موجودون هنا وكأننا في حديقة ''هايد بارك''. إنهم يجعلونكم بمثابة ''ديكور''. أنتم ''هايد بارك''. إنهم يجعلونكم وكأن لا قيمة لكم؛ منبر للخطابة فقط، كما يخطب المرء في حديقة ''هايد بارك'' تماما. تلقون بالخطبة ثم تنصرفون. هذا ما تفعلون.

إن مجلس الأمن سلطة تنفيذية فقط لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ وفي هذه الحالة لن يكون هناك تنافس على مقاعد مجلس الأمن، عندما يصبح مجلس الأمن مجرد منفّذ لقرارات الجمعية العامة. ينبغي أن يكون مجلس الأمن ممثلا لكل الأمم، ولكنه ليس بدولة. هذا هو المطروح الآن على الجمعية العامة. مقعد دائم لكل فضاء، لكل اتحاد: الاتحاد الأوروبي، وهو ٢٧ دولة، يكون له مقعد دائم في مجلس الأمن؛ الاتحاد الأفريقي، وهو ٥٣ دولة، يكون له مقعد دائم في مجلس الأمن؛ واتحاد أمريكا اللاتينية له مقعد دائم في مجلس الأمن؛ ولرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ١٠ زائد ٢ زائد ٣ زائد ٤، مقعد دائم في مجلس الأمن؛ الاتحاد الروسي موجود الآن له مقعد دائم في مجلس الأمن؛ الاتحاد الأمريكي، وهو ٥٠ دولة في الولايات المتحدة

الأمريكية، له مقعد دائم موجود بالفعل؛ الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إذا قامت أو في طريقها لأن تقوم، لها مقعد دائم؛ ولجامعة الدول العربية مقعد دائم في مجلس الأمن، فهي تضم ٢٢ دولة؛ ولمنظمة المؤتمر الإسلامي، وهي ٤٥ دولة، مقعد دائم في مجلس الأمن؛ ولحركة عدم الانحياز، وهي ١٢٠ دولة، مقعد دائم في مجلس الأمن. وعندنا مجموعة الـ ١٠٠، لنفكر فيها. يمكن لكل الدول الصغيرة، لمنتدى الدول الصغيرة، أن يكون لها مقعد دائم هي أيضا. وإذا وجدت دول خارج هذه الاتحادات التي ذكرتها، يمكن أن نخصص مقعدا دائما تتداوله هذه الدول بالتناوب كل ٦ شهور أو كل سنة. فمن الممكن أن تكون اليابان أو أستراليا أو نيوزيلندا خارج أي اتحاد، أو أي من هذه الدول غير المنضمة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا أو الاتحاد الروسي أو الاتحاد الأفريقي أو الاتحاد الأوروبي أو الاتحاد الأمريكي اللاتيني أو الاتحاد الأمريكي ''الولايات المتحدة''، ويمكن أن يخصص لها مقعد. هذا هو الحل لتشكيل مجلس الأمن، على أن تعرض هذه الأمور عليكم. تعرض على الجمعية العامة للتصويت عليها.

هذه هي القضية المصيرية، الجوهرية، الأساسية. مطروحة على الجمعية العامة. فالجمعية العامة هي سيد العالم، وهي برلمان العالم، وهي ''كونغرس'' العالم، ولا حق لأحد أن يعترض عليها. ونحن لا نعترف بأي جهة خارج هذه القاعة. نحن الأمم، نحن الأمم المتحدة. علي التريكي وبان كي - مون سيضعان الصيغ القانونية والإدارية، وتشكيل اللجان التي ستطرح هذا للتصويت: أن يصبح مجلس الأمن اعتبارا من الآن مكونا من اتحادات. هذا هو العدل والديمقراطية. ودعنا من حكاية أن مجلس الأمن تحتله دول بعينها، واحدة تمتلك القنابل الذرية، وواحدة تملك القوة الاقتصادية، وواحدة تملك التكنولوجيا، وواحدة تملك التقنية. هذا هو الإرهاب بعينه. إننا نعيش في زمن يسيطر عليه من يملكون القوة الساحقة. هذا نوع من الإرهاب. فإذا كنتم تبتغون أن يعيش العالم متحدا ومسالما، وفي أمان وسلام، فعلينا أن نعمل هذا. وإذا ابتغيتم العيش في ظل الإرهاب فليكن ذلك كذلك. وإذا رغبتم أن نعيش في صراع فسيستمر الصراع إلى يوم القيامة.

هذه المقاعد كلها إما أن يكون لها حق النقض ''الفيتو'' أو لا يكون لها حق النقض إطلاقا. لكل مجلس الأمن بعد إعادة تشكيله. إما أن يكون لكل هذه المقاعد الاتحادية حق النقض أو أن يلغى ''الفيتو'' نهائيا من مجلس الأمن بتركيبته الجديدة. هذا هو مجلس الأمن الحقيقي. وفي كل الأحوال، مجلس الأمن هذا بتركيبته الجديدة المقترحة على الجمعية العامة للتصويت عليها، هو أداة تنفيذية للجمعية العامة للأمم المتحدة. فالسيادة لدى الأمم، لدى الـ ١٩٠ أمة الموجودة الآن أمامي.

هكذا تكون كل الأمم موجودة بالتساوي في مجلس الأمن، كما هي موجودة بالتساوي في الجمعية العامة. فنحن هنا في الجمعية العامة أصواتنا متساوية، ولا بد أن نكون متساوين أيضا في الغرفة التي بجوارنا وهي مجلس الأمن. أما دولة لها ''فيتو'' ودولة بلا ''فيتو''، دولة لها مقعد دائم ودولة ليس لها مقعد دائم، فهذا ملغي اعتبارا من الآن ولا نخضع له ولا نعترف به إطلاقا، حتى لو كان موجودا. ولا نخضع لأي قرار يصدر عن مجلس الأمن بتركيبته الحالية.

فقد أتينا الآن. كنا مستعمَرين، وكنا تحت الوصاية. أما الآن فقد حصلنا على استقلالنا واجتمعنا لنقرر مصير العالم بطريقة ديمقراطية تحفظ السلم والأمن لكل الشعوب، وتتساوى الأمم فيها كبيرها وصغيرها. أما هذا فهو الإرهاب، وليست القاعدة فقط. وأما الاحتكام فيكون لغالبية الأصوات في الجمعية العامة فقط وليس لأي جهة أخرى. عندما نصوّت في الجمعية العامة على هذا الأمر

يصبح ساري المفعول، وإذا صوّتنا على ذاك الأمر في الجمعية العامة فإنه يصبح ساري المفعول. ولا يجرؤ أحد على أن يعترض ويقول ”أنا أعلى من الجمعية العامة“. وعلى من يقول إنه أعلى من الجمعية العامة أن يخرج من الأمم المتحدة في هذه الحالة. فالديمقراطية ليست للأقوى ولا للأغنى ولا للإرهابي. وليست الديمقراطية لمن يرهبنا أو يفوقنا غنى أو قوة وليست له الكلمة العليا. بل الكلمة العليا لكل الدول على قدم المساواة. أما الآن فمجلس الأمن عبارة عن إقطاعية أمنية، إقطاعية سياسية، لأصحاب المقاعد الدائمة: يحميهم ويستخدموه ضدنا. وبالتالي لا ينبغي أن يسمى مجلس أمن، بل أجدر به أن يسمى مجلس رعب.

وها أنتم ترون يا إخواني في حياتنا السياسية أنهم كانوا إذا شاءوا أن يستخدموا مجلس الأمن ضدنا يلجؤون إليه، وإذا لم تكن بهم حاجة لاستخدامه ضدنا فإنهم يتجاهلونه. إذا كان الميثاق فيه مصلحة لهم لكي يستخدموه ضدنا، فإنهم يحترمون الميثاق ويقدسونه ويبحثون عن الفصل السابع لتطبيقه ضد هذه الأمة المسكينة أو تلك، أما إذا قاموا هم بعمل فيه خرق للميثاق، فإنهم يتجاهلون الميثاق وكأنه غير موجود.

وأن يكون حق النقض والمقعد الدائم لمن يملك القوة، هذا جور شنيع وإرهاب لا يمكننا أن نتحمله بعد الآن وأن نعيش في ظله.

الدول الكبرى لها مصالح متشعبة في العالم، وتستخدم حق النقض وتستخدم مجلس الأمن وتستخدم قوة الأمم المتحدة لحماية مصالحها. وهذا أرهب العالم الثالث. العالم الثالث مرهوب الآن. إنه يعيش تحت الإرهاب.

مجلس الأمن منذ قيامه عام ١٩٤٥ وحتى الآن لم يوفر لنا الأمن، بل وفّر لنا العقوبات والرعب. إنه يُستخدم ضدنا فقط. لهذا نحن غير ملزمين بإطاعة قرارات مجلس الأمن اعتباراً من هذا الخطاب الأربعيني. لقد نشبت بعد قيام مجلس الأمن ٦٥ حربا وكلها ضد العالم الثالث – ضد الدول الصغيرة: إما قتال فيما بينها أو عدوان من الدول الكبرى على الدول الصغيرة. ولم يقم مجلس الأمن بردع هذا العدوان، خرقا للميثاق.

الجمعية العامة ستصوت على هذه الحلول التاريخية. وبعدها إما أن نستمر معا في أمم واحدة، وإما أن ننقسم إلى قسمين: أمم متساوية لها جمعيتها ولها مجلس أمن خاص بها متساوية فيه أيضا، ويبقى الكبار أصحاب المقاعد الدائمة وأصحاب حق النقض في مجلسهم، أربعة أو خمسة أو ثلاثة، كما يريدون. نحن لسنا معهم. وعليهم أن يستخدموا حق النقض ضد بعضهم. هذا لا يهمنا.

أن يبقوا دائمين في هذه المقاعد، والدائم الله، فهذا لا يهمنا. ولكننا لا يمكن، اعتباراً من الآن، أن نبقى تحت سيطرة الدائمين وأصحاب حق النقض الذي أعطوه لأنفسهم. نحن لم نعطهم هذا، ونكون مغفلين إذا أعطينا حق النقض لمجموعة دول أو نعطيها مقاعد دائمة ونسفّه الأمم الأخرى ونعتبرها حقيرة ودونية ولا تستحق مقعدا دائما ولا تستحق حق النقض. لماذا نحقّر الأمم؟ نحن لم نقرر هذا. هذه الأمم معظمة ومقدسة ومحترمة. هذه أمم الأرض، هي هذه ١٩٠ أمة.

أنتم تعرفون أنه بدأ الآن تجاهل قرارات مجلس الأمن بعد أن تأكدنا أن المجلس ظالم ويُستخدم ضدنا فقط، ولا يُستخدم ضد الكبار. فمجلس الأمن لا يمكن أن يُستخدم ضد أصحاب المقاعد الدائمة فيه وأصحاب حق النقض. لا يمكن أن يصدر المجلس قرارا ضدهم إطلاقا. إذ أنه مصنوع ضدنا نحن. وبالتالي صارت القرارات التي يصدرها يتم الضحك عليها وتجاهلها. وهذه أصبحت مهزلة للأمم المتحدة. وأصبح العمل يتم خارج الأمم المتحدة: عدوان

وحروب، واجتياز حدود الدول المستقلة، وتدمير سيادتها واستقلالها، وارتكاب جرائم الحرب والإبادة الجماعية، خرقا للميثاق – ومجلس الأمن موجود – غير آبهين بمجلس الأمن.

ثم الأهم بعد ذلك أن كل مجموعة دولية بدأت الآن تُشكّل مجلس أمن خاصا بها تعرض عليه مشاكلها وقضاياها. وشيئا فشيئا سيصبح مجلس الأمن هذا، بتركيبته الحالية في هذا المبنى، معزولا. فالاتحاد الأفريقي شكل الآن مجلس الأمن والسلم الأفريقي؛ والاتحاد الأوروبي الآن يشكل مجلس أمن؛ والآسيان ستشكل مجلس أمن؛ وأمريكا اللاتينية ستشكل مجلس أمن؛ وحركة عدم الانحياز، ١٢٠ دولة، مطروح عليها الآن اقتراح بتشكيل مجلس أمن. وهذا يدل على أننا فقدنا الثقة بمجلس الأمن، وأن المجلس لم يوفر لنا الأمن، وبالتالي التجأنا إلى مجالس إقليمية.

نحن غير ملزمين بإطاعة مجلس الأمن بتركيبته الحالية التي لم نشارك في صياغتها، وهي تركيبة غير ديمقراطية وديكتاتورية وجائرة، ولا أحد يستطيع إجبارنا على البقاء في مجلس الأمن هذا أو إطاعة أوامره.

الآن أيها الإخوة لا يوجد اعتبار للأمم المتحدة. الجمعية العامة هذه أساس الأمم المتحدة ولا يوجد لها أي اعتبار ولا قيمة، وليس لها أي تأثير في حياة العالم ولا في أمن العالم، وليس لها أي قرار ملزم.

ومحكمة العدل الدولية مؤسسة قضائية دولية. قراراتها تطبق على الصغار وعلى دول العالم الثالث. وترفض تطبيقها الدول الكبرى. وها هي أمامي الأحكام التي أصدرتها محكمة العدل الدولية، ورفضت الدول الأخرى تطبيقها.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤسسة هامة في الأمم المتحدة، ولكن لا تخضع لها الدول الكبيرة. وقد اكتشفنا أنها مسلطة علينا نحن فقط. ألم تقولوا إنها وكالة دولية! إذا كانت دولية فإن كل دول العالم تخضع لها. أما إن لم تكن دولية فنحن نقفل في وجهها الباب. ولا نعترف بها اعتباراً من الآن، من هذا الخطاب الأربعيني.

ينبغي لعلي التريكي، رئيس الجمعية العامة، أن يستجوب مدير وكالة الطاقة الذرية الحالي – وأن يستجوب كذلك البرادعي، المدير السابق – وأن يقول له: ''هل أنت تفتش عن المخزون الذري للدول الذرية؟ هل تراقب زيادة هذا المخزون؟ هل تراقب تخفيض هذا المخزون؟'' إذا قال: ''نعم، تخضع تلك الدول لي''، إذن نحن نخضع للوكالة أيضاً. أما إذا قال: ''أنا لا أستطيع أن أقترب من الدول الكبرى التي عندها القنابل الذرية، وهي لا تخضع لي، ولا سلطان عندي عليها'' فإننا نحن أيضا سنقول: ''لا تقترب منا'' ولا نعترف بالوكالة، وسنقفل الباب في وجهها.

وليكن في علم الجمعية أنني ناديت البرادعي، المدير السابق، في أزمة القنبلة الذرية الليبية، وقلت له: ''يا برادعي، هل تراقب اتفاقيات تخفيض أسلحة الدمار الشامل المتفق عليها بين الدول الذرية، وهل خفّضوا الأسلحة بالفعل؟ وإذا زادت دولة من قنابلها الذرية أو صواريخها النووية، هل أنت تشرف على هذا وهل عندك به علم؟'' قال لي: ''أبدا. هذه الدول الكبرى أنا لا أستطيع أن أسألها، ولا أن أقترب منها''.

إذن أنت جئت إلينا نحن فقط. ''أخرج'' هذه ليست وكالة دولية. إنها وكالة مسلطة علينا نحن فقط. ومجلس الأمن مسلط علينا. ومحكمة العدل الدولية مسلطة علينا. وهم في مأمن منها. هذه ليست أمما متحدة. هذا ليس عدلا. هذا ليس أمنا. هذا مرفوض.

بالنسبة لأفريقيا، يا سيادة رئيس الجمعية، دكتور علي التريكي، سواء أصلحوا الأمم المتحدة أو لم يصلحوها،

وحتى قبل التصويت على الاقتراحات التاريخية التي طرحتُها الآن على الجمعية العامة، وسيتم التصويت عليها؛ فإن أفريقيا تحتاج اعتبارا من الآن إلى مقعد دائم بكل الصلاحيات في مجلس الأمن كاستحقاق عن الماضي، حتى لو لم يكن إصلاح الأمم المتحدة مطروحا.

أفريقيا قارة معزولة مستعمرة مضطهدة. نظروا إليها كحيوانات، ثم نظروا إليها كعبيد، وبعد ذلك نظروا إليها كمستعمرات تحت الوصاية. هذه القارة، الاتحاد الأفريقي، تستحق مقعدا دائما عن الماضي. استحقاقا. مثل الصين بالضبط. ولا علاقة لهذا الحق بإصلاح الأمم المتحدة. هذا أمر مطروح له الأولوية. مطروح فورا على الجمعية العامة. ولا أحد يقول إن الاتحاد الأفريقي لا يستحق مقعدا دائما. من عنده حجة فليجبني ويناقشني الآن. من عنده برهان يقول إن الاتحاد الأفريقي لا يستحق مقعدا دائما أو أن القارة الأفريقية لا تستحق مقعدا دائما! لا أحد يستطيع أن يرد.

أمر آخر مطروح على الجمعية العامة للتصويت عليه هو تعويض الدول التي استُعمرت. لماذا؟ حتى لا يتكرر الاستعمار، ولا يتكرر نهب ثروات الشعوب، ولا تتكرر هجرة مواطني هذه الشعوب وراء الذين نهبوا ثرواتها.

لماذا يذهب الأفارقة إلى أوروبا؟ ولماذا يذهب الآسيويون إلى أوروبا؟ ولماذا يذهب أبناء أمريكا اللاتينية إلى أوروبا؟ لماذا؟ لأن أوروبا استعمرت أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وأخذت الذهب والفضة والنحاس والماس والحديد واليورانيوم والمعادن الثمينة كلها، والنفط والفواكه والخضراوات والحيوانات والبشر. والآن، هناك جيل جديد من أبناء أفريقيا وآسيا و أمريكا اللاتينية، يطالب باسترجاع هذه الثروات المنهوبة، وهو مُحقّ في ذلك. وقد عجزنا عن إيقافه.

لقد أوقفت مؤخرا على حدود ليبيا ١ ٠٠٠ من المهاجرين الأفارقة كانوا في طريقهم إلى أوروبا وسألتهم: إلى أين أنتم ذاهبون؟ فقالوا: نحن ذاهبون لاسترجاع ثروتنا المنهوبة، أَعِدْها لنا، ولو أعدتها لنا لما ذهبنا. فمن يرجعها لهم ؟ فَلْتُرْجِعوها لهم، ولْتَتَّخِذوا قراراً بإرجاع هذه الثروات حتى تتوقف الهجرة من الفلبين وأمريكيا اللاتينية وموريشيوس والهند. فلنسترجع الثروات المنهوبة.

إن أفريقيا تستحق تعويضا مقداره ٧٧٧ تريليون دولار تعويضا لأفريقيا من الدول التي استعمرتها، وستطالب أفريقيا بهذا التعويض. وإذا لم ترجعوا لنا هذه الـ ٧٧٧ تريليون دولار، سيذهب الأفارقة إلى حيث استثمرتموها، ولهم الحق في السعي وراءها. فلْتُرْجِعوها لهم ثم أوقفوهم.

ولماذا ليست هناك هجرة ليبية إلى إيطاليا، أقرب دولة إلى ليبيا؟ لأن إيطاليا أقرت تعويض الشعب الليبي عن الاستعمار، واعتذرت، ووقعت معاهدة مع ليبيا وافق عليها الشعب الإيطالي والشعب الليبي تؤكد أن صفحة الماضي قد طويت. واعترفت إيطاليا بأن الاستعمار خطأ، وبرنامج فاشل، ولن يعود مجددا؛ ولن تسمح إيطاليا بالعدوان على ليبيا براً ولا بحراً ولا جواً انطلاقا من إيطاليا، أو من أي جهة أخرى تهجم على ليبيا بموجب معاهدة وافق عليها البرلمان الإيطالي؛ وأن تعوض ليبيا عن ٢٠ سنة مدة استعمارها لليبيا؛ وتدفع لها ربع بليون دولار كل سنة، وتبني مستشفى لزرع الأطراف لليبيين الذين قطعت أطرافهم الألغام التي زرعتها إيطاليا أو بسبب وجود إيطاليا في ليبيا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية. وقد اعتذرت عن هذا الاستعمار وتأسفت له. وقالت إنه من المستحيل أن تحتل دولة أراضي دولة أخرى وتبقى فيها، وأن هذا خطأ ارتكبته إيطاليا الملكية وإيطاليا الفاشية. وبذلك، فقد قامت إيطاليا بعمل مجيد، وعمل تاريخي، وعمل حضاري يجب أن يكون قدوة في عهد

بيرلسكوني، وأسلافه الذين أسهموا في هذا العمل حتى توصلوا إلى هذه النتيجة.

ولماذا يطالب العالم الثالث بحقه في التعويض؟ إنه يطالب بذلك حتى لا يتكرر الاستعمار مرة أخرى. وحتى لا تصبح أي دولة من العالم الثالث في يوم ما دولة قوية فتطمع في استعمار دولة أخرى من العالم الأول. وحتى تدرك أنها ستطالب بالتعويض في يوم من الأيام، فتقول إذن ''لا''، أنا لن أستعمر هذه الدولة. ولكي لا يتكرر الاستعمار يجب أن يُحاسَب المستعمر، ويجرّم الاستعمار، ويُعَوَّض المتضررون منه.

وهناك نقطة أخرى أود أن أثيرها. ولكن، قبل أن أتناول هذه النقطة الحساسة بعض الشيء، هناك جمل بين قوسين سأقولها. مما لاشك فيه أننا، وخاصة نحن الأفارقة، سعداء وفخورون بأن أحد أبناء أفريقيا يحكم الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا حدث تاريخي. ففي يوم من الأيام، كان لا يُسْمَح للأسود بدخول المقهى الذي يوجد فيه البيض، أو ارتياد مطعم فيه البيض، أو ركوب حافلة مع البيض. أما الآن، فقد صوّت الشعب الأمريكي بحماس منقطع النظير مؤيدا أوباما، الشاب الأسود الكيني الأفريقي، لكي يكون رئيسا للولايات المتحدة. هذا شيء عظيم، نفتخر به ونعتبر أنه يمكن أن يكون بداية للتغيير. فقد رفع أوباما شعار التغيير. لكنني أعتبر أن أوباما ومضة في الظلام مدتها أربع سنوات أو ثمانية أعوام، وبعدها أخشى أن ''تعود حليمة لعادتها القديمة''. ومن يضمن أمريكا بعد أوباما؟ من منكم يضمنها؟ أتضمنها أنت؟ أتقدر على ذلك أنت يا علي أو أنت يا كي – مون؟. غير ممكن، لا أحد يضمنها.

وسنكون مرتاحين لو بقي أوباما في السلطة دائما في الولايات المتحدة الأمريكية. فالخطاب الذي ألقاه أوباما قبلي لا نختلف معه أبدا. وهو يختلف كليا عن خطاب أي رئيس أمريكي عاصرناه. فماذا كان الرؤساء الأمريكان السابقون يقولون؟ ها هي كلماتهم. إنهم كانوا يقولون إننا سنرسل عليكم ''الرصاص المصبوب''، و ''أم القنابل''، والـ MOP – وهي الـ Massive Ordnance Penetrator –. ونرسل عليكم ''عناقيد الغضب'' و ''أمطار الصيف'' و ''عاصفة الصحراء'' و ''الرعد المتداول''. ونبعث ''الوردة السامة'' إلى أطفال ليبيا عام ١٩٨٦. هكذا كان منطقهم عندما يقف رئيس أمريكي على هذا المنبر. هكذا كانوا يخاطبوننا ويرعبون العالم. وكانوا يقولون إننا سنسلط عليكم ''الرعد المتداول'' و ''الرعد الزاحف'' كما سلطناهما على فييت نام. وسنرسل عليكم ''عاصفة الصحراء'' كما أرسلناها على العراق. وسنرسل عليكم ''عملية الفارس'' كما أرسلناها على مصر عام ١٩٥٦ – مع أن أمريكا في ذلك الوقت كانت ضد عملية الفارس – وسنبعث لكم الوردة السامة '' Operation El Dorado Canyon'' التي قام بها ريغان ضد أطفال ليبيا عام ١٩٨٦. تصوروا أن رئيس دولة كبيرة نطمئن إليها، ولديها مقعد دائم في مجلس الأمن، ونحسبها تحفظ استقلالنا وتحمينا من العدوان، يقول ''قررت إرسال الوردة السامة إلى أطفال ليبيا، ومن يشمها يموت''. وما هي الوردة السامة؟ هي القنابل الليزرية المحمولة على الطائرة القاذفة f111.

هذا هو المنطق الذي كان سائداً. كانوا يقولون ''سنقود العالم، وسنؤدب من يخالفنا، سواء أعجبكم ذلك أو لم يعجبكم''. أما الآن، فالكلام الذي تفضل به ابننا أوباما كلام مختلف تماماً. فهو يدعو إلى التخلص من السلاح النووي بجدية، وهذا شيء نصفق له. ويقول إن أمريكا لا يمكن أن تحل مشاكل العالم بمفردها، فالعالم عليه أن يحل مشاكله. وقال إن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر، وينبغي ألا نلتقي لندلي بالخطب ثم ننصرف. وهذا أمر نتفق عليه. وقال إن الأمم المتحدة كانت دائما منبراً للخلافات نلتقي

فيها لكي نُهاجم بعضنا البعض. وهذا أمر صحيح. يجب أن ننهي هذه الحالة ونتفق على إنشاء مؤسسات دولية نكون فيها جميعا متساوين، ونطمئن إليها. ويقول إن الديمقراطية لا يمكن فرضها من الخارج، بينما كان الرئيس الأمريكي بالأمس القريب، يقول لا بد أن نفرض الديمقراطية على العراق وعلى غيره من البلدان. وقال إن هذا شأن داخلي، ولكل دولة الحق في أن ترسي الديمقراطية أو أي نظام آخر، تبعا لثقافتها وإرثها. وهذا الكلام كان مفقودا.

وبالتالي لا بد أن ننتبه قبل النقطة الحساسة. توقفوا قليلا أمام هذه العبارة: عالم متعدد الأقطاب، هل لا بد أن يكون عالما متعدد الأقطاب؟ ألا يكون أمما متساوية كلها؟ أجيبونا. هل هناك أحد لديه إجابة، ويقول متعدد الأقطاب أفضل؟. لماذا لا نكون أمما متساوية بدون أقطاب؟ هل ضروري أن يكون لدينا بطريرك؟ هل ضروري أن يكون لدينا باباوات؟ وهل لا بد أن يكون لدينا آلهة؟

لماذا عالم متعدد الأقطاب؟ نحن نرفض عالما متعدد الأقطاب. نريد عالما، تتساوى فيه الأمم كبيرها وصغيرها بدون أي قطب. نحن نعيش تحت تطاحن الأقطاب.

النقطة الحساسة: هي مقر الأمم المتحدة، هذا المقر. أرجو أن ننتبه. كلكم قادمون من وراء المحيطات والقارات، عبرتم المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ وقارات آسيا وأوروبا وأفريقيا حتى تصلوا إلى هذا المكان. لماذا؟ هل هذا بيت المقدس؟ هل هذا الفاتيكان؟ هل هذه مكة؟ وكلكم متعبون ونائمون وقد تغير عليكم التوقيت، وفي حالة يرثى لها من الناحية البدنية. أحدهم وصل الآن بعد ٢٠ ساعة في الجو، وتريدونه أن يخطب هنا ويتكلم عن مصير العالم.

كلكم نائمون الآن وكلكم متعبون، واضح. لماذا؟ لماذا هذا التعب؟ أنت الآن بلدك نائم في هذا الوقت، نائمون في منتصف الليل وأنت الآن مستيقظ، والمفروض أن تكون نائما لأن هذا توقيتك. أنا استيقظت اليوم الساعة الرابعة بتوقيت نيويورك قبل الفجر، لأن في ليبيا يساوي الساعة الحادية عشرة صباحا. وأعتبر استيقظت متأخرا عندما أصحو الساعة الحادية عشرة في ليبيا. من الساعة الرابعة أنا مستيقظ.

فكروا، قولوا لماذا هذا التعب؟ إذا كان هذا قد تقرر عام ١٩٤٥، فهل لا بد أن يستمر حتى الآن؟ ألا تفكرون في مكان متوسط مريح؟ هذه أول نقطة.

النقطة الوجيهة الأخرى هي أمريكا، البلد المضيف، تتحمل أعباء تأمين مقر الأمم المتحدة وتأمين البعثات الدائمة وتأمين عشرات رؤساء الدول الذين يأتون في كل عام إلى هذا المكان وأمن مشدد ومصروفات وتكاليف وتعيش نيويورك وأمريكا كلها على أعصابها.

أنا أريد أن أخفف عنها هذا العبء. أنتم خففوا عن أمريكا هذا العبء، واشكروها. قولوا لأمريكا شكرا ونحن نريد أن نساعدك ونريدك يا نيويورك أن تطمئني، ويا أمريكا أن تطمئني، ولن تتحملي مسؤولية عشرات الرؤساء القادمين إلى هنا. نفترض أن أحدا يفجر طائرة رئيس أو أن أحدا يفجر سيارة رئيس. يأتي إرهابي يفجر هذا المبنى. هذا المبنى – لعلمكم – مستهدف من القاعدة. نعم، هذا المبنى، ونتساءل كيف في يوم ١١ أيلول/سبتمبر لم يضربوه؟ هذا شيء خارج عن إرادتهم. ربما الطائرات التي أُجهضت كانت متجهة إلى هذا المكان. والهدف القادم هو هذا المكان. وأنا لا أتكلم من فراغ. عندنا العشرات من أعضاء القاعدة في السجن مقبوض عليهم، واعترافاتهم مزعجة جداً. هذا يجعل أمريكا تعيش على أعصابها لأن المبنى الخاص بالأمم المتحدة ربما يتم الهجوم عليه بطائرة مخطوفة أو بصاروخ، وممكن أن يموت عشرات الرؤساء. نريد أن نخلّص أمريكا من هذا القلق. نقول لها شكراً، نحن نريد أن نساعدك ونريد أن ننقل المقر إلى مكان غير مستهدف.

المفروض بعد ٥٠ سنة، ينقل المقر إلى جزء آخر من الكرة الأرضية. ٥٠ سنة في النصف الغربي، يكفي. الـ ٥٠ سنة الأخرى، في وسط الكرة الأرضية أو في نصفها الشرقي، وهكذا كل ٥٠ سنة في جزء: الشرق، الغرب، الوسط. لقد بقينا الآن ٦٤ عاما بزيادة ١٤ سنة عن المدة المفروض أن ينقل فيها المقر.

وهذا طبعاً لا يمس أمريكا بشيء، بل هذه خدمة لأمريكا ومساعدة لأمريكا ونشكرها، وأن هذا شيء كان موجودا عام ١٩٤٥ ولا يمكن أن يحصل الآن. لا نقبله الآن. هذا مطروح طبعاً للتصويت عليه في الجمعية العامة، فقط في الجمعية العامة لأن الفرع ٢٣ من اتفاق المقر ينص على أنه لا يجوز نقل مقر الأمم المتحدة إلا بقرار من الجمعية العامة بالأغلبية البسيطة. إذا وافق ٥١ في المائة من الجمعية العامة على نقل المقر، يُنقل المقر. لسنا مجبرين أن نتحمل هذا التعب كله، بأن نأتي من الهند ومن الفلبين ومن أستراليا وجزر القمر، إلى هنا. وأنا مستغرب أن أخي الرئيس أحمد، رئيس جزر القمر، أمضى ١٤ ساعة في الجو وقالوا له تعالى، أخطب في الأمم المتحدة. كيف سيخطب وهو حتى التوقيت الخاص به تغير؟ وهناك بعض القيود التي تضايق منها الناس القادمون.

أمريكا لها الحق في فرض قيود مشددة لأنها مستهدفة من القاعدة، من الإرهابيين. عندها الحق ونحن لا نناقشها في هذا أبداً، لكن أن نتحمل هذه الإجراءات. ليس ضروريا. لماذا؟ هل لكي نأتي لنيويورك؟ ليس ضروريا أن نأتي لنيويورك، ولا داعي لهذه الإجراءات. لقد اشتكى لي رئيس، قال لي إنهم قالوا له مساعد الطيار الخاص بك لا يأتي إلى أمريكا لأن عليه قيوداً، فقال لهم كيف نعبر المحيط بطيار بدون مساعد؟! فقالوا له اعبر المحيط بدون مساعد. لماذا؟ هو ليس مجبرا في النهاية. لا يأتي أبداً. واشتكى لي رئيس آخر، قال لي إن الياور الخاص به قالوا له لا يدخل أمريكا لأن هناك التباسا بشأن اسمه، هناك اعتراض عليه. فأتى بدون ياور. واشتكى لي رئيس آخر، قال لي إنهم قالوا له الطبيب الخاص به، لا. التأشيرة الخاصة به فيها إشكالية، لا يدخل أمريكا.

أنتم ترون الإجراءات المشددة هنا جداً جداً، وإذا كانت هناك دولة عندها مشكلة مع أمريكا طبعاً يحددون لها الممثل الخاص بها والوفد الخاص بها. عندك ٥٠ خطوة في هذه الجهة. عندك ٥٠٠ متر تمشيهم في هذه الجهة، وكأنه في غوانتانامو. هذا عضو في الأمم المتحدة، أو أسير في غوانتانامو؟

فهذا مطروح على الجمعية العامة للتصويت عليه. تصويت على نقل المقر من عدمه. إذا وافق ٥١ في المائة على نقل المقر، نأتي للتصويت الثاني: هل يتم نقل المقر إلى وسط الكرة الأرضية أو إلى شرقها؟ لنفترض أنهم قالوا إلى وسط الكرة الأرضية، هنا مرشحة سرت وفيينا، يجري التصويت عليهما: هل في وسط الكرة الأرضية تريدون أن يكون المقر في سرت أو في فيينا؟. امشوا إلى سرت. امش ١ ٠٠٠ كيلومتر ولا أحد يمنعك. تعال بطائرتك مليئة بالناس الذين معك، حتى بدون تأشيرة ما دمت مع الرئيس، مسموح لك. بلد أمان. هل يعقل أن نقل لك لا تمشي إلا ٥٠٠ متر. ليبيا ليس لديها عداوة مع أحد ولا هي مستهدفة، وكذلك فيينا لا أعتقد أن فيها قيودا مثل هذه.

وإذا قال التصويت يُنقل المقر إلى نصف الكرة الشرقي، يكون التصويت على دلهي عاصمة الهند أو بيجين عاصمة الصين.

هذا يا إخواننا شيء منطقي ولا يمكن الاعتراض عليه. وبعد ذلك، ستقولون الله يبارك فيك أنت الذي جئتنا بهذا الاقتراح وبارك في الذين صوتوا عليه، وقد تخلّصنا من عبء أن نبقى في الجو ١٤ ساعة و ٢٠ ساعة و ٥ ساعات،

لكي نأتي لهذا المكان، لماذا؟. ولا يقول أحد إن أمريكا الآن ستنقص مساهمتها. لماذا تظن الظن السوء بأمريكا؟ أبدا، أمريكا دولة ملتزمة بالتزاماتها تجاه هذه المنظمة. لن تغضب ولن تقول شيئا. لماذا تغضب؟، بالعكس ستشكركم لأنكم خففتم عنها العبء. هذا جيد أنها وجدت من يقول أنا سأخفف العبء عن أمريكا. ترتاح من هذه القيود على الوفود، وهذه القيود على المقر. وفضلا عن ذلك، فإن هذا المقر مستهدف.

نأتي بعد ذلك، للقضايا التي ستحقق فيها الجمعية العامة برئاسة علي عبد السلام التريكي. نحن سنحاكم أنفسنا، سنحاكم الأمم المتحدة الآن، إما تنتهي، وإما نبدأ بأمم متحدة جديدة من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. هذا لقاء غير عادي، ليس عاديا، حتى ابني ''أوبام'' قال هذا الكلام قبلي، فقد قال إن هذا اللقاء غير عادي، هذا لقاء تاريخي.

أولا الحروب التي وقعت بعد قيام الأمم المتحدة، لماذا وقعت؟ وأين مجلس الأمن، وأين الجمعية العامة؟ وكيف تقع؟ وأين الميثاق. لا بد من التحقيق فيها، وإصدار أحكام بخصوصها، وما وقع فيها من إبادات.

سنبدأ بالحرب الكورية، هذه وقعت بعد قيام الأمم المتحدة، كيف تقع حرب وضحاياها بالملايين، وكادت تُستخدم فيها قنبلة ذرية، والحرب الكورية ما زالت موجودة حتى الآن قنبلة مؤقتة، إذ ممكن أن تحصل حرب كورية جديدة، وممكن تُستخدم فيها أسلحة نووية. قضية خطيرة، لا بد أن نحاكم الذين تسببوا في هذه الحرب، وخسائرها، ومن يدفع الثمن، ومن يحاكَم، ومن يحكم عليه.

نأتي بعدها لحرب السويس عام ١٩٥٦، لا بد من التحقيق فيها، وفتح هذا الملف حتى يُقفل. لماذا دول ذات مقعد دائم في مجلس الأمن وعندها الفيتو، تهجم على دولة عضو في هذه الجمعية، عضو في الأمم المتحدة، دولة ذات سيادة هي مصر، وتدمر مدنها وقناتها وجيشها، وتقتل آلاف المصريين، لأنها مارست حقها في تأميم قناة السويس المصرية؟ كيف يحصل هذا في عهد الأمم المتحدة؟ وفي عهد هذا الميثاق الذي قلتم لنا عليه؟ وكيف نطمئن أن هذا لا يتكرر مرة أخرى إلا إذا تمت المحاسبة عن الماضي؟ هذه قضية خطيرة. حرب كوريا وحرب السويس، لا بد من فتح ملفاتها حتى يتم قفلها.

ثم نأتي لحرب فييت نام التي ضحاياها ٣ ملايين، وقد استُخدمت في حرب فيتنام خلال ١٢ يوما، قذائف أكثر من التي استخدمت في ٤ سنوات في الحرب العالمية الثانية. القذائف التي ألقيت في الحرب العالمية الثانية خلال ٤ سنوات، ألقي أكثر منها خلال ١٢ يوما في حرب فييت نام. كيف نسكت عليها؟ هذه أفظع من الحرب العالمية الثانية، ونحن بعد الحرب العالمية الثانية عملنا الأمم المتحدة، وقلنا من الآن لن تقع حروب. ها هي وقعت، فهل تمشي وخلاص؟ هذا مصير البشرية، لا نستطيع أن نسكت عليه. كيف نطمئن اليوم وغدا، نحن وأولادنا وأحفادنا؟ نحن هنا في قمة العالم، هذا برلمان العالم، هذا مصير العالم يا عالم.

ثم قضية بنما، لقد تم غزو بنما التي هي دولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة. عضو في هذه الجمعية، وتم قتل ٤ آلاف بنمي، وتم القبض على رئيسها، ونُقل أسير حرب، وتمت محاكمته كمجرم ووُضع في السجن في دولة أخرى. وقضيته هذه تطرح في الجمعية العامة، لا بد أن يطلق سراح ''نورييغا''. ولا بد من فتح هذا الملف، وكيف يحق لدولة عضو في الأمم المتحدة كبرى أن تعتدي على دولة صغرى في الأمم المتحدة، وتأخذ رئيسها ، وتقتل أربعة آلاف مواطن، وتنقله كمجرم وتضعه في سجونها؟ من يقبل هذا؟ هذا قد يتكرر، ولا يمكن أن نسكت عليه، ولا بد أن نحقق فيه، فكل واحد منا عرضة لهذا. كل دولة منا عرضة لهذا، خاصة

عندما يقع العدوان من دولة ذات مقعد دائم في مجلس الأمن يُفترض أنها تضمن الأمن.

بعد ذلك حرب غرينادا، تم غزو هذا البلد الذي هو عضو في الأمم المتحدة بسبعة آلاف جندي، وخمسة آلاف سفينة حربية، وعشرات الطائرات المقاتلة على أصغر دولة في العالم، بعد قيام الأمم المتحدة، بعد وجود مجلس الأمن بمقاعده الدائمة وبالنقض، تم الاعتداء على هذه الدولة التي اسمها غرينادا، وتم قتل رئيسها ''موريس بيشوب''. كيف يمر هذا بردا وسلاما ... كيف يمر؟ كيف نتجاهل هذه المأساة؟ حتى نحكم على الأمم المتحدة موجودة أو لا، وأن مجلس الأمن ينفع أو لا ينفع، وهل نحن نسير في الطريق الخطأ أو في الطريق الصحيح، وهل نطمئن على مستقبلنا أو لا نطمئن.

بعدها سيتم التحقيق في قصف الصومال. الصومال دولة عضو في الأمم المتحدة، عضو في هذه الجمعية ، تم قصفها وهي مستقلة في عهد ''فرح عيديد'' ... وفي الأخير، سنحقق في ما هي نتيجة هذا القصف، ولماذا، ومن سمح به؟

ثم حرب يوغوسلافيا، معروفة. لا يمكن، دولة مسالمة مثل يوغوسلافيا بنت نفسها طوبة طوبة، بعد أن دمرها ''هتلر''، نأتي نحن وندمرها مرة ثانية كأننا ''هتلر'' الثاني!! حرام، يوغوسلافيا، الاتحاد اليوغوسلافي، دولة مسالمة بناها ''تيتو'' بطل السلام، طوبة طوبة، وبعد أن مات ''تيتو'' تأتون ليوغوسلافيا تقطعونها قطعة قطعة لمصالح شخصية إمبريالية؟ كيف نطمئن نحن الآخرون، إذا كانت يوغوسلافيا الدولة المسالمة، هل يوغوسلافيا تشكل خطرا على أحد؟ أبدا.

هذه تحقق فيها الجمعية العامة، وتنظر من الذي تحوّله إلى محكمة الجنايات الدولية.

ثم حرب العراق ''أم الكبائر''، ستحقق فيها الأمم المتحدة، الجمعية العامة للأمم المتحدة برئاسة ''علي التريكي''، تحقق في حرب العراق. حرب العراق تحتها أربع قضايا خطيرة جدا: أولا: غزو العراق في حد ذاته خرق للميثاق، بدون مبرر يقع من دول كبرى ذات مقاعد دائمة في مجلس الأمن، والعراق دولة مستقلة عضو في الجمعية العامة، كيف يتم الاعتداء عليها؟ وكيف لا يتم تطبيق الميثاق الذي يقول قمع العدوان؟ أنا قرأت عليكم هذا منذ البداية بأن الأمم المتحدة تقمع العدوان.

سأضرب لكم مثلا: عندما العراق اعتدى على الكويت، جاؤوا مباشرة للميثاق، وقالوا إن الأمم المتحدة يجب أن تقمع العدوان، ووافقنا كلنا، ودول عربية شقيقة للعراق اشتركت جنبا إلى جنب في الحرب مع دول أجنبية لردع عدوان العراق على الكويت، وكلنا ضد هذا الاجتياح. دول عربية قاتلت العراق مع دول أجنبية باسم الميثاق. وعندما وقع عدوان على العراق، لماذا لا نطبق الميثاق؟ في الأول كان الميثاق مقدسا، وفي المرة الثانية ضع الميثاق في القمامة، حيث تجاهلوه لأنهم يريدون أن يعتدوا على العراق.

لماذا لم تقم الأمم المتحدة بردع العدوان على العراق؟ ما هو السبب؟ لازم يا ''علي''، تحقق الجمعية العامة وتبين للعالم سبب غزو العراق لماذا؟ لأنه شيء غامض كلنا قد نتعرض له. لماذا تم غزو العراق؟ الغزو في ذاته خرق خطير جدا.

ثانيا، بعد غزو العراق في حد ذاته، هناك الإبادة الجماعية – حققوا في الإبادة الجماعية في العراق فقد تم قتل أكثر من مليون ونصف مليون عراقي في إبادة جماعية. أرونا المحكمة الدولية الجنائية التي سنحول لها الذين مارسوا الإبادة الجماعية ضد الشعب العراقي؟ من السهل أن تقولوا

''البشير'' يذهب للمحكمة، ومن السهل ''سلوبودان'' يذهب للمحكمة، ومن السهل ''تايلر'' يذهب للمحكمة، ومن السهل ''هبري'' يذهب للمحكمة، ويذهب ''نوريغا''. طيب، والذي مارس الإبادة الجماعية في العراق ألا يذهب للمحكمة الدولية؟

إذا كانت المحكمة مسلطة علينا نحن، هذه المحاكم نرفضها، ولا نعترف بها. إما أن نخضع لها كلنا، وإلا نحن لا نعترف بها. كل واحد كبيرنا وصغيرنا لا بد أن يخضع أمام محكمة الجنايات الدولية، إذا ارتكبنا سوء فعل، يحال لهذه المحكمة. نحن لسنا حيوانات في زريبة يذبحوننا في العيد كما يشاؤون. نحن أمم لديها الحق أن تعيش بجدارة فوق الأرض وتحت الشمس، ومستعدة أن تقاتل وتموت وتفنى ولا تعيش تحت هذا الوضع، وجرّبونا.

القضية الثالثة هي الإعدام، أسرى الحرب في العراق كيف يتم إعدامهم، كيف يتم إعدام أسرى الحرب؟ رئيس العراق وحكومته عندما ألقي القبض عليهم، أعلنت الدول المحتلة للعراق أنهم أسرى حرب. أسرى الحرب، أسير الحرب لا يُعدم، ولا يُحاكم، ويُطلق سراحه بعد انتهاء العمليات الفعلية.

من أعدم رئيس العراق؟ أجيبوا.

نحن نعرف من حاكمه. اسم القاضي معروف، ووجهه معروف، وهويته معروفة.

من أعدمه؟ من نفذ فيه الحكم يوم عيد الأضحى؟ من يجيب؟ أناس ملثمون متنكرون قاموا بتنفيذ حكم الإعدام. هل يجوز هذا يا عالم؟ إذا كان العالم متحضرا، وهم أسرى حرب عند دول متحضرة، وتحت القانون الدولي؛ كيف يتم إعدام رئيس دولة وحكومته بواسطة عصابة متنكرة في ملابس تنكرية؟ من الذين نفذوا حكم الإعدام؟ من هم؟ هل عندهم صلاحية الضبط القضائي؟ هل عندهم سلطة قانونية لإعدام أسير حرب، أو أحد محكوم عليه بالإعدام من المحكمة؟

هل تعرفون ماذا يقول الناس؟ الناس تقول إن الرئيس الأمريكي والرئيس البريطاني هم المتنكرون، وهم الذين نفذوا حكم الإعدام في الرئيس العراقي وحكومته، وهذا الاتهام سيبقى إلى أن يأتي ما يدحضه. نعم، لماذا لا يعرون وجوههم؟ لماذا لا تكون عليهم رتب؟ لماذا لا تكون هويتهم واضحة: هل هو ضابط؟ هل هو ضابط صف؟ هل هو جندي؟ هل هو قاضي؟ هل هو طبيب؟ كيف يتم إعدام رئيس دولة عضو في الأمم المتحدة وحكومته، تتم بهذه الطريقة الغامضة؟ حتى الآن لا نعرف من نفذ حكم الإعدام يوم العيد.

إن المسؤول هو الدول التي احتلت العراق وألقت القبض على الرئيس العراقي وحكومته وحاكموهم وحكموا عليهم بالإعدام، ولكن التنفيذ شيء غامض لحد الآن، ولا بد أن تجيب عليه الأمم المتحدة.

إن الذي تحكم عليه محكمة قانونية ويُنفَذ فيه حكم الإعدام، الذين سينفذون حكم الإعدام عندهم نفس الهوية القانونية، وعندهم صلاحيات مأموري الضبط القضائي، ويتحملون المسؤولية، ويُعرف اسمه ورتبته وهويته، وبوجود طبيب، وبوجود كل الاشتراطات لتنفيذ حكم الإعدام في إنسان، حتى الإنسان العادي فما بالك برئيس دولة عضو في الأمم المتحدة. هذه حرب العراق.

القضية الثالثة في حرب العراق، هي سجن أبو غريب الذي يندى له جبين الإنسانية.

أنا أعرف أن أمريكا ممكن ستحقق في هذه الفضيحة، وحكومتها وسلطاتها. لكن الأمم المتحدة لن تترك هذه القضية. الجمعية العامة للأمم المتحدة تحقق في هذه القضية. قضية سجن أبو غريب الذي فيه أسرى الحرب

الـذين تم التنكيـل والتمثيـل بهـم، وتنهـشهم الكـلاب وهـم أحياء، وتم اغتصاب الرجال وهـم أسرى حرب. ما سبقكم عليها أحد من المحتلين، كما قال لوط لقومه ما سبقكم عليها أحد من العالمين. حتى أنتم ما سبقكم عليها أحد من المحتلين والمعتدين. حتى الشيطان لا يعمل هذا. رجال أسرى حرب، يتم اغتصابهم في سجن أبو غريب، في دولة عضو في الأمم المتحدة، وتقوم بهذا دولة صاحبة مقعد دائم في الأمم المتحدة في مجلس الأمن. أي مجلس أمن هذا! هذه قضية إنسانية لا يمكن السكوت عليها أبدا، ولا بد من التحقيق فيها، والوصول فيها إلى حل، إلى أن نعرفها ولا بد للعالم أن يعرفها.

إلى الآن، موجود – يا إخوان – ربع مليون أسير عراقي في سجن أبو غريب رجالا ونساء، ورأيتم كيف تكون معاملتهم. هذه لا يمكن أن ننساها أو نتركها، ولا بد أن يجري فيها التحقيق.

ثم حرب أفغانستان هي أيضا يجري فيها التحقيق. لماذا نعادي طالبان؟ ولماذا نعادي أفغانستان؟ ومن هي طالبان؟ إذا كانت طالبان، ستعمل أفغانستان دولة دينية، فلتعملها دولة دينية، ما لنا وما لها. مثل الفاتيكان، هل الفاتيكان تشكل خطر علينا؟ أبداً. دولة دينية مسالمة جدا. ولو أراد الأفغان أن يعملوا دولتهم إمارة إسلامية، فلتكن مثل الفاتيكان. من الذي قال إن طالبان عدو، وجيّشوا الجيوش لنضربها؟ هل بن لادن أفغاني؟ هل بن لادن طالباني؟ أبدا. بن لادن ليس من طالبان، وليس أفغانيا. هل الإرهابيون الذين ضربوا نيويورك المدينة التي نحن فيها الآن، هم أفغان؟ هل هم من طالبان؟ أبداً. ليسوا أفغانا، وليسوا من طالبان. إذن لماذا العراق، ولماذا أفغانستان؟

أنا لو أنني أريد أن أغرر بأصدقائي الأمريكان والإنكليز، ممكن ألا أقول هذا الكلام، بل أشجعهم وأقول لهم استمروا وابعثوا المزيد من القوات لأفغانستان، وزيدوها، حتى يغرقوا في حمام الدم، لأنهم لن يصلوا إلى أي نتيجة في أفغانستان ولا في العراق. رأيتم في العراق ما حدث لهم، رغم أن العراق صحراء وأرض مفتوحة، فما بالك بأفغانستان. هذه الجبال إلى يوم القيامة، لا يستطيع أحد أن يهزمها. واحد ينطح في الجبل ''خاش على جبل بقادومة'' مثلما يقولون بالضبط. لو كنت سأغرر بهم أقول لهم صحيح، صحيح. استمروا في الحرب في أفغانستان، استمروا في العراق.

لكني أريد أن أنقذهم، أن أنقذ أبناء هذه الشعوب المسكينة. أمريكا والدول الأخرى التي تحارب في أفغانستان وفي العراق، ونقول لهم اتركوا أفغانستان للأفغانيين، واتركوا العراق للعراقيين. اتركوهم حتى لو قاتلوا بعضهم، هم أحرار. حتى هنا كانت في أمريكا حرب أهلية، من تدخل فيها؟ ألم تكن هناك حرب في أمريكا؟ من تدخل فيها؟ أليست هناك حرب أهلية في إسبانيا، وحرب أهلية في الصين، وحروب أهلية في كل مكان من العالم؟ دعها تكن حرب أهلية. وأترك العراقيين يقاتلون بعضهم. هم أحرار، اترك الأفغان يقاتلون بعضهم. من الذي قال إن طالبان إذا حكمت في أفغانستان تصبح خطيرة. هل طالبان، عندها صواريخ عابرة للقارات؟ هل الطائرات التي ضربت نيويورك – هذا المكان – انطلقت من أفغانستان، أو من العراق؟ لقد انطلقت من هنا من مطار كينيدي هذا في نيويورك، وكيف نذهب ونضرب أفغانستان؟ لا هم أفغان، ولا هم طالبان، ولا هم عراقيون. كيف هذه الأشياء، نسكت عليها؟ الساكت عن الحق شيطان أخرس، ونحن لا نكون شياطين خرساء. هذا من حقنا، لأننا حريصون على السلام في العالم. حريصون على مصير العالم، ولا نريد أن نستهتر بالبشرية، بالجنس البشري بهذا الشكل.

بعد ذلك يا ”علي“، تفتح الجمعية العامة باب التحقيق أيضا في الاغتيالات. تفتحون التحقيق من جديد في اغتيال باتريس لومومبا. من اغتال باتريس لومومبا، ولماذا؟ نريد أن نسجلها في تاريخنا الأفريقي، ونرى كيف يتم اغتيال وقتل زعيم أفريقي محرر. من قتله؟ نريد أن نسجله في التاريخ، حتى يدرس أولادنا في التاريخ أن البطل باتريس لومومبا بطل التحرر الكونغولي الأفريقي قتل في ظروف كذا كذا، وقتله كذا كذا، وتمت بعد خمسين سنة –مثلا– محاسبة وإدانة الذي قام بهذا العمل. هذا ملف يُفتح من جديد، وترجعون إلى الوثائق الأولى.

من قتل الأمين العام للأمم المتحدة همر شولد؟ من فجّر طائرته في عام ١٩٦١ نفس العام الذي قُتل فيه لومومبا؟ من فجّر طائرة الأمين العام؟ كيف نسكت على الأمين العام للأمم المتحدة، يفّجرون طائرته، ونسكت عليها؟ من فجّرها ؟ من صاحب المصلحة في هذا؟

ثم مقتل ”كينيدي“ عام ١٩٦٣. الجمعية العامة للأمم المتحدة، تفتح ملف اغتيال كينيدي الرئيس الأمريكي. لماذا؟ نريد أن نعرف. قتله واحد اسمه لي هارفي، وجاء واحد اسمه جاك روبي وقتل لي هارفي قاتل كينيدي. لماذا قتله؟ جاك روبي إسرائيلي، قتل لي هارفي الذي قتل كينيدي. لماذا هذا الإسرائيلي، يقتل قاتل كينيدي؟ ثم إن جاك روبي قاتل قاتل كينيدي، مات في ظروف غامضة، قبل إعادة محاكمته. لماذا؟ ارجعوا للملفات، لا بد أن نعرفها. الذي أعرفه وربما يعرفه العالم. والذي درسناه في التاريخ، أن كينيدي قرر تفتيش مفاعل ديمونة الإسرائيلي هل فيه قنابل ذرية أم لا؟ ولهذا السبب تم التخلص منه. وما دامت هي قضية دولية بهذا الشكل تتعلق بالسلام العالمي وأسلحة الدمار الشامل، لا بد أن يفتح تحقيق في سبب قتل كينيدي.

وينبغي فتح ملف مارتن لوثر كينغ القسيس الداعية الأسود الناشط في مجال حقوق الإنسان الذي كان قتله مؤامرة. لا بد من فتح هذا الملف ومعرفة من قتله ومحاسبتهم.

ثم هناك مقتل خليل الوزير ”أبو جهاد“ الفلسطيني، والاعتداء عليه في دولة ذات سيادة عضو في هذه الجمعية، وهي تونس، التي كان موجودا في عاصمتها في أمان. لقد تم الهجوم عليها بأربع سفن وغواصتين وطائرتين عموديتين، و لم يُحترم استقلال هذه الدولة، من أجل قتل خليل الوزير. كيف نسكت على قضية مثل هذه؟ هل ينبغي أن نظل عُرضة للهجوم، كل يوم تأتي غواصات وسفن حربية إلى شواطئنا، وتأخذ مَن تريد ولا نحاسبها؟ بل يجب أن نحاسبها. يجب أن نفتح ملف مقتل ”أبو إياد“ وننظر في الظروف الغامضة التي قُتل فيها. وبعد ذلك، هناك عملية اسمها ”عملية الفردان“، أو عملية ”ينبوع الشباب“ التي قُتل فيها ”كمال ناصر“، شاعر، و ”كمال عدوان“، و ”أبو يوسف النجار“. ثلاثة فلسطينيين تم الاعتداء عليهم في دولة حرة، ذات سيادة وعضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي لبنان، في عاصمتها، وهم آمنون، وتم الهجوم عليهم وقتلهم. وفي هذه القضية، لا بد أن نعرف مَن قتلهم ونحاسبه حتى لا يتكرر هذا العبث بالبشر. وكيف تم قتل ”موريس بيشوب“ والاعتداء على غرينادا؟

وقد تحدثنا عن الكيفية التي تم بها الاعتداء على غرينادا وعدد السفن التي استخدمت والجنود الذين شاركوا في الهجوم. وقلنا إن غرينادا تم الهجوم عليها بـ ٧ ٠٠٠ جندي و ١٥ سفينة حربية وعشرات الطائرات القاذفة، وقتل رئيسها ”بيشوب“، وهي دولة عضو في هذه الجمعية. لا يمكن أن نسكت على هذه الجرائم، وإلا سنصبح كلنا قرابين، وكل عام يأتي دور واحد منا. ونحن لسنا حيوانات مربوطة كقرابين، بل نحن ندافع عن وجودنا، وعن

أنفسنا، وعن أولادنا، وعن أحفادنا. ونحن لسنا خائفين، لأن لدينا الحق في الحياة، وهذه الكرة الأرضية ليست ملك للدول الكبرى، بل خلقها ربي لنا جميعا. فهل سنعيش فيها أذلاء؟ أبداً.

وبعد ذلك أود أن أفتح ملف التحقيق في الحروب والاغتيالات والمذابح البشعة. مذبحة صبرا وشاتيلا التي بلغ عدد ضحاياها ٣ ٠٠٠ من البشر. وهذه منطقة كانت تحت حماية الجيش الإسرائيلي المحتل، ووقعت فيها مذبحة ضد الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين، أكثرهم فلسطينيون، إذ بلغ عددهم ٣ ٠٠٠ نسمة. فكيف نسكت عليها ولبنان دولة مستقلة، ودولة عضو في هذه الجمعية، تم احتلالها، وتمت السيطرة على منطقة صبرا وشاتيلا، وتم ذبح ٣ ٠٠٠ شخص؟

بعدها وقعت مذبحة غزة عام ٢٠٠٨. لعلمكم، فقد بلغ عدد ضحاياها ١ ٠٠٠ إمرأة بين قتيلة وجريحة، و ٢ ٢٠٠ طفل، أي ٣ ٢٠٠ من الأطفال والنساء. وتم تدمير ٥٠ مرفقا من المرافق التابعة للأمم المتحدة ولهذه الجمعية، و ٣٠ مرفقا تابعة للمنظمات غير الحكومية ومنظمات الإغاثة العالمية، و ٦٠ مصحة، وقُتل ٤٠ ممرضا وطبيبا وهم يمارسون عملهم الإنساني. وقع هذا في مذبحة غزة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

والجناة أحياء ولا بد أن يُحاكموا أمام المحكمة الجنائية الدولية، أم أنه لا يحاكم أمام المحكمة الجنائية الدولية إلا الدول الصغيرة ودول العالم الثالث بينما لا يقدم إليها المحميون؟ وإذا كانت هذه المحكمة غير دولية، فنحن أيضا لا نعترف بها، أما إذا كانت دولية فيجب على جميع الدول أن تخضع لها. وما دامت محكمة العدل الدولية لا تُحترم أحكامها ولا تُنفذ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ليست لكل الدول، والجمعية العامة لا وزن لها، ومجلس الأمن محتكر كإقطاعية أمنية، فما هي إذن الأمم المتحدة؟ لا شيء. من هي الأمم المتحدة؟ من نحن؟ لا توجد هناك أمم متحدة.

ثم هناك مسألة القرصنة. إن القرصنة ظاهرة يمكن أن تنتشر في كل البحار وتصبح خطرا مثل الإرهاب. أتكلم الآن عن القرصنة قبالة السواحل الصومالية. أنا أقول لكم إن الصوماليين ليسوا قراصنة، بل نحن القراصنة. نحن الذين استولينا على أسماكهم ومورد رزقهم ومناطقهم الاقتصادية ومياههم الإقليمية. فسفننا جميعا – ليبيا والهند واليابان وأمريكا وأي دولة أخرى في العالم – تمارس القرصنة، ونحن جميعا قراصنة. لقد اعتدينا على مياه الصومال. وبعد أن انهارت دولة الصومال جئنا لننهبها. ولكي يدافع الصوماليون عن ثروة الأسماك التي تمثل مورد قوتهم وقوت أطفالهم، تحولوا إلى قراصنة. وهم ليسوا قراصنة لأنهم يدافعون عن رزق أطفالهم. والآن تريدون أن تعالجوا المسألة معالجة خاطئة. فقد قيل لنرسل السفن الحربية لضرب الصوماليين، بل أرسلوا السفن الحربية لضرب القراصنة الذين اعتدوا على ثروة الصوماليين وعلى رزق أطفالهم، وعندما تجدون سفينة صيد أجنبية اضربوها.

وعلى أي حال، فقد اجتمعت مع القراصنة، وقلت لهم إنني سأعمل على إبرام اتفاقية بينهم والمجتمع الدولي، يحترم العالم بموجبها المنطقة الاقتصادية الصومالية التي يبلغ مداها ٢٠٠ ميل بحري، وفقا لقانون البحار، وتنص على أن كل الثروة البحرية في هذه المنطقة ملك للصوماليين. ويجب على العالم أن يحترم هذه المنطقة، وأن تمتنع جميع الدول عن إلقاء النفايات السامة في المياه الإقليمية الصومالية وقبالة السواحل الصومالية. وبالمقابل، يمتنع الصوماليون عن مهاجمة السفن. وسنصوغ هذه الاتفاقية وسنعرضها على الجمعية العامة للأمم المتحدة. وهذا هو الحل، وليس زيادة عدد السفن لضرب الصوماليين. والأدهى من ذلك أنهم أرسلوا

سفنا حربية تمنع الصوماليين من أن يخرجوا من الموانئ ليصطادوا السمك.

إن طريقة معالجتنا لمسألة القرصنة طريقة خاطئة، شأنها في ذلك شأن طريقة تناولنا لمسألة مكافحة الإرهاب والأمراض. ولماذا نقول إن طريقة تناولنا لمسألة مكافحة الأمراض خاطئة؟ فإذا كان اللقاح ضد المرض الآخذ في الانتشار، ''إنفلونزا الخنازير''، وقد تأتيكم ''إنفلونزا الأسماك'' في المستقبل لأن المصانع التابعة للاستخبارات تشتغل – يباع بثمن غال، فإن الأمر يتعلق بتجارة. إنهم يصّنعون فيروسا وينشرونه في العالم لكي تحصُل الشركات الرأسمالية على أموال من خلال بيع الأدوية. عيب وحرام عليكم، فاللقاحات لا تباع، والدواء لا يُباع. اقرأوا الكتاب الأخضر، فهو لا يُسمح ببيع الدواء، الدواء لا يُباع. فلتعلنوا إذن عن مجانية الدواء واللقاحات، ولن تنتشر الفيروسات لأنهم يصنعوها لكي ينتجوا اللقاحات وتكسب منها الشركات الرأسمالية. وهذه معالجة خاطئة. ولتعلنوا أن الأدوية مجانية لا تباع، وحتى إذا كانت هناك فيروسات حقيقية يجب ألا نبيع اللقاحات، ويجب أن نوفرها مجاناً. وينبغي للعالم أن يبذل جهدا ويصّنع هذه اللقاحات لكي ينقذ الأرواح. وهذه كلها مسائل وملفات وقضايا معروضة على الجمعية العامة للأمم المتحدة، وينبغي أن تشكل شغلها الشاغل.

ثم هناك اتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام الأرضية. إن هذه الاتفاقية تحرّم صنع الألغام ونقلها وبيعها. وهذا غلط، فالألغام ليست وسيلة هجومية بل هي وسيلة دفاعية. واللغم لا يتحرك ولا يهاجم ويظل في المكان الذي تزرعه فيه. فلماذا نأتي إلى المنطقة التي توجد فيها الألغام؟ أنا أريد أن أزرع ألغاما على حدود بلادي، وأنت تجتاح حدود بلادي فلتقطع يدك ورجلك. وأرجو من الدول الموقعة على اتفاقية أوتاوا أن تعيد النظر فيها. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن هذا الموضوع في موقع ''القذافي يتحدث'' على الإنترنت. وينبغي إلغاء هذه الاتفاقية أو تعديلها. يريدون أن يجردونا حتى من الألغام المضادة للأفراد. أنا أريد أن أزرع لغما أمام بيتي ومزرعتي. هذه وسيلة دفاعية وليست هجومية. فلتحرموا القنابل الذرية والصواريخ العابرة للحدود.

أما بالنسبة لقضية فلسطين، فحل الدولتين هو مستحيل. أرجوكم لا تتكلموا عنه.

الحل دولة واحدة ديمقراطية لليهود وللمسلمين وللفلسطينيين والمسيحيين وغيرهم، مثل لبنان. هذا غير عملي. حل الدولتين لا يمكن. لا توجد دولتان متجاورتان. هما من الآن متداخلتان تمام التداخل، وفشل التقسيم حتمي. أولا هاتان الدولتان ليستا متجاورتين، بل متداخلتان وممزقتان من الناحية السكانية والجغرافية. متداخلتان في بعضهما. لا توجد دولتان، ولا تستطيع أن تعمل منطقة عازلة بينهما، لأن لا توجد بينهما. الضفة الغربية فيها نصف مليون إسرائيلي، مستوطنون، وما يسمى بـ ''إسرائيل'' فيها مليون فلسطيني مستوطن. كيف ستعملهما دولتين؟ يجب على العالم أن يتجه لفرض دولة واحدة ديمقراطية بلا تعصب ديني ولا تعصب قومي ولا لغوي. هذه رجعية، وهذا كلام فات وقته. هذا انتهى. هذه أفكار الحرس الحديدي، أفكار الحرب العالمية الثالثة من أمثال ياسر عرفات وشارون. هؤلاء انتهوا. الجيل الجديد يريد دولة واحدة ديمقراطية، ونحن يجب أن نبذل كل جهد، نفرض عليهم الدولة الواحدة وتعيش الناس كلها في سلام. انظروا للشباب الفلسطيني والإسرائيلي إنهم يريدون السلام، ويريدون أن يعيشوا في دولة واحدة. لننتهي من هذا الصداع الذي يخرب ويسمم العالم كله.

وهذا هو الكتاب الأبيض فيه الحل ''إسراطين'' – لتأخذه فيما بعد يا عليّ. ليس هناك عداوة بيننا. العرب ليس

عندهم عداوة مع الإسرائيليين. أبناء عمومتهم، ويعيشون هم وإياهم في سلام. يعود اللاجئون الفلسطينيون، ويعيشون في دولة واحدة في سلام. أنتم الذين حرقتموهم. عملتم لهم المحارق، وعملتم لهم المحرقة وعملتم لهم أفران الغاز في أوروبا. أنتم الذين تكرهون اليهود، وليس نحن. نحن آويناهم وحميناهم أيام الرومان، وأيام الطرد من الأندلس، وأيام حرب هتلر وأفران هتلر والغازات السامة، غازات الإبادة. نحن الذين حميناهم. أنتم طردتموهم، وقلتم لهم اذهبوا قاتلوا العرب. دعونا نفضح الحقيقة. نحن لسنا أعداء لليهود. أبناء عمومتنا، واليهود في يوم ما سيحتاجون إلى العرب، ولن يحميهم سوى العرب في المستقبل مثلما حموهم في الماضي. انظروا ماذا عمل تيتوس، وماذا عمل هادريان، وماذا عمل إدوارد الأول وماذا عمل هتلر في اليهود؟ أنتم تكرهونهم. تكرهون السامية.

أما قضية كشمير فهي باختصار ليس لها من حل إلا أن تكون دولة مستقلة حاجزة بين الهند وباكستان. وليست هندية ولا باكستانية، وينتهي هذا الصراع.

وبالنسبة لدارفور، أرجو أن تتحول مساعدات المنظمات العالمية التي تحكون عنها، إلى مشاريع إنمائية صناعية ورعوية وزراعية. والآن دارفور تعيش في سلام، ولا توجد فيها حرب. أنتم الذين كبرتموها لكي تتدخلوا ويكون لكم موطئ قدم، ومن أجل النفط، وتضحون بأهل دارفور.

أنا لماذا أقول إن هذه القضايا يجب أن نحقق فيها. لأنه سبق أنكم حولتم مشكلة الحريري – الله يرحمه – إلى الأمم المتحدة. لماذا؟ تريدون أن تضحوا بدم الحريري وتستغلوا جثمان الحريري وتبيعوه، لكي تصفوا حسابات مع سوريا. وإلا كيف أليست لبنان دولة مستقلة عندها نيابة وقانون ومحاكم وشرطة، لكي نصل إلى الجناة. لكن بهذه الطريقة ليس المطلوب الجناة، المطلوب هو تصفية حساب مع سوريا، ونضحي بقضية الحريري ولن نصل إلى نتيجة في قضية الحريري. إذن قضية أبو إياد، وخليل الوزير، وكينيدي، ولومومبا، وهمرشولد، كلها تنقل إلى الأمم المتحدة كغيرها.

على أي حال، الجمعية العامة تحت رئاسة ليبيا – وهذا حقها – وليبيا العمل الذي ممكن أن تقوم به هو مساعدة العالم في أن ينتقل من مرحلة إلى مرحلة. من هذا العالم الذي الآن يتخبط. المؤلم المزري المرعوب المرهوب المهدد، إلى عالم إنساني فيه السلام وفيه التسامح.

وأنا سأتابع هذا العمل مع الجمعية العامة، ومع التريكي، ومع الأمين العام للأمم المتحدة، لأننا لا نجامل ولا نهادن في مصير البشرية وكفاح البشرية من أجل أن تعيش في سلام، وكفاح العالم الثالث بالذات والدول الصغيرة الـ ١٠٠ لكي تعيش بجدارة تحت الشمس وفوق الأرض، كفاحها مستمر حتى النهاية.

الرئيس: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر قائد الثورة، رئيس الاتحاد الأفريقي ملك ملوك أفريقيا على كلمته.

اصطحب العقيد معمر القذافي، قائد ثورة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد يوري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية أوغندا.

اصطحب السيد يويري موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أدلي بالبيان الذي أعددته، أود أن أؤيد جانب واحد من البيان الطويل الذي أدلى به رئيس الاتحاد الأفريقي، الأخ معمر القذافي، الذي تناول العديد من القضايا، وهو جانب إصلاح منظومة الأمم المتحدة، وتمثيل أكثر عدلا للاتحاد الأفريقي في مجلس الأمن. هذا موقف أفريقي وأنا أؤيده.

وورد في الكتاب المقدس، في سفر التثنية، الإصحاح الأول، الآيتين ٢ و ٣، أن الرحلة من حوريب على طريق جبل سعير إلى قادش برنيع على حدود أرض كنعان استغرقت أحد عشر يوما، ومع ذلك استغرق خروج بني إسرائيل من العبودية في مصر أربعين عاما. والرحلة تستغرق أحد عشر يوما لكنها رحلة بني إسرائيل استغرقت أربعين يوما.

كما يقول سفر التثنية، الإصحاح الثامن، الآية ٢:

”وتتذكر كل الطريق التي فيها سار بك الرب إلهك هذه الأربعين سنة في القفر، لكي يذلك ويجربك ليعرف ما في قلبك: أتحفظ وصاياه أم لا“.

وبالمثل، كانت أفريقيا، وخاصة أفريقيا السوداء، هائمة على وجهها في صحراء من التخلف خلال كثير من السنوات الأربعين التي تلت الاستقلال. وكما جاء في كتاب الصلاة المشتركة، لا يستطيع المرء إلا أن يتساءل عما إذا كان ذلك لأننا ”لم نقم بتلك الأمور التي كان يجب علينا القيام بها“، و ”قمنا بتلك الأمور التي لم يكن يجب علينا القيام بها“، وأن ”جوهر الحقيقة ليس في نفوسنا“. ومن ناحية أخرى، فالبلدان الآسيوية – كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايلند وماليزيا والهند، وهلم جرا – لم تقم على وجوهها في بحر من التخلف، ناهيك عن شعب جمهورية الصين الشعبية.

لحسن الحظ، اهتدى الأفارقة أيضا في الأعوام الـ ١٥ إلى الـ ٢٠ الماضية، إلى الطريق نحو التنمية. وبدأنا بالقيام بما لم نقم به لفترة طويلة، وبدأ جوهر الحقيقة الآن يتجلى في نفوسنا. لقد نما الاقتصاد في أوغندا بمعدل ٦,٥ في المائة سنويا خلال السنوات الـ ٢٣ الماضية. وخلال السنة المالية الماضية، بلغ معدل النمو في أوغندا ٧ في المائة، على الرغم من الركود العالمي الذي أثر علينا جميعا. وفي السنة المالية الحالية ٢٠٠٩-٢٠١٠، سيربو معدل النمو لدينا على ٧ في المائة. وفي السنة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، بلغ معدل النمو لدينا ٩,٨ في المائة، قبل تعديله لمراعاة التضخم.

لقد حققنا معدلات النمو المعقولة هذه على الرغم من كوننا لم نعالج بحزم بعد ثلاثة عناصر البنية التحتية الاستراتيجية هي: الكهرباء والطرق والسكك الحديدية. ومع أننا حققنا السلام والاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي والتعليم للجميع وبعض جوانب الصحة للجميع والتكامل الاقتصادي في المنطقة والوصول إلى الأسواق الدولية وتحقيق الديمقراطية والبحث العلمي، ما زال أداؤنا بطيئا في العناصر الثلاثة التالية: الكهرباء والطرق والسكك الحديدية. ونجم هذا البطء عن الاعتماد على التمويل الأجنبي الذي يتصف بالشح وعدم الانتظام. واعتمدنا على التمويل الأجنبي لأن تحصيل الضرائب لدينا كان منخفضا للغاية في البداية، لكنه سينمو الآن بالترادف مع نمو الاقتصاد.

ولذلك، تمكنت أوغندا الآن من تمويل الطرق والسكك الحديدية ومشاريع الكهرباء لوحدها، مع أننا بالطبع نرحب بالاستثمار الأجنبي. ومع ذلك لن نبقى رهينة بيد التمويل الأجنبي لتلك العناصر التأسيسية الحيوية من البنية التحتية. وفي الواقع، من المدهش، بل والمخجل أن نرى تدني

مستويات الكهربة في أفريقيا. ففي الولايات المتحدة، تبلغ حصة الفرد من الكهرباء ١٢٤ ١٤ كيلووات/ساعة. أما في أفريقيا، من ناحية أخرى، لا يتجاوز الرقم ٥٤٧ كيلووات/ساعة لكل فرد. وتنخفض تلك الحصة في بعض البلدان الأفريقية لتصل إلى ٩ كيلووات/ساعة للفرد الواحد. وكيف يمكننا أن نتوقع تحقيق النمو والتحول في مثل هذه الحالة؟

ويتعين على أفريقيا كلها الانتباه لهذه المسألة والتعاون لإيجاد حل. والشيء نفسه ينطبق على ارتفاع تكاليف النقل لدينا بسبب سوء حالة الطرق والسكك الحديدية أو انعدامها. ففي الصين، يكلف نقل طن واحد من البضائع بين بكين وشنغهاي باستخدام السكك الحديدية ١٢ دولارا. أما في شرق أفريقيا، فإن نقل نفس الشحنة لمسافة مماثلة يكلف ٦٥ دولارا. نحن ندرك هذه الاختناقات ونعالجها الواحد تلو الآخر.

هناك نوعان من الاختناقات الأخرى التي كثيرا ما نتكلم عنها: تصدير المواد الخام والفشل في تحويل زراعة الكفاف التقليدية إلى زراعة حديثة. وأطلق العديد منا اسم العبودية الحديثة على الترف الناجم من تصدير المواد الخام التي لا نحصل مقابلها سوى على ١٠ في المائة من المنتجات المصنعة النهائية.

وفي أوغندا، نحن نقوم بتحويل زراعة الكفاف التقليدية إلى الزراعة الحديثة. وينطوي هذا على استخدام البذور المحسنة والأسمدة والجرارات الزراعية والريّ وتربية الماشية والممارسات الزراعية. ومع ذلك، نحن نعلم أننا لا نستطيع أن نفعل كل هذا على نحو مستدام إذا واصلنا إهمال البيئة.

ولذلك، فإن بيان التنمية والتحول وخطة العمل لدينا ينطويان على ما يلي: دعم السلام والديمقراطية؛ وتوفير التعليم للجميع؛ والصحة للجميع؛ واستقرار الاقتصاد الكلي وتحرير الاقتصاد؛ وتوليد الكهرباء وتوزيعها للتخلص من المستويات المنخفضة للغاية لنصيب الفرد من الكيلووات في الساعة وتحديث الطرق؛ وإعادة بناء السكك الحديدية وتحديثها؛ والتسويق وتحديث الزراعة بعيدا عن زراعة الكفاف التقليدية؛ وإضافة قيمة إلى منتجاتنا الزراعية والمعدنية بدلا من مجرد تصدير المواد الخام، بما في ذلك النفط والغاز؛ والتكامل الإقليمي لتوسيع الأسواق وكذلك الوصول إلى الأسواق الدولية؛ وحماية البيئة؛ والبحث العلمي – ونحن بالفعل ندعم كمية من الأبحاث الابتكارية التي يجريها العلماء الأوغنديون.

إن الأوغنديين وغيرهم من الأفارقة في منطقتنا، الذين كانوا في الماضي يعانون بشكل مزمن من تدني الاستهلاك، يساعدون الآن اقتصادنا على البقاء على الرغم من الركود العالمي، لأن لديهم الآن قدرة شرائية أكبر تمكنهم من شراء ما ننتجه. فاستهلاكهم آخذ في الازدياد وبالتالي فهو يدعم الصناعات المرتكزة على التسويق إقليميا. وأعتقد أننا أخيرا لم نعد تائهين في غياهب تخلف النمو ونحن الآن نسير نحو التحول الاجتماعي – والاقتصادي. ونحن في النهاية نقوم بالأمور التي يتعين علينا القيام بها، وجوهر الحقيقة هذه المرة يكمن في نفوسنا. وقد انتهت المرحلة التي أطلق عليها الباحث الفرنسي دبمون رينيه ”بداية زائفة“ في أفريقيا، أو، في هذه الحالة، في أوغندا. فنحن ندخل مرحلة من النمو والتحول. وبالتالي، نعتقد أن اقتصادنا سيزدهر في وقت قريب.

وبالتالي، كان تأثر أوغندا بهذه الأزمة العالمية متوسطا بسبب التجارة الإقليمية. وكان يمكن أن يكون تأثرها أقل لو كنا قد عالجنا العناصر الثلاثة للبنية التحتية التي تناولتها وهي الطرق والكهرباء والسكك الحديدية. وكان

هذا سيمكننا من خفض تكاليف الأعمال التجارية في أوغندا وبالتالي زيادة ربحية الشركات.

تتمتع أفريقيا بإمكانيات هائلة للنمو لم يتم استغلالها. ونجمت الأزمة العالمية الحالية عن حالات تراخ معينة في إدارة بعض الاقتصادات في العالم. وحالات التراخي تلك تحتاج إلى إصلاح من خلال العمل المتعدد الأطراف، كما أشار بالفعل بعض رؤساء الدول. ويتعين علينا وقف عمليات غسل الأموال وتعزيز النظم. والعمل المتعدد الأطراف أمر هام أيضا في تفجير الطاقات الكامنة في أفريقيا. وفي حالة أوغندا وبلدان أفريقية أخرى كثيرة، نواجه تحديا مزدوجا هو: أولا، الكفاح من أجل تحويل اقتصاداتنا من عصر ما قبل الصناعة إلى اقتصادات حديثة، وثانيا، مواجهة المشاكل التي يتسبب بها الآخرون، مثل الأزمة المالية العالمية والتدهور البيئي الراهنين.

هناك بضعة أسئلة ما برحت أطرحها على نفسي. هل يمكن دوام التبذير الذي تنغمس فيه حاليا بعض البلدان المتقدمة النمو إذا عشنا جميعا بهذا الأسلوب؟ أم تراه كان أسلوب حياة ممكن فحسب عندما كانت أقلية ضئيلة من البشرية تنعم بالوفرة؟ هل هناك حاجة لاتباع أسلوب حياة عصري أكثر عقلانية؟

إن الحاجة إلى الحوار بين الحضارات أمر طال انتظاره. ويمكن لذلك الحوار أن يساعدنا على معالجة بعض الحالات المزعجة والمعضلات التي تواجهها الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أوغندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد يوري موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر

الرئيس: تستمع الجمعية الآن إلى كلمة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر.

اصطحب سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وأن أدعو سموه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الشيخ حمد آل ثاني: السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية، سعادة الرئيس، أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنيا لكم النجاح والتوفيق في مهمتكم. وأود أيضا أن أشكر سلفكم الرئيس الصديق ميغيل ديسكوتو بروكمان، على عمله الدؤوب في الدورة السابقة. كما أود أن أشكر معالي السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة على ما يبذله من جهد لتعزيز دور الأمم المتحدة.

إن هذه الدورة الجديدة للجمعية العامة تتوافق على نحو واضح مع حالة دولية لها خصوصية شديدة، لأنها حالة من تلك الحالات التي تبين عند المفاصل الحساسة للتطورات التاريخية الكبرى. ومثل هذه الحالات فرصة لإرساء قواعد وتأكيد مبادئ وترتيب نظم في التعاملات الدولية، وهي في نظرنا حالة شبيهة بحالة ''فيينا'' عام ١٨١٤ – و ''فرساي'' عام ١٩١٩ – و ''بوتسدام'' عام ١٩٤٥.

إن هذه الحالة وفرصتها التي نراها في العالم حولنا هي حالة استعداد للتجدد، وبحث عن مستقبل مختلف، وهي تجيء بعد فترة اضطرابات عاصفة شهدت نيران الحرب العالمية الثانية، وصقيع الحرب الباردة، حتى كان ما رأيناه من جموح قاد العالم – خصوصا بعد مأساة ١١ أيلول/

سبتمبر ٢٠٠١ – إلى تداعيات الحرب على الإرهاب، التي أعقبتها أزمة أسواق المال مع نهايات عام ٢٠٠٨.

إن تدافع هذه التطورات الكبرى غيّر خريطة العالم، وغيّر موازين القوة والنفوذ، وجاء بأطراف قادرة في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا، كما أوصل إلى عملية تطلع للتجدد في الولايات المتحدة الأمريكية نتابعها باهتمام ونتمنى لها النجاح بإخلاص.

ونلاحظ أنه أثناء مراحل الصدام العالمي والاستقطاب، ثم الاضطراب الكبير الذي أعقب الاثنين أن المجتمع الدولي عاش وعانى حيرة قاسية، حين ثبت بجلاء أن سلام العالم ورخاءه يحتاج إلى ما هو أكثر من سلاح الأقوياء، ويحتاج إلى ما هو أكثر من ثنائية دولتين عُظميين، ويحتاج إلى ما هو أكثر من انفراد بلد واحد بالنفوذ مهما بلغت درجة تقدمه، كما أنه يحتاج إلى إدارة أوسع وأشمل للطارئ الداهم من الأزمات.

وهنا تظهر أهمية الفرصة السانحة التي تتبدى أمامنا بعد سنوات طويلة مزدحمة بعواصف النار والثلج والغبار، لكي تؤكد لنا أن العالم يحتاج إلى مطلوب ضروري، وفي الحقيقة فإن المطلوب الضروري موجود أمامنا محصلة لخبرة عميقة سبقت، لكننا لا نعطيه العناية اللازمة رغم نداءات عديدة لفتت النظر نحوه، ومحاولات خالصة النية دعت وطالبت بتجديده كي يفي بمهمته مع عصور متغيرة، معيارا وحكما للشرعية الدولية، وهو بذاته وصفاته نظام الأمم المتحدة بكل فروعه ومؤسساته.

من الواضح أمامنا أن أزمات العالم الخطرة تفاقمت عندما قررت الدول المؤثرة على النظام الدولي أن تخرج في ظروف سبقت بأهم قضايا الحرب والسلام والتقدم من إطار الأمم المتحدة إلى أطر أخرى خارجة.

وقد وقع ذلك فيما يتعلق بسياق السلاح التقليدي والنووي، وباتفاقات وترتيبات للأمن طاولت مجالات عديدة ومتنوعة تغطي المسافة الشاسعة من الكون والفضاء، إلى السياسة والاقتصاد، وكانت دعاوى الخروج بذلك كله من إطار الأمم المتحدة ما رآه البعض من أن هذه المواضيع وغيرها ليس مما تستطيع الدول الصغيرة – وهي الغالبية في الأمم المتحدة – أن تسهم فيه، وبالتالي، فإن غيبتها أسهل، لكنه في الظروف المستجدة وحقائقها، فإن الذين طالبوا باحتكار القرار الدولي عليهم إدراك أنه عالم واحد، وفي هذا العالم الواحد فإن الاهتمام يتساوى حتى وإن تفاوت حجم القوة.

إن ذلك يبدو لنا تأكيدا وتعزيزا لنظرة نؤمن بها ونلحّ عليها – أساسها أن الوقت قد حان للرجوع إلى نظام الأمم المتحدة، إطارا يتسع للجميع، وساحة معترف بها من الكل، وميثاقا ارتضته أمم الأرض كافة، عارفة أن المساواة في الحقوق لا تتعارض مع توزيع للمسؤوليات يأخذ في اعتباره تفاوت طاقات الأطراف وقدراتها.

إننا نعرف ونقدر الأهمية الكبرى لمرجعية دولية شاملة يعبر عنها نظام دولي شرعي، يسود فيه ميثاق وقانون، وخبرة تاريخ سياسي دامٍ وعصيب. كما أننا نعرف ذلك من اتصالنا بأزمة الشرق الأوسط وتعقيداتها، فقد تشابكت هذه التعقيدات وزادت أثقالها وتداعياتها منذرة بأخطر العواقب عندما خرجت هذه الأزمة من مرجعية الأمم المتحدة إلى أطر خارجها تصور البعض أنها أسرع وأنها أكفأ، بينما هي في الحقيقة تهرب أو هروب إلى مساحات ليست لها خرائط أو طرق سير أو علامات تهدي السائرين، وكانت النتيجة مزيدا من التخبط والتعثر وتعقد الأزمة بدلا من حلها.

إن العودة إلى مرجعية الأمم المتحدة ليست ضرورية لحل أزمات مستعصية مثل أزمة الشرق الأوسط فحسب،

ولكنها حيوية أيضاً لتحقيق آمال لا يمكن بلوغها إلا بتوافق دولي شرعي داخل نظام متفق عليه، ونموذج هذه الأزمات مثلاً هو المسألة الملحة للعثور على بدائل للطاقة، وكذلك المسألة الحيوية المرادفة لها وهي تغير المناخ وآثاره المؤكدة على البيئة وعلى الحياة على هذا الكوكب.

وبالنسبة لقضية الطاقة، فقد يبدو أن الدول المنتجة للنفط يفيدها أن يظل العالم معتمداً على إنتاجها، لكنني أود أن أؤكد أمامكم أننا نعتبر أمن العالم أماننا، ورخاء العالم رخاءنا، ولا يمكن أن يكون هناك أمن أو رخاء في يوم يجد العالم نفسه أمام أزمة في الطاقة تهدد حضارته ذاتها بأكثر من تهديد أي حرب، ولو كانت نووية.

أما بالنسبة لقضية تغير المناخ، فلعلي أنتهز هذه الفرصة للتقدم بالشكر إلى معالي السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، لتنظيمه قمة تغير المناخ يوم أمس في إطار الأمم المتحدة لبحث هذا التحدي الأخطر الذي يهدد عالمنا - ليس في أمنه فحسب، وإنما في حياته ذاتها.

وفي الواقع، فإننا نرى أن نظام الأمم المتحدة مكتمل في مؤسساته، لكن من الضروري الإسراع في إعادة تحديده، وتدعيم مؤسساته بحيث يتطابق عمله مع الحقائق المستجدة في مجتمع الدول على اتساع القارات. إننا في هذه الدورة أمام حالة تاريخية، وأمام فرصة لا تتكرر كثيراً. ومن واجب مجتمع الدول - خصوصاً أقوياءه - تقدير مسؤولياتها بالتجاوب مع فرصتها السانحة.

لقد أنعم الله سبحانه وتعالى على دولة قطر بموارد هيدروكربونية هائلة، ومنها حقل غاز الشمال العملاق، مما جعلها تحتل المرتبة الثالثة في العالم من حيث حجم الاحتياطي من الغاز الطبيعي. ومنذ اكتشاف هذا الحقل، سعت الدولة إلى وضع التصورات والخطط اللازمة لتطوير مشاريع تزويد الغاز للسوق المحلية وتصدير الغاز الطبيعي المسال للأسواق العالمية وصناعة تحويل الغاز إلى سوائل والصناعات البتروكيماوية وغيرها من المشاريع الأخرى التي تعتمد على استخدام الغاز الطبيعي، والذي يشكل استهلاكه ضرراً أقل بالبيئة مقارنة بالمواد المحتجزة الأخرى. وبالرغم من أن احتياطي دولة قطر سوف يكفي لسد احتياجاتها لعقود عديدة، إلا أننا ندرك تماماً التحديات التي تواجه المجتمعات الدولية في المستقبل من حيث انعكاسات الانبعاث الحراري وتغير المناخ وآثارها السلبية على مشاريع التنمية المستدامة.

إن دولة قطر تدرك الإمكانيات الهائلة التي تكمن في مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، وخاصة منها الطاقة الشمسية التي ينعم بها مناخنا بالجزء الوافر. وقد شجعت الدولة الصناعات القائمة والمنشآت التربوية ومراكز البحث العلمي على تطوير تقنيات الطاقة المتجددة التي تُسهم في تحسين مستوى الكفاءة والأداء وتتناسب مع الظروف المحلية.

إن دولة قطر تتطلع إلى مجهود دولي أكثر كثافة فيما يخص تبادل المعلومات والخبرات الدولية في مجال تطوير الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة الأخرى، وتحث البلدان المتقدمة على توفير التقنيات الحديثة في هذا المجال والإسهام في إنجاز وتمويل مشاريع الطاقة المتجددة في شتى أنحاء العالم.

الرئيس: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر صاحب السمو أمير دولة قطر على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة العامة الثانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ستستكمل الجمعية قائمة المتكلمين لجلسة هذا الصباح قبل أن نبدأ الجلسة العامة المقرر عقدها عصر هذا اليوم.

خطاب السيد غوربانغولي بيردیمحمدوف، رئيس تركمانستان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمتع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس تركمانستان.

اصطحب السيد غوربانغولي بيردیمحمدوف، رئيس تركمانستان، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد غوربانغولي بيردیمحمدوف، رئيس تركمانستان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بيردیمحمدوف (تكلم بالروسية): السيد علي عبد السلام التريكي، باسم شعب وحكومة تركمانستان، أرحب بكم وأهنئكم بحرارة، على افتتاح الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة وعلى انتخابكم لرئاسة الجمعية وأعرب عن ثقتي في أن هذه الهيئة ستعمل بنجاح وبشكل مثمر تحت قيادتكم. وأود أيضا أن أشكر السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، على عمله الماهر والفعال في ذلك المنصب.

إن الحالة الراهنة للواقع العالمي وطابع العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية اليوم واتجاهاتها تتطلب بشكل موضوعي تفاعلا أوثق وأكثر تنسيقا بين الدول والمنظمات الدولية الكبرى إذا كنا نريد بلوغ أهدافنا الرئيسية المشتركة: تحقيق السلام والأمن في العالم، وتهيئة الظروف لمزيد من التنمية والتقدم، وحماية الأسس القانونية والأخلاقية للنظام العالمي الحالي.

إن مستوى فعالية هذا التفاعل وتحقيق توازن معقول بين المصالح الوطنية ومصالح المجتمع الدولي بأسره سيحددان بدرجة كبيرة مدى نجاحنا في حل مشاكل عالمية على نفس القدر من الأهمية في ما يتعلق بالبيئة والطاقة والغذاء وقضايا التوزيع العادل لموارد المياه وفعالية مكافحة الفقر والأمراض المعدية والتصدي لتهديد المخدرات وتحديات أخرى كثيرة.

ويتعذّر أن نتكلم عن بلوغ هذه الأهداف بدون الاعتراف بالدور الحاسم للأمم المتحدة وتأكيده. فعلى مدى أكثر من ٦٠ عاما، والمنظمة هي الضامن الرئيسي لصون ودعم السلام والأمن العالميين والتنمية العالمية. وخلال تلك الفترة، اكتسبت منظمتنا مصداقية كبيرة في العالم، وتراكمت لديها خبرة فريدة في حل مشاكل دولية صعبة وإنشاء أساس قانوني متين للتعاون بين الدول.

لقد كانت الأمم المتحدة ولا تزال أساس النظام العالمي اليوم، ومركز اجتذاب آمال وطموحات البشرية جمعاء. وفي ظل الظروف الحالية، يجب أن تصبح الأمم المتحدة ركيزة في النشاط البناء للدول لإقامة نظام عادل ومتوائم للعلاقات الدولية.

ومن هذه الزاوية، تنظر تركمانستان إلى مسائل إصلاح الأمم المتحدة. ونحن ندرك أن منظمتنا تحتاج إلى تحسين وفعالية أكبر بشأن عدد من الجوانب لتلبية احتياجات اليوم. وتلك عملية عادية ومنطقية تتفق مع منطق التطور الدينامي المعاصر للعالم. لذلك نحن بحاجة إلى إصلاح رشيد للأمم المتحدة. ولن نحقق ذلك إلا بمواصلة تعزيزها وتوطيد مكانتها في النظام الدولي بصورة مطردة وتوسيع دورها ووظائفها بوصفها ضامنا للسلام والاستقرار العالميين والتنمية العالمية.

ونحن واثقون من أن إصلاح الأمم المتحدة لا بد أن يكون معقولا ومحدد الأهداف وذا صلة بالاحتياجات الحقيقية للمجتمع الدولي. وتركمانستان تدعم جهود الدول الأعضاء والأمين العام الرامية إلى جعل عمل المنظمة أكثر دينامية وفعالية وانفتاحا وديمقراطية. وفي هذا السياق، تؤيد

تركمانستان الرأي القائل بضرورة مواصلة تحسين هيكل مجلس الأمن وتحقيق تفاعل أوثق وفعال بين المجلس والجمعية العامة.

لا يزال الهدف الرئيسي لسياستنا الخارجية كما هو: تقديم المساعدة الشاملة للمجتمع العالمي في جهوده لدعم وتعزيز نظام أمني عالمي للتحذير من تهديدات الصراع وتحييدها ولتهيئة الظروف المؤاتية للتنمية المستقرة والمستدامة للدول والشعوب وللتعاون الدولي الواسع والبناء.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن الحياد الدائم لتركمانستان والآثار ذات الصلة لمركزها القانوني يتيحان لمجتمع الدول فرصا عملية جيدة للتأثير بشكل إيجابي على مسار وطابع العمليات الجارية في وسط آسيا ومنطقة حوض بحر قزوين. ويعني ذلك إيجاد آليات عاملة بشكل دائم من الاتصالات الدولية لمناقشة مختلف جوانب المشاكل الإقليمية واتخاذ قرارات مقبولة للجميع وبتوافق الآراء. وبناء على الخبرة المتاحة وعلى صنع السلام بالوسائل السياسية والدبلوماسية برعاية الأمم المتحدة، تعلن تركمانستان استعدادها لتهيئة جميع الظروف السياسية واللوجستية الضرورية لذلك النشاط للمجتمع العالمي.

وفي هذا السياق، نعتبر القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٧ بشأن فتح مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى ومقره عشق آباد قرارا مهما ومبشرا بالخير بصورة غير عادية. والمركز يعمل بنشاط الآن في رصد وتحليل المشاكل الإقليمية ويشارك في مختلف التدابير المتعلقة بأهم قضايا التنمية في وسط آسيا، بما في ذلك على مستوى رؤساء الدول، ويساعد على صياغة نُهج لحل تلك القضايا. وترحب تركمانستان بمشاركة مختلف الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية والاقتصادية والخبراء في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى وضع نماذج تنمية بناءة للعمليات الإقليمية.

وفي صياغتنا لنُهجنا إزاء مشاكل الأمن العالمي، فإننا نرى أن المفهوم متكامل وغير قابل للتجزئة سواء من الناحية الجيوسياسية أو من منظور جوانب معينة. ونحن متأكدون من أن الأمن في بلد ما لا يمكن كفالته عندما يكون الأمن مفتقدا في المنطقة أو في القارة أو في العالم. وبالمثل، فإن الأمن السياسي أو العسكري لا يمكن أن يكون طويل الأمد وكاملا بدون كفالة الأمن الاقتصادي والغذائي وأمن الطاقة وبدون منع مخاطر وتهديدات مشكلة إيكولوجية من صنع الإنسان وتخفيف آثارها أو بدون المكافحة الفعالة للإرهاب الدولي والجريمة المنظمة وانتشار أسلحة الدمار الشامل أو غيرها من التحديات العالمية.

وانطلاقا من وجهة النظر هذه، فإن أحد أكثر عناصر الأمن العالمي إلحاحا هو أمن الطاقة. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن النظام الحالي للطاقة الدولية أصبح حلقة ضعيفة في الاقتصاد العالمي. ويرجع ذلك الضعف إلى عدد من الأسباب: عدم الاستقرار السياسي في بعض أنحاء الكوكب، وغياب آليات قانونية دولية معترف بها لدى الجميع، وعدم اكتمال الهياكل الأساسية ومحدودية مسارات خطوط الأنابيب من الناحية الجغرافية. وكل ذلك يؤثر على الأجواء السائدة في السوق العالمية لإمدادات الطاقة. وثمة حاجة موضوعية لتغيير هذا الوضع والتغلب على الصور النمطية الجامدة وبلوغ مستوى جديد من التفكير يتماشى مع المطالب الحديثة.

واليوم، فإننا لا نتكلم عن اعتماد تدابير وقائية معينة أو عن اتفاقات محلية بشأن بعض جوانب نقل الطاقة، ولكن عن إيجاد نماذج عالمية جديدة مبدئيا للعلاقات في مجال الطاقة العالمي، نماذج مبنية على توازن متعدد الأطراف للمصالح

وتوارد الآراء والمفاهيم بشأن الهيكل العالمي لأمن الطاقة وعلى إدراك فوائد التعاون ومزاياه في الأجل الطويل.

ويبدو من المنطقي أن نبدأ المناقشة الدولية لمشكلة إمدادات الطاقة كخطوة أولى في هذا الاتجاه. ويتعين أن تكشف هذه المناقشة عن خطوط تلاقي المصالح وأن تحدد المواقف الأولية وأن توجد لغة مشتركة لمواصلة الحوار. وبعبارة أخرى، أن توجد الأساس لتعاون كبير وفعال.

ولذلك، أعلنت تركمانستان أثناء الدورة السابقة للجمعية العامة عن مبادرة لإيجاد آليات عالمية يمكنها كفالة عمل الهياكل الأساسية لإمدادات الطاقة الدولية على نحو آمن وموثوق به مع إتاحة إمكانية الوصول إليها واستخدامها بطريقة فعالة. وكانت الخطوة الأولى في ذلك الاتجاه القرار ٦٣/٢١٠، المعنون ”المرور العابر الموثوق به والمستقر للطاقة ودورها في كفالة التنمية المستدامة والتعاون الدولي“، الذي اتخذ بتوافق الآراء في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ استجابة لمبادرة من تركمانستان. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناني لجميع الدول لما قدمته من دعم لمبادرتنا ولموقفها المسؤول والبناء بشأن هذه المسألة.

وتماشيا مع نص وروح القرار، اقترحت تركمانستان، بدعم من الأمم المتحدة، عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن موضوع ”المرور العابر الموثوق به والمستقر للطاقة ودورها في كفالة التنمية المستدامة والتعاون الدولي“. وعُقد ذلك المؤتمر في عشق آباد في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وكانت إحدى نتائجه تقديم اقتراح للأمم المتحدة بأن تنشئ فريق للخبراء لوضع توصيات بشأن إمكانية إعداد وثيقة قانونية دولية بشأن الموضوع تراعي مقترحات البلدان والمنظمات الدولية المهتمة بالأمر. وتركمانستان على أتم الاستعداد لتقديم دعمها الكامل لإنشاء هذا الفريق في إطار الأمم المتحدة. وندعو جميع الدول المهتمة بالأمر إلى تقديم مقترحات لبرنامج عمل الفريق. ونعتقد أن إنشاء هذا الفريق يمكن أن يكون الخطوة الأولى في عملية صياغة وثيقة شاملة للأمم المتحدة تستهدف كفالة عمل المنظومة الدولية لإمدادات الطاقة بصورة فعالة.

إن دعم عملية نزع السلاح وخفض ترسانات الأسلحة – بما في ذلك وفي المقام الأول أسلحة الدمار الشامل – ومنع الانتشار ما زال من بين أهم القضايا المدرجة في جدول الأعمال الدولي. ونعتقد أنه ينبغي ألا يكون هناك مكان في المنظومة الحالية للعلاقات الدولية لا لإرث الحرب الباردة ولا لتكرار المواجهة بين الكتل، التي كانت في ظلها كمية الأسلحة ونوعيتها المعيار الوحيد تقريبا لتحديد نفوذ الدول وسلطتها. ونحن مقتنعون بأنه إذا قلّت الأسلحة في العالم، سيكون تطوره أكثر استقرارا وهدوءا وستزيد الثقة والتفاهم بين البلدان والشعوب.

وكما تعرف الجمعية العامة، فإن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا وقّعت في عام ٢٠٠٦ في مدينة سيميبالاتينسك. وأصبحت جميع بلدان المنطقة الآن أطرافا في المعاهدة. وثبت أن هذه المبادرة المشتركة متوافقة مع تطلعات غالبية بلدان العالم. وقد أثنى المجتمع الدولي عليها بشدة واعتمدتها الجمعية العامة. وفي هذا السياق، نعتقد أن الوقت سيكون مناسبا لعقد مؤتمر دولي خلال النصف الأول من العام المقبل حول موضوع نزع السلاح في منطقة وسط آسيا وحوض بحر قزوين. وبلدنا مستعد لاستضافة هذا الحدث. ونرحب أيضا بتلقي مقترحات بنّاءة من المجتمع الدولي، بما في ذلك من فرادى الدول، بشأن كيفية مساعدة عمليات نزع السلاح على مستوى العالم وبشأن كيفية معالجة القضايا المتعلقة بمشاركتنا في تنفيذ هذه المقترحات معالجة فعالة.

لعل أحد أخطر التحديات في عالم اليوم هو كيفية مكافحة ظواهر مثل الإرهاب الدولي والاتجار غير القانوني بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود بصورة فعالة. ولأسباب شتى، فإن تلك المشاكل ذات أهمية خاصة بالنسبة لمنطقتنا. ونحن مقتنعون بأننا لن نتمكن من مواجهة تلك التهديدات بنجاح إلا من خلال بذل الدول لجهود مشتركة في تعاون وثيق مع المنظمات الدولية. وتعتقد تركمانستان أن على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور خاص في هذا الصدد. ونعتقد أنه من الضروري وفي حينه تنشيط مشاركة الأمم المتحدة وهيئاتها في تطوير وتنسيق نماذج فعالة للتعاون الدولي تهدف إلى تحييد تلك التهديدات وإيجاد آليات للدبلوماسية الوقائية وتهيئة الظروف لإعادة بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

وفي هذا الصدد، يجب أن نشدد على الأهمية الخاصة التي توليها تركمانستان لإعادة بناء أفغانستان وإحلال السلام الدائم على التراب الأفغاني. وبلدنا يقدم المساعدة لأفغانستان في مجال الاقتصاد وفي مشاريع اجتماعية وإنسانية. وسيستمر هذا العمل. فنحن نريد أن نرى أفغانستان وقد أصبحت بلدا ينعم بالسلام والرخاء، يكون جارا طيبا وشريكا جيدا لجميع دول المنطقة.

وفي غضون ذلك، نعتقد أن الأمم المتحدة يمكنها وينبغي لها القيام بدور هام في حل قضية أفغانستان. ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة قادرة، بما لديها من خبرة هائلة في صنع السلام وسلطة معنوية كبيرة، على اقتراح أشكال ونماذج جديدة في إطار الجهود السياسية والدبلوماسية لحل مشاكل أفغانستان وتحقيق السلام والوئام في ذلك البلد. ويمكن أداء ذلك العمل اليوم بمزيد من الهمة والكفاءة بالنظر إلى إمكانات مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى. ونؤيد زيادة مشاركة المركز الإقليمي بصورة مركزة في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تسوية الحالة في أفغانستان.

إن إدراك المجتمع الدولي لأهداف التنمية في الأجل الطويل واستعداده للعمل بصورة مشتركة من أجل تحقيقها شرطان أساسيان اليوم لاستقرار كامل منظومة العلاقات الدولية. ولقد أظهرت الآثار الخطيرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية مرة أخرى وبوضوح الحاجة إلى بذل جهود مشتركة في تطوير بنيان الأمن الدولي وتهيئة الظروف لإقامة علاقات متساوية ومنصفة بين الدول والشعوب على أساس القواعد القانونية الدولية المعترف بها ومثل الأمم المتحدة الصالحة لكل زمان.

تعتقد تركمانستان أن المسؤولية والأخلاق والنزعة الإنسانية ستكون المعايير التي ستقيم بها الأجيال الحالية والمقبلة عملنا. وبوصفنا دولة وعضوا في المجتمع الدولي، سنواصل الإسهام في تعزيز المبادئ السامية في العلاقات الدولية مع الاستمرار في تنفيذ فلسفتنا القائمة على حياد تركمانستان، والتي يشكل تعاوننا الاستراتيجي مع الأمم المتحدة أحد مكوناتها الأساسية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس تركمانستان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد غوربانغولي بيردیمحمدوف، رئيس تركمانستان، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة ميشيل باشليت خيريا، رئيسة جمهورية شيلي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب تدلي به رئيسة جمهورية شيلي.

اصطُحبت السيدة ميشيل بشليت خيريا، رئيسة جمهورية شيلي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة ميشيل بشليت خيريا، رئيسة جمهورية شيلي، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بشليت خيريا (تكلمت بالإسبانية): أفخر بأنني على مدى السنوات الأربع الماضية ظللت أمثل بلدي في هذه الجمعية، أول جمعية للعالم والمنتدى الذي علقت عليه الشعوب الكثير من الآمال. وما السلام وحقوق الإنسان والقانون الدولي والتنمية سوى بعض المسائل التي تعزز هنا أحيانا بنجاح وأحيانا أخرى بصعوبة ولكن دائما مع إحراز التقدم. وقد لاحظ ذلك أفقر الناس في مختلف المناطق، ولاحظه الأطفال والنساء، وراقبه المضطهدون ولاحظه الذين يعانون وكذلك الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم.

صحيح إن الجهود لم تكن كافية للقضاء على كل حالات الظلم أو التجاوزات أو أحزان الكثيرين جدا. لكن من الصحيح أيضا أننا أحرزنا تقدما كبيرا خلال ستة عقود من التعاون الدولي. لقد تعززت سيادة القانون والإطار المؤسسي حتى أن البشرية اليوم تملك الوسائل التقنية والقانونية والاقتصادية لإحراز مزيد من التقدم في الكفاح من أجل عالم أفضل.

لا يمكن أن نسمح بأن تتبدد تلك الآمال. ولكن في بعض الأحيان يبدو أن هذا هو ما نفعله. يشهد العالم أزمة اقتصادية خطيرة ناجمة عن عدم قدرة البلدان والمجتمع الدولي على وضع قواعد واضحة وشفافة بشأن المسائل المالية.

نحن على وشك أن نواجه كارثة بيئية خطيرة ناتجة عن انبعاثات غازات الدفيئة والطريقة التي يختارها العالم لإنتاج الطاقة والحصول عليها – وكذلك عن عدم قدرة الدول على الاتفاق على معايير وسياسات لمنع ظاهرة الاحترار العالمي.

بل وأكثر خطورة من ذلك، أن نرى في القرن الحادي والعشرين أنه أكثر من بليون شخص يعانون من الجوع: واحد من كل ستة أشخاص في جميع أنحاء العالم، ٥٠ مليون منهم في أمريكا اللاتينية. وهذا أكثر بكثير من مجرد إحصاء: فالشخص هو طفل وأم تموت في مقاطعة فقيرة على الرغم من الثراء في البلدان المتقدمة النمو التي نعيش فيها.

وقد أُنفقت تريليونات من الدولارات في الأشهر الأخيرة لإنقاذ النظام المالي وتنشيط الاقتصاد. ومع ذلك يشهد برنامج الغذاء العالمي تخفيضا في ميزانيته ليصل إلى أكثر من النصف هذا العام. يا لها من مفارقة محزنة. إن أقل من ٠,١ في المائة من خطط الإنقاذ المالية من شأنها أن تنهي أزمة الغذاء التي تعاني منها عشرات البلدان. وأود اليوم أن أنادي وأحث على إدراج هذا البند في جدول أعمال هذه الجمعية، والاجتماعات المقبلة التي ستعقدها مجموعة العشرين، وبصفة عامة جميع المحافل الدولية.

يجب ألا يؤدي الانهيار الاقتصادي إلى انهيار اجتماعي. يجب علينا ألا نتخاذل، لأنه ليس من المقبول، بحجة الأزمة الاقتصادية، أن تخفض البلدان التبرعات لمكافحة الجوع وحماية البيئة أو تعزيز التنمية.

ولا يمكن الدفاع أخلاقيا عن أنه بينما يحدث ذلك ينبغي للمديرين التنفيذيين في البنوك الاستثمارية التي كانت في صميم الأزمة الراهنة وكانوا يقامرون بصورة غير مسؤولة في الأصول المالية، أن يعودوا إلى مزاولة العمل كالمعتاد ويمنحون أنفسهم المكافآت الضخمة التي هي ببساطة مكافأة على المجازفة المفرطة في رهاناتهم. بل إنهم يفكرون في

إقامة شركات لوضع المكافآت التي حصلوا عليها في الملاذات الضريبية.

إن العالم ببساطة لا يمكن أن يعمل بهذه الطريقة. والاستقالة ليست خيارا. فمن الممكن بناء نماذج واقعية ومستدامة وعملية أكثر عدلا لضمان النهوض التدريجي لجميع الشعوب. ويتطلب ذلك الاعتراف بأن الأزمة الاقتصادية لم تكن حدثا عارضا أو أقل من ذلك، حدثا دوريا في الاقتصاد الرأسمالي يصحح نفسه بنفسه من خلال عمل اليد الخفية للسوق فحسب.

إن ما حدث هنا هو أكثر بكثير من مجرد حدث عرضي أو دورة. فما حدث هنا هو أزمة النموذج، أزمة نوع معين من العولمة، وأزمة مفهوم الدولة والقطاع العام في الدولة التي ينظر إليها بوصفها المشكلة وليس الحل. وفي هذا المفهوم، يسود الاعتقاد بأنه كلما تحرر الاقتصاد أكثر يتحسن أداؤه. وفي هذا المفهوم، هناك شكوك تحوم بشأن المناقشة الديمقراطية لتحديد السلع التي ينبغي أن تعتبر سلع عامة ولذلك ينبغي لها التمتع بحماية فعالة وضمانات حكومية.

إنها هذه الليبرالية الجديدة المتطرفة والمتعصبة هي التي انفجرت للأسف على شكل أزمة مخلفة سيلا من الجوع والبطالة وقبل كل شيء الظلم.

وفي مثل هذه الأوقات تثبت أهمية الإجراءات التي يتخذها القطاع العام. وبفضل الإجراءات الحاسمة التي اتخذتها الدول، كان من الممكن تجنب انهيار اقتصادي مدمر وواسع النطاق مع عواقب سياسية غير متوقعة – كان يمكن أن تكون كسادا كبيرا آخر.

ولم يُعمل بمبدأ الحرية الاقتصادية عندما حان الوقت لتنقذ الدولة الآلية المالية الدولية وتنفذ خطط الحوافز المالية.

في بعض البلدان – بما في ذلك بلدي – أثبتت إجراءات الدولة أهميتها الحاسمة في التخفيف من حدة الآثار وحماية أضعف الفئات في حالات الأزمات. وفي بلدي، كنا حريصين على الثروة من السلع الأساسية منذ سنوات واحتفظنا بالموارد لاستخدامها في أوقات أكثر صعوبة، وقاومنا الضغوط السياسية لإنفاق تلك الأموال ولكن كنا واثقين من أن ذلك كان التصرف المسؤول الذي تعين القيام به. وكنا على حق، وهذا أتاح لنا المجال للتعويض عن الآثار المترتبة على الأزمة الدولية وفي الوقت نفسه زيادة المزايا الاجتماعية للناس وزيادة المعاشات التقاعدية وحماية العمال وبناء المستشفيات والاستثمار أكثر من أي وقت مضى في التعليم والسكن للذين هم في أشد الحاجة.

واستقت بلدان مثل شيلي الدروس المستفادة من الأزمات السابقة وتواجه هذه الأزمة بأسس متينة للاقتصاد الكلي مع نظم مصرفية مرسملة أفضل بكثير ولوائح أكثر صرامة وفعالية.

ولكن هذا لم يكن الحال في كل مكان. تجدر الإشارة إلى أنه بعد الأزمة الآسيوية قبل عقد من الزمان، كان هناك الكثير من الحديث عن إصلاحات النظام المالي وتحسين آليات المراقبة ونظم الإنذار المبكر. ولكن أيا من هذا لم يحدث. وساد جو من الكسل السياسي. وغلبت المصالح الخاصة على المصلحة العامة. وذلك هو السبب في أن إجراء الإصلاح اليوم لا يمكن أن ينتظر، سواء على الصعيد المحلي، مع لوائح أفضل في سوق رأس المال، أو في الخارج.

ونأمل أن تحرز قرارات الجمعية العامة والاجتماع المقبل لمجموعة العشرين تقدما في هذا الاتجاه لأن الاستقالة ليست خيارا، وأصر على ذلك. نحن نعرف أنه في هذه المرحلة لا الخطابة ولا الشعبوية يمكنهما المساعدة. يجب

ألا يكون هناك أي شطحات خيال ويجب علينا أن نبقى منفتحين أمام الفرص التي يمكن أن توفرها العولمة السليمة.

يجب علينا أن نجد آليات فعالة للحفاظ على المصلحة العامة في عالم المال على الصعيدين الوطني والدولي. يجب علينا أن نجد حلولا لإبرام اتفاق تجاري عالمي من شأنه إحباط مخططات الحمائية. ويجب علينا إعادة الحوار المتعدد الأطراف إلى صلب السياسة الدولية والتخلي عن الأحادية.

ولئن كانت العولمة الجامحة في عالم المال هي التي أثارت الأزمة التي نمر بها، فإن الإجراءات من جانب واحد وازدراء المؤسسات أسفرت عن صراعات يجب ألا تتكرر. القوة العسكرية أو الاقتصادية يجب ألا تكون القاعدة التي تحكم العلاقات الدولية. يجب أن تكون الكلمة الأخيرة للمؤسسات وسيادة القانون لأن هذه هي الطريقة الوحيدة لضمان السلام والتنمية.

وبالتالي، تؤيد شيلي بشدة إصلاح الأمم المتحدة وتعزيزها. ونؤيد الجهود التي بذلتها المنظمة مؤخرا في مجالات حقوق الإنسان والتنمية وتغير المناخ. ونحبذ إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته. ونرحب بالعمل الهام الذي تقوم به لجنة بناء السلام لتوفير الدعم من البداية إلى البلدان الخارجة من الصراع – الدعم الشامل وليس العسكري فحسب.

وذلك هو المنطق الذي ينبغي أن يسود في جميع المجالات. نريد من الأمم المتحدة قيادة عقد عالمي اجتماعي جديد، ونريد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ونريد أن نرى مشاركة قوية وحاسمة للحد من تغير المناخ.

تكلمنا عن تغير المناخ في اجتماعات خاصة خلال هذه الدورة. اليوم، أود ببساطة أن أدق ناقوس الخطر. وما لم ننسق الجهود على أعلى مستوى، فإن مؤتمر كوبنهاغن لن يحقق هدفه. وسنتعرض لخطر الفشل في المسألة الأكثر إلحاحا التي ينبغي أن يعالجها العالم في هذا الوقت الذي يبدو فيه بالفعل أن التنبؤات العلمية التي قدمها الفريق الحكومي الدولي في عام ٢٠٠٧ لم ترتق إلى مستوى التوقعات.

إن تغير المناخ ليس مجرد مسألة نظرية؛ إنه حقيقة ملموسة نشاهدها في العواصف غير العادية والفيضانات ونوبات الجفاف. وإن بلادي، القريبة جدا من أنتاركتيكا، ترقب بدهشة عملية ذوبان الأنهار الجليدية والكتل الثلجية في تلك القارة وهي تتسارع بوتيرة لا ترحم.

يجب على البلدان الصناعية أن تعتمد أهدافا يمكن قياسها من أجل تحقيق زيادة طموحة في تخفيض الانبعاثات أكثر من تلك الموجودة الآن. إن العالم النامي، إذا ما اقترنت مسؤوليته التاريخية بالأفعال وليس بالأقوال فحسب، وإذا تعهد بتوفير الدعم التكنولوجي والمالي اللازم، حينئذ سيستطيع أن يبذل جهدا أكبر لمواجهة هذا التحدي.

وهكذا، فإننا نتحمل مسؤولية تصحيح مسار مستقبلنا. دعونا لا نستخدم الأزمة الاقتصادية كذريعة لعدم التوصل إلى اتفاق يطالب به جميع مواطنينا. فعلينا اليوم أن نضمن مستقبل أبنائنا. إن علينا مسؤولية ضخمة. ولهذا السبب، فلنضع الأساس هذا العام، في كوبنهاغن، من أجل اقتصاد جديد يسمح للقرن الحادي والعشرين بأن يصبح عصرا للتقدم.

وإذا كان هناك درس واحد يمكن أن نستخلصه من الأزمة الاقتصادية ومن الأزمة البيئية، فإنه نوعية المسائل المتعلقة بالسياسات العامة. ولا يتم التحكم في العالم أو في البلدان بشكل آلي يتخلف عن ركب السوق، أو ركب العولمة، أو ركب التغيرات الاجتماعية. ولسياسة الجودة أثر إيجابي على رفاه الأفراد.

إن سيادة القانون والحريات المدنية واحترام حقوق الإنسان كلها أمور لا غنى عنها لديمقراطية تتسم بالجودة. و لم يعد هناك أي مبرر لانتهاك مبدأ الحرية والديمقراطية باسم العدالة أو المساواة. فالديمقراطية الإجرائية جزء لا يتجزأ من الملكية الأخلاقية والسياسية المشتركة للمجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين. وقد بدأنا، شيئا فشيئا، في تعزيز هذا المبدأ على مستوى الأمم.

لقد استطاعت منطقتنا، أمريكا اللاتينية، تدريجيا أن تبني رؤية مشتركة مكنتها، على سبيل المثال، من أن تهرع إلى مساعدة أي ديمقراطية مهددة، كما كان الحال في بوليفيا منذ عام مضى، أو أن تدين بشدة الانتكاسات الديمقراطية، مثل التي حدثت في هندوراس منذ بضعة أشهر. ولهذا السبب، يحدوني الأمل اليوم، مع الرئيس زيلايا – الذي عاد إلى هندوراس بطريقة سلمية – في أن أكرر نداءنا بالقبول الفوري لاتفاق سان خوسيه الذي تعززه منظمة الدول الأمريكية. ومن حق هندوارس أن تجري انتخابات حرة وديمقراطية، بقيادة الرئيس الدستوري لهذه العملية.

ولذلك، بات من الجلي أن السياسة أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى. فلنبذل الجهود لإعادتها إلى مكانها الصحيح، ولكن بالجودة التي يستحقها المواطنون، بطبيعة الحال.

إن ما يحدث بالنسبة لمسائل الأزمة والبيئة والجوع والصراعات هو نتيجة لعدم وجود القيادة المناسبة والحوار السياسي. ولذلك فالأمر يتوقف علينا، نحن زعماء بلادنا، في تغيير هذا الوضع. إن بوسعنا، أولا، ألا نستسلم لسياسة السوق أو القوة، ثانيا، أن نتجنب الديماغوغية بمحاولة بناء نظام أكثر عدلا لشعوبنا من خلال سياسات عامة جادة ومسؤولة، في ظل بيئة من الديمقراطية الكاملة واحترام حقوق الإنسان.

ويمكن أن يصبح هذا الأمر أساسا لعهد اجتماعي عالمي، يطالب به العالم بإلحاح في هذا الوقت الصعب. ويجب علينا ألا نخذل العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية شيلي على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطُحبت السيدة ميشيل باشيليه خيريا، رئيسة جمهورية شيلي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد تاباريه فاسكويز، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية.

اصطحب السيد تاباريه فاسكويز، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تاباريه فاسكويز، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فاسكويز (تكلم بالإسبانية): كما فعلت منذ أربع سنوات (انظر A/60/PV.6)، أقدم مرة أخرى تهانئ شعب وحكومة جمهورية أوروغواي الشرقية إلى هذا المحفل، الذي يُعد أكبر هيئة ذات طابع تمثيلي واسع في عالمنا اليوم.

إن الموجودين منا في هذا المحفل يدركون الحقائق المتباينة للعالم المعاصر؛ إننا ندرك أن الإنسانية لم يتوفر لها من قبل، بشكل متزامن، كل هذه الإمكانيات العديدة و لم تواجه كل هذا الكم من التهديدات مثلما يحدث اليوم. إننا نعلم أنه لا يسعنا أن ننظر بلا مبالاة إلى هذه الإمكانيات والتهديدات أو أن نقف مكتوفي الأيدي إزاءها؛ وليس بوسعنا أن نهيئ

أنفسنا لقبول ذلك. ولكن ما الذي ينبغي أن نفعله لكي نبدد هذه التهديدات ونغتنم الفرص التي يقدمها هذا الواقع؟ بكل تأكيد ليس كل ما نريده أو ما نراه ضروريا، وقد يكون باستطاعتنا تحقيقه.

وفيما يتعلق بهذه المهمة، تؤكد جمهورية أوروغواي الشرقية من جديد احترامها الذي لا يحيد للقانون الدولي، الذي يُعد الضمان الأكبر لسيادة الشعوب وتعايشها السلمي. كما نؤكد مجددا، أولا، نبذنا القاطع للتهديد باستخدام القوة أو استخدامها، وللإرهاب، والاتجار بالمخدرات، وجميع أشكال العنف والتمييز. ثانيا، نكرر دعمنا الثابت للحل السلمي للصراعات، وللمساواة في السيادة بين الدول، ولعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولحق الشعوب في تقرير المصير، وللتعاون الدولي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ولتعددية الأطراف التي تشمل أيضا حرية التجارة، لأن النزعة الحمائية بالنسبة للتجارة مثلها مثل النزعة الاستبدادية بالنسبة للديمقراطية.

ثالثا، نعيد تأكيد التزامنا الثابت بالنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، لأنها تشكّل أخلاقيات الحرية والديمقراطية وهي جوانب للكرامة التي نحتاج إليها حاجتنا إلى الهواء الذي نتنفسه دون أن ندركه في معظم الأحيان.

رابعا، نكرر مسؤوليتنا الراسخة عن حماية البيئة بوصفها حقا من حقوق الإنسان وبوصفها أحد الجوانب الأساسية في إنجاز تنمية مستدامة بحق.

وبوصفنا أمريكيين، نشعر أنه من واجبنا الأخلاقي ومسؤوليتنا السياسية أن نعيد التأكيد في هذا المحفل العالمي على أننا، أولا، نرفض الانفصام المؤسسي في جمهورية هندوراس الشقيقة، ونطالب بالعودة الفورية للنظام الدستوري وعودة السلطات المنتخبة ديمقراطيا بواسطة شعب هندوراس إلى وظائفها. ثانيا، إننا سنثابر في بذل الجهود لتحقيق تكامل أمريكي دون أي استبعاد أو استثناء أو فرض حظر، مثل الحظر المفروض على كوبا، أي تكامل لا يشمل أعضاء من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة. فنحن جميعا أمريكيون ومتساوون في كل شيء.

وستكون البيانات التي نصدرها عقيمة إذا لم تتبعها إجراءات. وتُعد أوروغواي إحدى البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وترجع الصعوبات التي يواجهها نظام حفظ السلام هذا، ضمن عوامل أخرى، إلى الطلب المتزايد على البعثات، وزيادة تعقدها بنفس القدر، والآثار الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية في تمويل هذه العمليات. وفي حين أن كل هذا بعيد كل البعد عن أن يثبط عزيمتنا، فإنه يحفزنا على دعم الجهود وتنسيقها مع الدول الأعضاء الأخرى ومع الأمانة العامة للأمم المتحدة للتعاون من أجل تحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة بالصراعات، وحماية السكان المدنيين، والتعزيز المؤسسي، والنهوض بالأسس التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتضررة. وبالمثل، فإن رفضنا الصارم للإرهاب لا يتعارض مع التعاون فيما بين الدول في مكافحته مع المحافظة على الاحترام المطلق للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

وأوروغواي من ضمن البلدان الموقعة على مجموعة واسعة من اتفاقيات حقوق الإنسان، وفي مناسبة الاحتفال بتوقيع المعاهدة للفترة الحالية، ستوقع أوروغواي على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لتصبح أحد الموقعين الأوائل على ذلك الصك الدولي الهام. كما أن أوروغواي طرف في الاتفاقيات الدولية الرئيسية في مجال البيئة والتنمية المستدامة.

وكما هو معلوم جيدا، تتلقى أوروغواي استثمارات كبيرة تسهم في التنمية الصناعية، ولكنها أيضا تمارس رقابة

قوية على النوعية البيئية لهذه الاستثمارات، وتطبق نظمها المعترف بها دوليا، وتطالب باستخدام أفضل التكنولوجيا المتاحة، وتفرض رقابة فعالة في الميدان على الآثار البيئية. كما أن أوروغواي تتسم بالمسؤولية والشفافية والموثوقية فيما يتعلق بالاستثمار من أجل التنمية المستدامة.

وفي عصر العولمة، لا يتعين عولمة الاقتصاد وحده. فلا بد أيضا من إضفاء الطابع العالمي على السلام والحرية والديمقراطية والعدالة والكرامة ورفاه الشعوب. والبلدان الممثلة هنا، وفقا لهوية كل واحد منها، تعمل صوب تحقيق تلك الغاية، شأنها شأن أوروغواي. وفي مواجهة استحالة مناقشة النظام الواسع للسياسات والإجراءات التي تنطوي عليها تلك المهمة، لن أتطرق سوى لمسألتين تود أوروغواي أن تشاطرهما المجتمع الدولي، لأنهما تتعلقان باحتياجات البشرية جمعاء وآمالها وحقوقها ومسؤولياتها.

لقد قطع بلدنا التزاما ثابتا فيما يتعلق بالسياسات المتعلقة بمكافحة التبغ، على السواء على الصعيد الدولي ومن خلال تصديقه على اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، وعلى الصعيد الوطني من خلال تنفيذ السياسات الرامية إلى تحسين رفاه السكان. ففي عام ٢٠٠٦، أصبحت أوروغواي البلد الأول الخالي من الدخان في الأمريكتين والبلد السابع في العالم.

وهذا ليس أمرا هينا عندما يضع المرء في الاعتبار أن التدخين، وفقا لمنظمة الصحة العالمية، يشكل سبب الوفاة الرئيسي الذي يمكن تفاديه في جميع أرجاء العالم. وهو وباء يسبب سنويا أكثر من ٥ ملايين وفاة في جميع أرجاء العالم وأكثر من مليون وفاة في الأمريكتين. والخمسة ملايين وفاة تفوق إلى حد كبير جملة عدد الوفيات الناجمة من إدمان الكحول وحوادث المرور ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والمخدرات غير المشروعة والقتل والانتحار وفيروس إنفلونزا الخنازير. وعندما نضيف جميع الوفيات الناجمة من هذه الأمراض، نجد أن عدد الوفيات المتصلة بالتبغ ما زال أكبر. وإذا استمر الاتجاه الحالي، خلال الأعوام الـ٢٠ المقبلة ستتضاعف الوفيات المتصلة بالتبغ في العالم وستبلغ ثلاثة أضعاف في منطقتنا، وبخاصة في أشد البلدان فقرا.

ونظرا لأن دخان التبغ لا يضر بالمدخنين وحدهم، ذكر عالم الأوبئة الإنكليزي ريتشارد دول في دراسة نشرها في عام ١٩٨٥ أن احتمال تعرض غير المدخن المتواجد في غرفة مع مدخن لساعة واحدة في اليوم للإصابة بسرطان الرئة أكبر ١٠٠ مرة من احتمال إصابة غير المدخن الذي يقضي ٢٠ عاما في مبنى يحتوي على الأسبستوس.

وقد قدم وفدنا لدى الأمم المتحدة وشجع القرار ٨/٦٣، الذي سيمكننا تنفيذه، على الأقل في هذه البيئة، من أن يكون لدينا أمم متحدة خالية من التدخين. وهو يمثل إحراز تقدم جزئي ولكنه مبشر في مكافحة هذا الوباء.

وفي عام ٢٠٠٧، وبعد مرور عام بعد أن أصبحت أوروغواي بلدا خاليا من التدخين، بدأت أوروغواي السير على الدرب المؤدي إلى أن تصبح بلدا تتوفر فيه الفرصة المتساوية للحصول على تكنولوجيا المعلومات. ونحن نحقق هذا الهدف عن طريق مشروع سيبال، المعروف أيضا بـ"توفير جهاز حاسوب محمول لكل طفل"، الذي يتألف تحديدا من تزويد كل طالب ومعلم في نظامنا للمدارس الابتدائية العامة بجهاز حاسوب مجانا وإمكانية الوصول إلى الإنترنت. وبنهاية هذا العام، سنكون قد قدمنا نموذجا أوليا لكل طالب من الطلبة البالغ عددهم ٣٠١ ١٤٣ وإلى المعلمين البالغ عددهم ١٢ ٨٧٩ في مدارس البلد الابتدائية العامة التي يبلغ عددها ٢ ٠٦٤. وقد يبدو هذا عددا صغيرا، ولكن تجدر الإشارة إلى أن عدد سكان أوروغواي لا يتجاوز نحو ٣ ملايين نسمة.

والمشروع مفتوح للطلبة الذين يعانون صعوبة في التعلم أو إعاقة بالجهاز الحركي أو ذوي الإعاقة البصرية، الذين يتسلمون أجهزة حاسوب مصممة خصيصا لتلبية احتياجاتهم. ولا تستبعد المدارس الخاصة من البرنامج ويمكنها أن تشارك بشراء النموذج الأولي بمبلغ متواضع. ومشروع سيبال تموله بالكامل الدولة الأوروغوانية، التي لا تخصص أموالا لشراء النماذج الأولية وإعدادها فحسب، بل تخصص أموالا لصيانة النماذج ومواصلة البرنامج.

إن مشروع سيبال أكثر من مجرد توفير أجهزة الحاسوب وبالتالي فإن قيمته تفوق تكلفته إلى حد كبير. وتكمن قيمته الحقيقية في إنماء الذكاء وإجراء تغييرات عميقة في التدريس والتعلم وتوفير الفرص المتساوية في الحصول على المعلومات منذ الطفولة فصاعدا – لأن المساواة ليس حقا للكبار وحدهم – وتقديم المعلومات والمعرفة التي لا غنى عنها ليصبح الشخص عضوا في المجتمع ومن ثم ضمان أدائه السليم.

وفي بداية هذا الخطاب، ذكرت أنه إذا كانت علة وجود الأمم المتحدة هو تحسين حالتنا بوصفنا بشرا، لا بد للمنظمة أن تكون قادرة على تحسين نفسها بوصفها منظومة. ولكن الأمم المتحدة هي الأعضاء الذين تتألف منهم – وهم نحن أنفسنا. وتؤكد أوروغواي مجددا على التزامها نحو عملية إصلاح الأمم المتحدة. والعملية التي بدأت في مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥، الذي شهد إنشاء هيكلين في إطار المنظمة – مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام – ينبغي أن تستكمل بالنظر في المسائل التي ما زال تنفيذها العملي معلقا أو متأخرا عن الموعد فيما يتعلق بالأهداف التي حددناها.

وقد علّمنا ميشيل دي مونتيني أنه لا يوجد مصير للبشر أعظم من أن يعنوا بأن يكونوا إنسانيين. وبعد مرور خمسة قرون تقريبا، من المناسب أن نذكر تعاليم ذلك الأديب الإنساني المشهور لعصر النهضة. ولكن ينبغي ألا تذكر هذه التعاليم لمجرد كونها من إرث الماضي؛ بل ينبغي أن نعتنقها بوصفها مهمة للحاضر ووضعها موضوع التطبيق العملي، أو المحاولة على الأقل. وأعتقد أنه لا يوجد أي خيار آخر إذا أردنا حقا أن نبقى كنوع وأن نتحسن بصفتنا بشرا. كما أعتقد أننا، إذا حاولنا محاولة تتسم بالمسؤولية، سنبلغ ذلك الهدف. وبهذا الاقتناع والعزم والثقة، أُحيي الأمم المتحدة باسم جمهورية أوروغواي الشرقية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد تباري فاسكيز، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يدلي به رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية.

اصطحب السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بوتفليقة: دعوني بداية أعرب لكم عن مدى سعادة الوفد الجزائري، سيدي الرئيس، بتوليكم رئاسة

أعمالنا أنتم الذي نرى فيكم مناضلاً من خيرة الأبناء البررة لشعب شقيق عزيز وجار مبجل وأمين. فكونوا على ثقة بأنكم ستلقون من الجزائر، في تأدية مهامكم، كل الدعم الصادق والفعال. وأشيد غاية الإشادة بسلفكم، الأب ديسكوتو، على ما أبداه من كفاءة ونزاهة والتزامه التام لصالح تعددية الأطراف التي نشأت مما جاء في الميثاق من مبادئ ومُثُل.

وأود كذلك أن أعبر عن عرفاننا للأمين العام، السيد بان كي - مون، على ما يتحلى به من حكمة وتبصر في تدبيره لشؤون المنظمة وعلى تلك المبادرات التي ما انفك يقوم بها في سبيل تعزيز دور منظمة الأمم المتحدة وإرساء سلطتها المعنوية.

إن الأزمة العالمية تفرض نفسها هذه السنة، كذلك، موضوعا أساسيا للمداولات العامة للدورة الرابعة والستين. لقد كان للعالم ما يكفي من الوقت لتقدير مدى جسامتها وخطورتها. ولئن كانت ساعة الحواصل لم تحن بعد، فإننا نعلم الآن أن الأمر لا يتعلق بأزمة ظرفية ولا بانفجار فقاعة على غرار ما عرف النظام الرأسمالي في الماضي. إن العالم قد أدرك اليوم أنه يواجه أزمة نظام تحكمه قواعد العولمة والشمولية، مثلما أصبح يسلم بأن أي حل جاد ودائم للأزمة هذه مرهون باتخاذ قرارات شجاعة وتشاورية القصد منها النهوض بحوكمة اقتصادية عالمية قائمة على قيم المسؤولية والإنصاف والتضامن والرقي، حوكمة تكون غايتها وضع حد للممارسات المالية والتجارية الغامضة المفروضة على بقية بلدان العالم باسم حرية التبادل، باسم فعاليته التي لا تحتمل أخذا ولا ردا.

إن نقص الانسجام في المسعى المعتمد لمواجهة الأزمة يتجلى من بين ما يتجلى في المعاملة غير العادلة التي تعامل بها البلدان النامية، فلا يجوز تحميل بلدان النصف الجنوبي من المعمورة عبء الأزمات بينما هي ليست مسؤولة عنها. فالمؤسسات المتعددة الأطراف، من جهتها، والتي ينخرها التناقض والتفكك، عاجزة عن الخروج من الطريق المسدود الذي آلت إليه مسارات التفاوض حول مسائل حيوية ذات انعكاسات مباشرة على شعوبنا.

هذا هو حال المفاوضات من أجل إبرام معاهدة تحل محل بروتوكول كيوتو، حول التغيرات المناخية، فهي مجال للتحلي بالروح التوفيقية وبالتضامن، إلا أن مواقف البلدان المتقدمة ما زالت تحدوها المصالح الوطنية الضيقة في حين أن الرهانات تتعلق ببقاء البشرية في حد ذاتها.

هذا هو كذلك حال الأهداف الرئيسية المتمثلة في نزع السلاح والحد من انتشار الأسلحة النووية التي ما زالت رهينة لسياسة الكيل بمكيالين ولممارسة التمييز وعدم احترام الالتزامات المتخذة من قبل بعض القوى النووية على الخصوص. إن الممارسات هذه لم تستثن أطر تفاوض متعددة الأطراف تتمتع، مع ذلك، بالشرعية والخبرة اللازمة للسير قدما على درب تعزيز أهداف نزع السلاح والحد من انتشار الأسلحة النووية.

هذا هو الحال أيضا بالنسبة لمكافحة الإفلات من العقاب وانتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي التي تثير شكوكا مشروعة بشأن استخدام هذه القضية النبيلة لأغراض سياسية. إن مسألة حقوق الإنسان كانت محل مقاربات انتقائية، الأمر الذي يرمي بالشبهة والريبة مبادرات تحدوها، بالتأكيد، إرادة صادقة في ضمان احترام الكرامة الإنسانية.

هذا هو الحال أيضا بالنسبة للتعاون الدولي في مجال محاربة الإرهاب. إن الجزائر ترى أن العدة القانونية الهامة التي صادقنا عليها هنا وهناك تحتاج اليوم إلى دعم باعتماد مشروع الاتفاقية الشاملة التي طال انتظارها. كما أن الجزائر

على يقين من ضرورة التكييف الدائم لوسائل الرد على هذا التهديد الخطير.

لقد اعتمد الاتحاد الأفريقي منع الفدية لمختطفي الرهائن ووجه نداء إلى الأمم المتحدة لتسارع إلى المشاركة في إضفاء الطابع العالمي على هذا القرار وتجسيده في صورة وإطار يكونان في مستوى التهديد الذي تشكله الظاهرة هذه لأمن الأشخاص ولاستقرار بلداننا.

إن الأمل ليحدونا في أن تنجح منظمتنا في تحقيق تقدم معتبر، سواء تعلق الأمر بتنشيط الجمعية العامة أم بإصلاح مجلس الأمن وتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن نافلة القول إن تنشيط الجمعية العامة ودعمها في مهامها سيبشر بالتوصل إلى توافق بشأن إصلاح مجلس الأمن، مجلس أمن يراعي التطلع المشروع للبلدان النامية وتطلع أفريقيا، بصفة خاصة، إلى تمثيل منصف، مثلما يراعي البحث عن مناهج عمل جديدة توافق أكثر مقتضيات عصرنا بقدر أكبر.

إن تمسك الجزائر بأهداف سياسة حسن الجوار ينعكس على وجه الخصوص في العديد من المبادرات والجهود الصادقة التي بذلتها بالشراكة مع جيرانها. إننا على يقين تام من أن الحفاظ على السلم وترقية التنمية واحترام حقوق الشعوب هي الأسس الضرورية التي لا بد منها لبناء مغرب عربي مستقر ومندمج تمام الاندماج.

ما من أحد يجهل الأهمية التي نوليها لحق الشعوب في تقرير مصيرها ولا الجهود التي نبذلها في سبيل التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع في الصحراء الغربية. وبإمكان منظمة الأمم المتحدة أن تعول على الدوام على الدعم الكامل والصادق للجزائر في أية مبادرة تندرج ضمن مسار تسوية هذا النزاع في إطار ميثاق المنظمة وما تضطلع به من مسؤوليات في مسألة الصحراء الغربية.

من جهة أخرى، فإننا نساند مساندة غير مشروطة قضية الشعب الفلسطيني التي تهدد تطوراتها السلم والأمن في المنطقة برمتها. إن الشرق الأوسط لا يمكنه أن يجدد العهد بالسلم والاستقرار دون حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية التي تشكل جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي. لقد أصبح من الواضح بالنسبة للجميع أن الحل المرضي لن يتحقق إلا بممارسة ضغوط قوية وصادقة على القوة المحتلة الإسرائيلية لحملها على التخلي عن سياسة الاستفزاز والاعتداء على الشعب الفلسطيني وحثها على احترام الالتزامات التي تعهدت بها والاستجابة لمبادرات السلام العربية.

وعلى صعيد آخر، تسهم الجزائر بفعالية في الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية في سبيل تعزيز وحدتها والقضاء على النزاعات التي تعوق جهود التنمية والنجاح في تحقيق اندماج القارة سياسيا واندماجها اقتصاديا.

إن الإنجازات التي سجلها الاتحاد الأفريقي لتجعل منه شريكا موثوقا ومحترما. وتعاونه مع منظمة الأمم المتحدة أتاح له تحقيق تقدم ملحوظ، على الخصوص من خلال التقليل الملموس من عدد بؤر التوتر في قارتنا.

وأختم كلمتي هذه بتجديد رغبتنا في أن يتم تغيير تصميم الشؤون الدولية وتسييرها بفضل التزام فعال وصادق للمجتمع الدولي قاطبة لصالح تجديد المنظومة المتعددة الأطراف ولصالح تعزيزها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد لي ميونغ – باك، رئيس جمهورية كوريا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كوريا.

اصطحب السيد لي ميونغ – باك، رئيس جمهورية كوريا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد لي ميونغ – باك، رئيس جمهورية كوريا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس لي (تكلم بالكورية؛ وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بخالص التهنئة إلى الرئيس، السيد علي التريكي، على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. وأنا على يقين بأن تقدما هاما سيُحرز تحت قيادته المقتدرة. كما أود أن أعرب عن تقديري ودعمي للأمين العام بان كي – مون على جهوده الحثيثة لإصلاح الأمم المتحدة.

وأود في البداية أن أُذكر بالروابط التاريخية الخاصة القائمة بين جمهورية كوريا والأمم المتحدة. فقد بدأ التاريخ المعاصر لجمهورية كوريا مع الأمم المتحدة. وتحت إشراف الأمم المتحدة، أجرينا أول انتخابات ديمقراطية لدينا عام ١٩٤٨، وبموافقة الأمم المتحدة، أصبحنا الحكومة الشرعية الوحيدة في شبه الجزيرة الكورية.

والواقع أن جمهورية كوريا بلد حظي بنصرة الأمم المتحدة. فقد هبّ رجال من ١٦ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لدعمنا عندما اندلعت الحرب الكورية في عام ١٩٥٠، بعد سنتين فحسب من قيام الجمهورية. ودُفن الأبطال الذين سقطوا خلال الحرب الكورية من ١١ بلدا في المقبرة الوحيدة في العالم التابعة للأمم المتحدة، وتقع في بوسان، ثاني أكبر المدن في كوريا. وحتى يومنا هذا، لا تزال المقبرة مكانا يخلد فيه الشعب الكوري ما قدموه من تضحيات نبيلة.

وكانت كوريا إبّان الحرب الكورية من بين أقل البلدان نموا في العالم، بنصيب للفرد من الدخل لا يتعدى ٥٠ دولارا. غير أن كوريا فاجأت الجميع وتمكنت من تحقيق التصنيع وإرساء الديمقراطية في غضون جيل واحد. وتحولت كوريا من بلد يتلقى المعونة إلى بلد مانح.

وبينما كان هذا الإنجاز ثمرة لجهد الشعب الكوري وكدحه، فقد شكل الدعم القيِّم الذي قدمته الأمم المتحدة مصدر قوة كبير. ولهذا السبب، كانت كوريا تحتفل بيوم الأمم المتحدة حتى قبل أن تصبح دولة عضوا عام ١٩٩١. وإذ تبني كوريا على هذه الإنجازات، فإنها تشرع الآن في الانطلاق على طريق الإسهام بفعالية في المجتمع الدولي. وذلك هو الهدف الذي تسعى كوريا العالمية إلى تحقيقه.

ونود أن نتشاطر تجاربنا الإنمائية السابقة بغية مساعدة البلدان النامية على الخروج من المجاعة والفقر. وبينما يكتسي تقديم الدعم المالي إلى البلدان النامية أهمية، فإنه من المهم أيضا إيجاد النموذج الإنمائي المناسب لكل بلد على حدة.

واليوم، تُفاقم الأزمة المالية غير المسبوقة المصاعب التي تواجهها البلدان النامية. وباعتبار كوريا عضوا في ترويكا مجموعة الـ ٢٠، فإنها تبذل قصارى جهدها لتعزيز نظام التجارة الحرة الذي يُمكِّن من تحقيق النمو الاقتصادي العالمي، ويضمن في الوقت ذاته أيضا إسماع أصوات البلدان النامية.

ويجب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي حددتها الأمم المتحدة. وينبغي زيادة التعاون الإنمائي والمساعدات الإنسانية، لا سيما للدول النامية الأكثر تضررا بالأزمة الاقتصادية. وستفي كوريا بتعهدها بمضاعفة حجم مساعدتها

الإنمائية الرسمية لعام ٢٠٠٨ ثلاث مرات، بحلول عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١١، نستضيف في سول المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة. وبكفالة نجاحه، فإننا سنحسن فعالية المعونة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وسنسهم في تعزيز الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي أكثر شمولا وفعالية.

اليوم، يقوم الشباب المتطوعون الكوريون، تحت اسم منظمة أصدقاء كوريا، بأعمال تطوعية في جميع أنحاء العالم لنشر روح المحبة والعطاء. وحاليا، أرسل أكثر من ٣ ٠٠٠ متطوع إلى نحو ٤٠ بلدا، وسنواصل إرسال المزيد من المتطوعين، مع التركيز على مشاطرة ما نبرع به في مجالات تكنولوجيا المعلومات والطب والتقنيات الزراعية الحديثة، وكذلك تجربتنا في إدارة التنمية.

من بين الجهود الأخرى، تشارك كوريا أيضا بنشاط في تعزيز السلام والأمن الدوليين ومنع الإرهاب من خلال مشاركتها في عمليات حفظ السلام. وحاليا، يخدم الكوريون في ١٣ بعثة في مختلف أنحاء العالم. ومنذ آذار/مارس الماضي، نشارك أيضا في الجهود المتعددة الجنسيات الرامية إلى حماية السفن التجارية من جميع دول العَلَم من أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال.

وستفي كوريا بأمانة بمسؤولياتها كما يتوقع منها المجتمع الدولي، بما في ذلك في مجالات منع نشوب الصراعات ومكافحة الإرهاب والتصدي للكوارث الطبيعية.

أصبح التصدي لتغير المناخ عنصرا عاجلا ولا غنى عنه في جدول الأعمال للبشرية جمعاء. ويمثل تغير المناخ تحديا مشتركا للبشرية بأسرها، وبالتالي يتطلب تضافر جهود البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وكذلك البلدان التي أصبحت صناعية حديثا. لهذا السبب، يتعين على جميع البلدان الاستعداد والمشاركة في التصدي لهذا التحدي.

وتعرب كوريا عن عظيم تقديرها لدور الأمم المتحدة في وضع تغير المناخ على رأس جدول الأعمال كأولوية ملحة، وحشد الجهود العالمية الرامية إلى معالجة هذه المسألة الحساسة. وفي مؤتمر كوبنهاغن، الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، من المتوقع أن يتخذ المجتمع الدولي قرارا مهما للغاية وذا آثار كبيرة على المستقبل. وفي هذا المكان نفسه أكدنا مجددا أمس التزامنا بجعل مؤتمر كوبنهاغن مؤتمرا ناجحا.

ومع أن اسم كوريا غير مدرج في المرفق الأول من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، فهي تزمع الإعلان طواعية قبل نهاية هذا العام عن هدف منتصف المدة لتخفيض مستويات الانبعاث بحلول عام ٢٠٢٠. واقترحت كوريا الجنوبية إنشاء سجل بالإجراءات الوطنية المناسبة في مقر أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، بغية دعوة البلدان النامية إلى المشاركة الطوعية في إجراءات التخفيف وتوفير الدعم الدولي الذي تحتاجه. ونأمل في أن تسهم اقتراحاتنا إسهاما إيجابيا في تحقيق نتائج ناجحة في كوبنهاغن.

ومن أجل التصدي لتغير المناخ بصورة استباقية، تبنت كوريا نموذج النمو الأخضر المنخفض الكربون بوصفه رؤية تسترشد بها دولتنا واستراتيجية لتحقيق مزيد من التنمية. ونعمل حاليا على سن قانون إطاري بشأن النمو الأخضر ووضع خطة خمسية لتحقيق النمو الأخضر. وبالتالي، فإننا لن نحول هياكلنا الاقتصادية والصناعية فحسب، وإنما سنغير نمط حياتنا نفسه أيضا ليصبح أكثر توجها نحو المستقبل. وفي إطار هذه الخطة، ستستثمر كوريا سنويا نحو ٢ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في مجال النمو الأخضر على مدى السنوات الخمس المقبلة. ويمثل هذا ضعف المستوى الذي أوصت به الأمم المتحدة.

والهدف الأساسي لاستراتيجية النمو الأخضر المنخفض الكربون تعزيز التنمية المستدامة من خلال إيجاد دورة إيجابية حيث تنعش البيئة الاقتصاد ويحافظ الاقتصاد على البيئة. وهذه الاستراتيجية هي السبيل الأكثر فعالية للتصدي لتغير المناخ العالمي والتغلب على الأزمة الاقتصادية في الوقت نفسه. وكوريا باتباعها سياسة النمو الأخضر التي توظف استثمارات مالية أكيدة في مجالات النمو الأخضر، فإنها تستعد للمستقبل وفي الوقت نفسه أيضا تتصدى للأزمة الاقتصادية التي نواجهها.

إن تطوير التكنولوجيات الخضراء والتعاون الدولي عاملان أساسيان في ضمان النجاح في التصدي لتغير المناخ. وفي مؤتمر القمة الذي عقدته مجموعة الثمانية الموسعة في آب/أغسطس الماضي، أشير إلى كوريا بوصفها رائدة في التكنولوجيا التحويلية، بما في ذلك مجال تكنولوجيا الشبكة الذكية. وستعزز كوريا الشراكة العالمية من أجل التعاون في مجال التكنولوجيا الخضراء، وتقاسم الفوائد التي ستجنى من هذه الشراكة مع بقية العالم.

ومع أن الطاقة الأحفورية يمكن استبدالها، فلا يمكن استبدال الماء. فهو المورد الأكثر أهمية في حياتنا. وبناء على ذلك، أود أن أحث رئيس الجمعية العامة وقادة العالم والأمين العام على إيلاء اهتمام خاص بالمسائل المتعلقة بالمياه، نظرا لأنها أيضا عامل حاسم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن ما يقرب من نصف سكان العالم يواجهون اليوم مشاكل تتعلق بالمياه، ومعظم الكوارث الطبيعية ذات الصلة بتغير المناخ، بما في ذلك الفيضانات والجفاف وارتفاع مستويات سطح البحر، هي كوارث مرتبطة بالمياه. وأثناء إطلاق شراكة شرق آسيا المتعلقة بالمناخ، استعرضت الحكومة الكورية المسائل ذات الصلة بالمياه في آسيا. ووصلنا إلى استنتاج مفاده أن توفير المياه النظيفة وتطوير السياسات والهياكل الأساسية لمواجهة الفيضان والوقاية من الكوارث هي المسائل المطروحة الأكثر إلحاحا.

وتمتلك كوريا أحدث تكنولوجيات تحلية مياه البحر وما فتئت تطور نظام إدارة الموارد المائية المتكامل لديها. وعملية إعادة تأهيل جدول تشيونغ غاي تشون الجاف في سيول الذي كان مغطى بالأسمنت لعدة عقود حولته إلى مكان ترفيه لطيف وجدول ماء نظيف يستفيد منه أكثر من عشرة ملايين نسمة. وقد كان هذا مشروع تخضير صديق للبيئة ساعد المدينة على التغلب على ظاهرة الجزيرة الحرارية بالإضافة إلى جعلها أكثر جاذبية في الوقت نفسه.

إن مثل هذه التجارب والإنجازات أدت بنا إلى إطلاق مشروع لإعادة تأهيل أربعة أنهار رئيسية ينطوي على الأنهار الأربعة التي تمر في بلدنا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب. وهذا المشروع لن يمثل حلا جذريا لتأمين المياه والسيطرة على الفيضانات فحسب، ولكن سيمكننا من إحياء النظام البيئي لهذه الأنهار أيضا.

لقد حان الوقت لأن ينشئ المجتمع الدولي نظاما للإدارة يعالج المسائل المتصلة بالمياه على نحو فعال. وأنا أعلم أن حوالي عشرين من وكالات الأمم المتحدة تقوم بعمل جدي بشأن مسائل المياه. والمسائل المتعلقة بالمياه معقدة لأنها تؤثر على مجموعة واسعة من المجالات. ومن أجل إنشاء نظام أكثر فعالية للتعاون الدولي بشأن المياه، أود أن أقترح مبادرة تعاون متخصصة للإدارة المتكاملة للمياه.

ويشكل السلام العالمي والأمن حجر الزاوية في الحفاظ على الاستقرار والرخاء للبشرية جمعاء. واليوم، يهدد السلام العالمي خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ومن أجل التصدي لهذه التحديات، فإن العزيمة

القوية والتعاون بين جميع البلدان أساسيان في تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، قدم الأمين العام بان كي - مون اقتراحا من خمس نقاط لنزع السلاح النووي. وحدد رئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما، في البيان الذي أدلى به في براغ في نيسان/أبريل، رؤيته لعالم خال من الأسلحة النووية. ونتوقع أن هذه المبادرات، التي تجسد الآمال والرغبات البشرية، ستعزز من التفاهم المشترك بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار من خلال إجراء مناقشات كافية.

على وجه الخصوص، لا بد من إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية من أجل تحقيق السلام في شمال شرق آسيا وما وراءها. إن نزع السلاح النووي هو شرط أساسي لإرساء الطريق نحو المصالحة الحقيقية وتوحيد شبه الجزيرة الكورية وهي المنطقة الوحيدة التي بقيت مقسمة في العالم.

وستضطلع جمهورية كوريا بدور فعال في الجهود الدولية المتضافرة لتفكيك البرامج النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجهود وإلى العودة إلى المحادثات السداسية فورا وبدون شرط مسبق.

ولا بد من التقيد بالإعلان المشترك لعام ١٩٩٢ بشأن جعل شبة الجزيرة الكورية منطقة لا نووية، الذي التزمت به كلتا الكوريتين. وعلى ذلك الأساس، ستقوم جمهورية كوريا بزيادة الحوار وتبادل الآراء مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتعزيز التعاون مع المجتمع الدولي نحو تحقيق التنمية في ذلك البلد. وقد اقترحت صفقة كبرى من شأنها أن تنطوي على تفكيك العناصر الأساسية للبرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتقديم المتزامن لضمانات أمنية ودعم اقتصادي واسع في إطار المحادثات السداسية. ونحن ننخرط حاليا في مشاورات مع الأطراف المعنية. وأود أن أوضح أن الوقت مناسب الآن لتتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية القرار بتحقيق السلام الحقيقي في شبه الجزيرة الكورية، ومن أجل مصلحتها بالذات أيضا.

إننا مجابهون بتحديات متنوعة ومعقدة ولا يمكن التصدي لها إلا من خلال التعاون الدولي. ولتلبية آمال المجتمع الدولي، يحدونا الأمل في أن تضطلع الأمم المتحدة المجددة والقوية بدور أكبر. وتحقيقا لتلك الغاية، من الأهمية بمكان الآن أكثر من أي وقت مضى أن تظهر الأمم المتحدة كفاءة الإدارة وفعاليتها. ونأمل أن تحرز نتائج ملموسة مبادرات إصلاح الأمم المتحدة في المجالات المختلفة.

وجمهورية كوريا، بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة وتتسم بالمسؤولية، ستواصل تقديم تعاونها الوثيق لتتمكن المنظمة من الاضطلاع بدور رائد في إحراز التقدم للبشرية بأجمعها وللمجتمع الدولي بأسره. وتسعى كوريا لأن تكون صديقة للعالم ومراعية للآخرين وتسهم في المجتمع العالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كوريا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد لي ميونغ - باك، رئيس جمهورية كوريا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد نيكولاس ساركوزي، رئيس الجمهورية الفرنسية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس الجمهورية الفرنسية.

اصطحب السيد نيكولاس ساركوزي، رئيس الجمهورية الفرنسية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نيكولاس ساركوزي، رئيس الجمهورية الفرنسية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ساركوزي (تكلم بالفرنسية): إنني، إذ أتكلم أمام الجمعية العامة اليوم باسم فرنسا، أدرك تماما أننا جميعا نتحمل مسؤولية تاريخية في ظل الظروف الحالية.

ويجب علينا الآن، في خضم أزمة مالية واقتصادية واجتماعية لم يسق لها مثيل في تاريخ الأمم المتحدة، أن ننشئ عالما جديدا حيث لا يكون ارتكاب حماقات الماضي أمرا ممكنا بعد الآن. وتلك هي مسؤوليتنا. والآن نحن جميعا نعلم الاتجاه الذي تقودنا إليه كوارثنا ومحاولاتنا المستميتة لحل مشاكل القرن الحادي والعشرين بأفكار القرن العشرين وأدواته.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ويوجد وعي عالمي بأن الطريق الذي اتخذه العالم خلال العقود القليلة الماضية طريق مسدود. ونجم هذا الوعي من الأسى والمعاناة والخوف. ونحن مسؤولون سياسيا وأخلاقيا عن معاناة كوبنا. وقد فقد عشرات الملايين من الرجال والنساء وظائفهم ومنازلهم. ويعاني بليون من البشر من الجوع، ومئات الملايين ليس لديهم إمكانية الحصول على الماء أو الطاقة أو الحد الأدنى من الرعاية الصحية.

ويجب علينا، نحن، رؤساء الدول والحكومات، وليس أي شخص آخر، أن نعيد الأمل إلى تلك المئات من ملايين الناس. ومن يدفعون ثمن الأزمة ليس لهم أي دور في التسبب فيها. ونحن ندين بتقديم إجابة للناس الذين يشعرون بالسخط من سلوك من يعملون في العالم المالي الذين قادونا إلى حافة الفوضى وما زالوا يسعون إلى إثراء أنفسهم بصورة غير لائقة. وندين بتقديم رد للذين ما زالوا يموتون في حروب تافهة من عصر آخر، في حين يتعين على البشرية أن تواجه الكثير من التحديات.

إن إجابة فرنسا واضحة. فلا يمكن أن تستمر الأمور على نحو ما كانت عليه. ولا بد أن نتغير. ولا يمكن للأمور أن تبدأ من جديد مرة أخرى، بما يفضي إلى وقوع كارثة أخرى غدا. وبعد ذلك الإنكار القوي لتفكيرنا المعتاد والتعصب العميق الجذور، فإن المهمة الماثلة أمامنا هي تحديدا نفس المهمة التي واجهها الرجال ذوو النوايا الحسنة الذين سعوا هنا لبناء نظام عالمي سياسي واقتصادي ونقدي في أعقاب الحرب العالمية الثانية. والسؤال المطروح اليوم هو: هل سنكون على قدر تلك المسؤولية نفسها؟

والعالم سيتغير. ولا يمكن أن يكون غير ذلك. والسؤال الوحيد هو: هل سيتغير العالم لأننا قادرون على العمل بحكمة وذكاء وشجاعة، أم لأن أزمات جديدة ستنشأ إذا لم نتحل بالحكمة الكافية للسير في طريق التغيير الجذري؟

والحقيقة هي أننا بالفعل انتظرنا فترة أطول مما ينبغي لتنظيم العولمة، ومكافحة الاحترار العالمي وكبح الانتشار النووي. وأود بصورة جدية أن أبلغ قادة إيران بأنهم سيرتكبون خطأ فادحا باعتمادهم على رد سلبي من جانب المجتمع الدولي من أجل متابعة برنامجهم النووي العسكري.

لقد انتظرنا أطول مما ينبغي لإعادة إرساء السلام في الشرق الأوسط بمنح الشعب الفلسطيني الدولة التي يستحقها باسم القانون وباسم العدالة. وانتظرنا أطول مما ينبغي لنضمن لشعب إسرائيل الحق في العيش في الأمن، الذي جعلته مآسي التاريخ أمرا ضروريا له.

ونحن نعلم ماهية العمل الذي يلزمنا القيام به الآن ألا وهو: زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في

مجلس الأمن. وأقول باسم فرنسا، إنه من غير المقبول ألا يكون لقارة أفريقيا عضو دائم واحد في مجلس الأمن – وهو أمر غير مقبول لأنه غير عادل. ومن غير المقبول أن تكون قارة أمريكا الجنوبية، التي تضم قوة كبيرة مثل البرازيل، أو الهند التي يبلغ عدد سكانها بليون نسمة، أو اليابان أو ألمانيا، مستبعدة من بين الأعضاء الدائمين للمجلس. وهو أمر غير مقبول، وأقول هنا إن شرعية الأمم المتحدة تتوقف على هذا الإصلاح. فإما أن يجري إصلاح الأمم المتحدة وتزداد شرعيتها أو أن يفشل الإصلاح وحينئذ ستتخذ القرارات خارج الأمم المتحدة.

وعلينا أن نصلح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ فذلك أمر لا غنى عنه. ويلزم أن توزع حقوق التصويت بشكل أكثر إنصافا. ويلزم إعادة تحديد مهمة كلا الصندوق والبنك. وسيكون خطأ كبيرا المحافظة على الصندوق بوصفه راعيا لأرثوذكسية اهتزت بشكل حاد من جراء الأزمة.

ويتعين إصلاح النظام الدولي. ولا يمكن أن يكون لدينا عالم متعدد الأقطاب وذو عملة واحدة. فذلك أمر غير مقبول؛ وهو غير ممكن. ويتعين علينا أن نعيد صياغة نظام الرأسمالية المالية. وإذا كان لدينا نظام لا تدفع فيه التكلفة الحقيقية للمخاطرة والتكلفة الحقيقية للموارد النادرة، فإن ذلك نظام انتحاري.

ويلزمنا القضاء على الملاذات الضريبية، لأنه يجب ألا نسمح بوجود أماكن تخبأ فيها الأموال الناشئة من المضاربة والجريمة والاحتيال. ومن واجبنا القيام بذلك العمل. ولا أحد في العالم سيفهم إذا عجزنا عن الارتقاء إلى مستوى بلوغ هذا الهدف.

ونحن بحاجة إلى كبح تقلبات أسعار السلع المعرضة للمضاربة المفرطة، بدءا بالنفط، لأن عدم الاستقرار هذا أمر غير مقبول. ويجب أن تسدد للبلدان التي تنتج السلع أسعار عادلة على مواردها. ويجب ألا نقبل المضاربة التي تؤدي إلى زعزعة استقرار العالم بسبب أسعار السلع.

وفي كوبنهاغن، نحن بحاجة إلى أن نلتزم بالغايات الكمية لانبعاثات غاز الدفيئة. ولا يمكننا بعد الآن إرجاء وقت الاختيار. ويلزم أن ننشئ منظمة عالمية للبيئة. ونحن بحاجة إلى الإقرار بشرعية مبدأ إنشاء آلية حدودية لتعديل ضريبة الكربون بحيث لا يمكن لأي أحد أن يجني أرباحا من الإغراق البيئي.

ولا يمكننا أن نترك قانون التجارة ليكون القانون الوحيد. وأنا أؤمن بحرية التجارة، ولكن توجد معايير أساسية. ونحن أعضاء في منظمة الصحة العالمية. فكيف يمكننا أن نعوق الحق في الصحة للذين لا يملكون أي شيء؟ ونحن أعضاء في منظمة العمل الدولية، التي حددت المعايير الأساسية في هذا المجال. فكيف يمكننا أن نقبل إذا تم المساس بتلك المعايير؟ والحق في الصحة والحق في الحد الأدنى من احترام الحقوق الاجتماعية للمرء والحق في حماية الكوكب حقوق تعادل في أهميتها الحق في التجارة. ولا يوجد أي حق وحيد أكثر أهمية من الحقوق الأخرى.

ولا يمكننا أن نطلب من البلدان النامية والبلدان الفقيرة أن تمتثل لهذه المعايير، إذا لم نساعدها، نحن الأغنياء، في جهودها. ونحن جميعا ننتمي لنفس الجنس البشري. ونحن جميعا نعيش في الكوكب نفسه. ونحن جميعا نواجه التحديات أنفسها.

وبالتالي نعم، يلزم أن نكون قادرين على مشاركة التكنولوجيا المتاحة لنا. وفرنسا على استعداد للقيام بذلك العمل، وكذلك البلدان الثرية الأخرى في العالم. نعم، سيلزمنا أن نوفر المزيد من الموارد للمساعدة الإنمائية وللتصدي للتحدي الإيكولوجي معا. وأنا لا أتردد في القول

إننا سنحصل على هذه الموارد بفرض ضريبة على المكاسب المفرطة من المضاربة وجني الأرباح. ولا يتعين علينا أن ننظر بعيدا لتوفير الموارد؛ فهي موجودة هنا. وأود أن أناشد جميع الدول وجميع المنظمات الدولية أن تنشر بصورة واسعة التوصيات التي قدمتها اللجنة التي يتولى رئاستها جوزيف ستيغليتز. وينبغي ألا نخطئ بشأن الطريقة التي نقيس بها النمو الاقتصادي.

إن المهمة هائلة، وهي لم تبدأ إلا من فورها. وهذا أكبر مبرر للبدء الآن والبدء سريعا. ولم يتبق لنا وقت يذكر. ويلزمنا جميعا أن ندرك ما سيحصل إذا تعين علينا أن نعود إلى أوطاننا وأن نقول لمواطنينا إننا لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق، وغير قادرين على إيجاد حلول جديدة في وقت يعاني فيه مواطنونا معاناة حادة من آثار الأزمة. وأود أن أقول بكل وضوح إنه لا شيء سيكون أسوأ من التوصل إلى حل وسط رديء في بيتسبيرغ وفي كوبنهاغن. ويتطلب الرأي العالمي والظروف الحالية أن نجد حلا حقيقيا للمشاكل وليس مجرد التظاهر بإيجاد حل.

وإذا لم نقم بأي عمل، فإن التهديد الذي تمثله أسوأ أزمة لن يكون وراءنا بل سينتظرنا. ونحن بلغنا مرحلة في التاريخ ستحدث فيها القرارات السياسية أثرا عميقا ودائما على المستقبل. وليس أمامنا أي خيار، ويجب أن نخاطر، نظرا لأن أكبر مخاطرة اليوم ستتمثل في عدم القيام بأي عمل، وترك أنفسنا للخضوع لحكم العادة، والاعتقاد بأنه سيكون لدينا وقت كاف. وقد حضرت فرنسا لتبلغكم بأنه ليس لدينا المزيد من الوقت.

ويحدوني الأمل في أن يكون هذا العام، ٢٠٠٩، هو وقت إرساء نظام عالمي جديد – نظام أكثر عدلا وأكثر كفاءة – ونظام يشعر فيه كل واحد منا بالارتياح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية الفرنسية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد نيكولا ساركوزي، رئيس الجمهورية الفرنسية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد فريدريك راينفلد، رئيس وزراء السويد

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء السويد.

اصطحب السيد فريدريك راينفلد، رئيس وزراء السويد، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أرحب بدولة السيد فريدريك راينفلد، رئيس وزراء السويد ورئيس الاتحاد الأوروبي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد راينفلد (السويد) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، كانت هناك ٥١ دولة ملتزمة بالسلام والأمن الدوليين وتتشاطر هدفا مشتركا يتمثل في إقامة علاقات ودية بين الدول وتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة وحقوق الإنسان. واليوم، أصبحت الدول الـ ٥١ التي شاركت في الدورة الأولى للجمعية العامة ١٩٢ دولة. واليوم، فإن الجمعية العامة هي بمثابة اجتماع مجلس مدينة العالم بحق.

باسم الدول الـ ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أحمل رسالة تعاون وشراكة، رسالة مفادها أن اتحادنا منفتح على العالم الخارجي.

إن العولمة أمر جيد. فمن خلال العولمة، انتُشل مئات الملايين من الأشخاص من براثن الفقر؛ وجرى تبادل المعلومات والأفكار والابتكارات؛ وقُدمت السلع والخدمات. وكل ذلك ينتقل بسرعة من بلد إلى آخر. ونحن نحقق الازدهار من وراء هذا. فهو ينير عقولنا ويساعدنا على فهم أساليب أنحاء العالم الأخرى.

وفي الوقت ذاته، فإن العولمة تعني أن مشاكل دولة ما ستدق أيضا أبواب الدول الأخرى. فالأوبئة والأزمات الغذائية والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والبشر والإرهاب والأيديولوجيات العنيفة لم تعد الحدود تحدها ولم تعد مشكلة دولة واحدة فحسب. وبالتالي، فإنه يتعين علينا إدارة المخاطر والتعامل مع التهديدات المترتبة على ذلك.

وفي هذا العمل، نحتاج إلى الشرعية ذات القاعدة العريضة التي توفرها الأمم المتحدة للإجراءات والقواعد الدولية اللازمة لتنسيق جهودنا. ويتعين على الأمم المتحدة، من جانبها، أن تتواءم لكي تظل ذات أهمية ولتكون قادرة على التعامل مع القضايا التي تواجهنا. والاتحاد الأوروبي يرغب في الإسهام في هذه الجهود.

ونرحب بالرغبة المعلنة للولايات المتحدة في العمل مع الآخرين في المؤسسات المتعددة الأطراف. إن ذلك يفتح الباب أمام حقبة جديدة واعدة في مجال التعاون الدولي.

إننا نواجه واحدا من أكبر تحديات جيلنا. فعالمنا يعاني من الحمى والحمى في ارتفاع. وفي أقل دول العالم منعة، فإن عواقب تغير المناخ ستثير الجزع. وستصبح المجاعة والفيضانات الشديدة والهجرة بسبب تغير المناخ واقعا حتى إذا التزمنا بهدف الدرجتين الذي حددته الأمم المتحدة.

لا شك في أن البلدان المتقدمة النمو سيتعين عليها أن تقود المعركة ضد تغير المناخ. وبحلول عام ٢٠٢٠، سيتعين علينا خفض الانبعاثات بنسبة تتراوح من ٢٥ إلى ٤٠ في المائة مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠. ولكن لكي تبلغ الانبعاثات ذروتها في موعد غايته ٢٠٢٠ وتنخفض بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٥٠ وتواصل الانخفاض بعد ذلك، فإن جهودنا وحدها لن تكفي. فالبلدان النامية بحاجة إلى مساعدتنا. إنها بحاجة إلى مساعدتنا في دفع الفاتورة التي أسهمنا فيها من خلال انبعاثاتنا.

ولذلك، وافق الاتحاد الأوروبي في الأسبوع الماضي على بدء مناقشات حول حجم التمويل المطلوب في مجال المناخ في البلدان النامية. ولهذا السبب، فإننا نتخذ خطوات ملموسة. ولذلك، فإننا نضيف لبنة أخرى إلى المفاوضات ونحث البلدان المتقدمة الأخرى على أن تفعل الشيء نفسه.

وفي اجتماع قادة مجموعة الثمانية ومنتدى الاقتصادات الكبرى في إيطاليا هذا الصيف، كان هناك اتفاق على هدف الدرجتين. والآن، فإننا بحاجة إلى رؤية قدر أكبر من الالتزام وأهداف محددة متوسطة الأجل من قبل البلدان المتقدمة النمو وكذلك البلدان النامية. وإذا كنا نريد أن يخبُر أبناؤنا وأطفالهم الطبيعة كما نعرفها، يجب علينا العمل الآن. ويتعين على كل دولة أو مجموعة دول القيام بدورها.

والاتحاد الأوروبي على استعداد للقيام بدوره. وسنخفض انبعاثاتنا. وسنعزز النمو قليل الانبعاث الكربوني ونسهم بنصيبنا العادل في تمويل ودعم التكيف على مستوى العالم. وسنظل ملتزمين بأداء دور رئيسي في التوصل إلى اتفاق عالمي وشامل بشأن المناخ في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر.

ولقد تصاعد ما بدأ كسعي إلى كسب المال بسهولة والمجازفة بشكل غير صحي وبوصفه جشعا صرفا، في بعض الحالات، ليتحول في العام المنقضي إلى تقلبات مالية حادة.

وجاءت آثار ذلك على كل من الأمن البشري والتنمية وخيمة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تعزيز الاستقرار المالي العالمي والانتعاش العالمي المستدام، ملتزما التزاما راسخا باتخاذ إجراءات شاملة ومنسقة ومحددة الأهداف لدعم البلدان النامية، وبخاصة الأفقر والأضعف؛ ومصمما على التوصل إلى اتفاق شامل في جولة الدوحة، مع التأكد من تضمنه عناصر ذات قيمة حقيقية للبلدان النامية وبخاصة الأفقر؛ ومواصلا جهوده لانتشال المزيد من الناس من براثن الفقر في سياق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية الخاصة بكل منا.

إن حقوق الإنسان عالمية. وحقوق الإنسان لا تتجزأ. والاتحاد الأوروبي صوت مدافع عن حقوق الإنسان. ونحن نؤمن بالديمقراطية ونؤمن بسيادة القانون. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعوته إلى إلغاء عقوبة الإعدام على مستوى العالم في جميع القضايا وفي جميع الظروف. وسنواصل الدفاع عن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وبدون ذلك، سيكون من المستحيل الاستفادة من كل تلك المواهب المطلوبة لانتقال دولة ما من الفقر إلى التنمية والازدهار.

ولتعزيز تلك القيم الأساسية نحن بحاجة إلى الأمن. ولا يمكن أن نسمح بأن يفلت من العقاب مرتكبو جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. وبالتالي، فإن عمل المحكمة الجنائية الدولية يحظى بكامل دعم الاتحاد الأوروبي. ولا يمكن أن نسمح لأحد أن يعتدي، عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، على السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. فقواعد القانون الدولي تسري بصورة متساوية على جميع الدول، الكبيرة والصغيرة.

والاتحاد الأوروبي على استعداد لمواصلة العمل مع الأمم المتحدة في مجالي حفظ السلام وبناء السلام. كما نبذل جهودنا لحفظ السلام، وكثيرا ما نقوم بذلك بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة. وتشكل عَمَليتي نقل المسؤوليات في تشاد وكوسوفو مثالين على ذلك.

وبعد ٢٠ سنة على نهاية الحرب الباردة، لا يزال السلام والأمن عرضة للتهديد جراء انتشار أسلحة الدمار الشامل وإمكانية سقوطها في الأيدي الآثمة. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن الأسلحة النووية، ونحن على استعداد للانخراط في تلك المسألة. كما نرحب بمؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن النووي الذي سيعقد في العام المقبل.

إن أوروبا قريبة من أفريقيا جغرافيا، ولكن أيضا من خلال العولمة والشراكة القوية. ويقدم الاتحاد الأوروبي الدعم إلى أفريقيا عندما تحتاج إليه. وتوفر عمليتنا البحرية ''أطلانطا''، قبالة سواحل الصومال، الحماية للسفن التي تنقل المعونة الإنسانية، وتقدم الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقد تتعاونا مع الأمم المتحدة لسنوات طويلة مع الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونددنا بالظلم الذي عانت منه القارة الأفريقية. واستخدام العنف الجنسي كسلاح للتخويف والإرهاب أمر مروع. ومن غير المقبول الاعتداء على النساء والفتيات في شرق الكونغو وغيره من الأماكن. ولكي نحمي النساء يجب أن نمكنهن، وبالتالي، لتمكين النساء في حالات الصراع، يجب تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨).

ونأمل في أن نرى أفريقيا تنعم بالحرية والديمقراطية والرفاه. ويصدق هذا القول بصورة خاصة على زمبابوي. فقد شكل اتفاق السلام الشامل وتشكيل حكومة الوحدة

الوطنية خطوتين هامتين إلى الأمام. غير أن تنفيذ الاتفاق يتطلب الالتزام والتحلي بروح التعاون. وفي هذا الصدد، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

وتشكل أوروبا اتحادا بين العديد من الثقافات. ويتجلى انفتاحنا على العالم من حولنا في كون أن المسيحيين واليهود والمسلمين، وأولئك الذين يؤمنون بالله ومَن لا يؤمنون به، يمكن أن يعيشوا جنبا إلى جنب في احترام متبادل. ويود الاتحاد الأوروبي أن يعزز تفاعله مع العالم الإسلامي من خلال تحالف الحضارات، ومن خلال التعاون في مجالي التعليم والتنمية عن طريق توفير الفرص للشباب. وعلى ذلك المنوال، يمكن أن نهيئ بيئة تمكننا من التركيز على ما نتشاطره بدلا من خلافاتنا المفترضة.

إن الأطفال الأفغان يتميزون بحب الاستطلاع ذاته الذي يتميز به الأطفال في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم أطفالي، وبالرغبة في المعرفة والمشاركة، والحماس الشديد لكل ما في الحياة. ولكي نستثمر في مستقبل أفغانستان وفي التنمية البشرية، لا يمكننا أن نسمح بانطفاء نورهم. وباعتبار الاتحاد الأوروبي صديقا لشعب أفغانتسان، فإنه يلتزم بمساعدته على تحقيق الاستقرار في بلده وإرساء الديمقراطية فيه وتنميته. ولا بد من توفير التعليم للفتيات والنساء أيضا. وفي السنوات القادمة، ينبغي أن نبذل المزيد من الجهود لنكفل أن يكون هذا هو سبيل أفغانستان إلى إحراز التقدم.

وباعتبارنا شريكا لباكستان، فإننا ندرك أن ما يحدث في باكستان لا يؤثر على الباكستانيين فحسب، بل على تنمية المنطقة برمتها أيضا. ولذلك كان من الأهمية الحاسمة أن نواصل مساعدة باكستان في جهودها لإرساء سيادة القانون وبناء مجتمع أكثر استقرارا وديمقراطية.

وكأصدقاء لشعب إسرائيل، فإننا ندعو الحكومة الإسرائيلية للسعي إلى السلام، وإنهاء الاحتلال، واحترام القانون الدولي، وأن تعمل على تحقيق حل الدولتين، وتوقِف فورا جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتَفك العزلة عن غزة.

وكأصدقاء للفلسطينيين، فإننا نتوقع منهم أن يوقِفُوا جميع أعمال العنف ضد إسرائيل، ويواصلوا بناء مؤسسات دولة قابلة للحياة، ويعززوا الديمقراطية وسيادة القانون. وسنواصل تقديم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية ومساعدتها على بناء القدرات في الميدان. وفي ذلك الصدد، يؤيد الاتحاد الأوروبي تماما جهود الولايات المتحدة من أجل استئناف مفاوضات السلام، وهو على استعداد للإسهام بفعالية في نجاحها. ومصير إسرائيل وفلسطين يرتهن بذلك التعاون.

وباعتبارنا أصدقاء لشعب إيران، يساورنا القلق إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان والقمع العنيف للاحتجاجات الشعبية. وتشكل المسألة النووية الإيرانية تحديا كبيرا للسلم والأمن الدوليين، والاستقرار الإقليمي، ونظام عدم الانتشار. ويجب أن تستعيد إيران ثقة المجتمع الدولي، وأن تمتثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتسهم في السلام في الشرق الأوسط.

وباعتبارنا أصدقاء لشعب بورما/ميانمار، سنؤكد للقادة العسكريين أن تحقيق السلام والاستقرار للشعب الذي يدّعون تمثيله لن يتأتى إلا من خلال إرساء الديمقراطية واحترام حقوق الانسان.

لقد قال رجل الدولة السويدي والأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، داغ همرشولد ذات يوم إن السعي إلى السلام والتقدم، بتجاربه وأخطائه ونجاحاته ونكساته، لا يمكن التراخي فيه أو التخلي عنه أبدا. وذلك قول صدق بالأمس كما يصدق اليوم. وينبغي أن تدرك شعوب العالم أن توحيد الأمم ليس عملا للماضي ولكن للمستقبل. وهو عمل ينبغي

أن نمضي فيه قدما من خلال القيم المشتركة والاحترام المتبادل، وتزداد أهميته بتزايد العولمة.

وفي ذلك المسعى، سيظل الاتحاد الأوروبي شريكا يمكن الاعتماد عليه في مجالات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، يُسهم على الدوام وبفعالية في تحسين وتعزيز الأمم المتحدة، ويواصل دوما تحسين الأدوات للتعامل مع الفرص والتهديدات على حد سواء، وعلى استعداد دائم للإسهام بقسطه في بناء عالم أفضل لتعيش فيه الأجيال المقبلة في كل مكان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة السويد على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد فريدريك راينفيلد، رئيس وزراء مملكة السويد، من المنصة.

خطاب السيد سيلفيو برلوسكوني، رئيس مجلس الوزراء في جمهورية إيطاليا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس مجلس الوزراء في جمهورية إيطاليا.

اصطُحب السيد سيلفيو برلوسكوني، رئيس مجلس الوزراء في جمهورية إيطاليا، إلى المنصة.

الرئيس: باسم الجمعية العامة، يشرفني عظيم الشرف أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة السيد سيلفيو برلوسكوني، رئيس مجلس الوزراء في جمهورية إيطاليا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد برلوسكوني (إيطاليا) (تكلم بالإيطالية، وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): في هذا الصباح، شأني شأن جميع الأعضاء الآخرين، استمعت باهتمام كبير إلى البيان الذي أدلى به الرئيس أوباما. وتكلم الرئيس من القلب وبمثالية عظيمة، ودعانا جميعا إلى تحمل مسؤوليتنا المشتركة لضمان مستقبل العالم من خلال إحداث تغيير حقيقي. وأعرب عن المشاعر والآمال والأهداف التي أشاطره إياها واعتزم أيضا الإعراب عنها هنا. ومع ذلك، وبما أنه عبر عن تلك الأمور بطريقة حسنة للغاية، سأفوت ذلك الجزء من بياني وأقتصر على الإبلاغ عن النتائج التي أسفر عنها مؤتمر قمة مجموعة الثمانية التي انعقدت في لاكويلا وكان لي شرف ترؤسه.

جمع مؤتمر قمة لاكويلا في تلك المدينة المنكوبة ممثلي ٢٨ بلدا يمثلون أكثر من ٨٠ في المائة من الاقتصاد العالمي. وكان أول بنود أعمالنا مواصلة العمل الجاري بشأن النظم المصرفية وأنظمة الأسواق المالية، والتي ستكون شغلنا الشاغل مرة أخرى في غضون يومين في مؤتمر قمة بيتسبرغ. كنا نعتقد أنه من الأهمية بمكان ضمان نمو قوي ودائم. ويجب أن يستند النشاط الاقتصادي مرة أخرى إلى مبادئ المساواة والشفافية. وينبغي لنموذج التنمية الجديد أن يكون مبنيا على الأسواق المفتوحة ورفض الحمائية لكي يتسنى لأفقر البلدان الاستفادة الكاملة من فرص النمو التي توفرها التجارة الدولية.

وبعد مؤتمر قمة لاكويلا، قررنا تنشيط مفاوضات الدوحة بغية الانتهاء منها بحلول عام ٢٠١٠. ووزراء التجارة لدينا اجتمعوا بالفعل في الهند للمتابعة العملية لذلك القرار. وسيمثل مؤتمر قمة بيتسبرغ فرصة هامة لإعادة تأكيد الالتزامات السياسية التي قطعت في مؤتمر قمة لاكويلا.

كما أُحرز تقدم في مجال تغير المناخ. فقد توصلت الاقتصادات الكبرى إلى اتفاق للحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض لتصبح درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. وأعيد تأكيد الجبهة المشتركة لمكافحة تغير المناخ بالمشاركة الواسعة في اجتماع عقد هنا أمس بناء على مبادرة

من الأمين العام. وأشكره على القيادة التي أظهرها في تلك المناسبة – وهي صفة ضرورية لنجاح مؤتمر قمة كوبنهاغن.

لقد أعاد مؤتمر قمة لاكويلا تأكيد مفهوم واضح وأساسي أود أن أؤكده مجددا اليوم. إن التغلب على التحدي المتمثل في تغير المناخ يتطلب التزاما من جميع الأطراف الفاعلة في الاقتصاد العالمي من دون استثناء.

في مجال الأمن الغذائي، قررنا إنشاء صندوق للتنمية الزراعية ومحاربة الجوع في العالم برأسمال قدره ٢٠ بليون دولار. ويمثل الجهد الرامي إلى استعادة مكانة الزراعة في صميم جدول الأعمال الدولي الخيط المشترك الذي يربط مؤتمر قمة مجموعة الثمانية ومؤتمر قمة مجموعة العشرين في بيتسبرغ ومؤتمر قمة الأمن الغذائي التي ستستضيفها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما في تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي كثير من الأحيان في الماضي، لم تكن المساعدات المالية المخصصة للبلدان النامية تصل إلى من كان من المفترض أن تصل إليهم. ولذلك السبب، قررنا أنه ينبغي لهذا التمويل أن يستثمر في تنفيذ مشاريع ملموسة في المقام الأول تستهدف البنية التحتية الزراعية. كما يجب على البلدان المستفيدة أن تؤدي دورها. وإذا أريد لتلك المساعدات أن تكون فعالة، ينبغي ألا تقدم إلا إلى البلدان التي تعزز الديمقراطية وتلتزم بالحكم الرشيد وتحترم حقوق الإنسان وتحمي النساء والأطفال.

وختاما، ناقشنا الحاجة إلى المكافحة الصارمة للمضاربة في أسواق الأوراق المالية والتلاعب في أسواق الطاقة والسلع والموارد الغذائية. ويكتسي هذا أهمية قصوى. وقد تسببت المضاربة في المنتجات الغذائية – القمح والأرز وفول الصويا – في نشوب أزمات خطيرة، ولا سيما في القارة الأفريقية، حيث يموت المسنون والأطفال جوعا. وفي المقابل، أسهمت التقلبات الحادة في أسعار النفط في عدم الاستقرار المالي والاقتصادي. لماذا؟ لأن سعر برميل النفط الخام قد ارتفع من ٧٠ دولارا إلى ١٥٠ دولار للبرميل الواحد، لينخفض إلى ٣٢ دولارا ومن ثم يسترد عافيته ليصل إلى ٧٠ دولارا، على الرغم من أن الاستهلاك العالمي قد انخفض بنسبة ٢ في المائة خلال السنة الماضية. ونحن نعلم جيدا أن هذه التقلبات ناجمة عن المضاربة، حيث أن برميل النفط يباع ويشترى من أربع إلى ست مرات قبل أن يصل إلى المستخدم النهائي. إنها بالضبط مصلحة المضاربين التي ترفع سعر البرميل الواحد.

وعليه، فإن جعل الأنظمة التي تحكم أسواق المستقبل أكثر صرامة يمثل أولوية مطلقة. ونرى أنه ينبغي لنا أيضا أن ندرس إنشاء نظام عالمي للاحتياطيات من السلع الاستراتيجية من أجل وأد أي ميول للمضاربة في مهدها. وينبغي تمكين الوكالات المتخصصة المحايدة، مثل الوكالات التابعة للأمم المتحدة. وفي الختام، يجب أن تشمل مكافحة المضاربة في نهاية المطاف إلغاء الملاذات الضريبية. لقد أنجز الكثير للقضاء على الملاذات القائمة، لكن يجب علينا أيضا تعزيز دور المراقبة الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل محاربة محاولات خلق ملاذات جديدة.

باختصار، تلك هي النتائج الرئيسية التي أسفر عنها مؤتمر قمة لاكويلا. إن الأزمة التي نخرج منها تحتم علينا جميعا التصدي لقضية الحوكمة الفعالة. وما زال لمجموعة الثمانية دور رئيسي تؤديه في المسائل المتعلقة بالجغرافية السياسية وعدم الانتشار والتنمية، كما أكد ذلك مؤتمر لاكويلا. وبالتعاون مع مجموعة العشرين الآخذة الآن في التطور جنبا إلى جنب مع مجموعة الثمانية، يتعين علينا تنسيق أعمالنا لمعالجة الإدارة الاقتصادية العالمية وفتحها أمام جميع البلدان الرئيسية التي ترغب في الإسهام. ونحن إذ نقوم

بذلك، يجب علينا، بالطبع، احترام الدور المركزي للأمم المتحدة، بدءا بأكثر أجهزتها تمثيلا، وأعني الجمعية العامة.

أما بخصوص الأمم المتحدة، فيجب علينا أيضا إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر فعالية وتمثيلا. ومع ذلك، أود أن أدعو إلى توخي الحذر. فإضافة دول جديدة دائمة العضوية سيؤدي ببساطة إلى زيادة الإحساس بالإقصاء لدى جميع البلدان التي تسهم إسهاما فعالا في السلام والأمن الدوليين ولدى البلدان التي يمكن أن تتحمل مسؤوليات متزايدة في المستقبل.

وفي الختام، فقد واجه المجتمع الدولي خلال القرن الماضي أزمات أكثر مأساوية مما يواجهه اليوم. ويبين التاريخ أنه لا توجد أزمة لا يمكن الخروج منها، ولكن يجب أن نكون إيجابيين وحازمين ، وقبل كل شيء متحدين.

ومثلما ذكَّر بذلك الرئيس أوباما هذا الصباح، سيتعين علينا جميعا أن نشمر عن سواعدنا. وقد شكَّل ذلك الرسالة الرئيسية التي وجهها مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في لاكويلا. ولن نتمكن من استعادة ثقة المستهلكين التي لا غنى عنها لاستئناف الإنفاق والاستثمار، إلا من خلال الالتزام المشترك. ولن نتمكن من التغلب على أزمة تكمن جذورها أيضا في العامل النفسي المتمثل في الخوف باعتباره عنصرا محددا، إلا من خلال اتخاذ إجراء مشترك.

وإذا كنا على استعداد لنفعل ذلك معا وراغبين فيه، فإن جهودنا ستكون ناجحة، وسنستطيع أن نحد من عمق الأزمة ومدتها. ولا يساورني أدنى شك في أننا سننجح. وأنا متيقن تماما منذ ذلك.

أشكر الممثلين على انتباههم، وأعرب لهم عن أطيب تمنياتي بالتوفيق في عملهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس مجلس الوزراء في جمهورية إيطاليا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد سيلفيو برلسكوني، رئيس مجلس الوزراء في جمهورية إيطاليا، من المنصة.

خطاب السيد غوردن براونه، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

اصطُحب السيد غوردن براونه، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة السيد غوردن براونه، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد براونه (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أقف هنا لأؤكد حرمة ميثاق الأمم المتحدة، لا لأُمزقه. وأدعو جميع البلدان إلى دعم مبادئه العالمية.

لقد التقينا قبل عام على شفا أزمة عالمية، وبينما تكلم القادة الوطنيون تباعا من على هذا المنبر، أصبح الخطر واضحا على نطاق كامل – ولا يتعلق الأمر بتهديد لفرص العمل والشركات ومدّخرات العمر فحسب، بل هناك احتمال، مع الخطر الوشيك المتمثل في انهيار النظام المصرفي العالمي، لفشل بلدان برمتها، بينما تكافح الدول في جميع أنحاء أوروبا الشرقية وآسيا وأمريكا اللاتينية من أجل الحصول على الائتمانات.

وقد تطلبت الأزمة اتخاذ إجراء على الصعيد العالمي. وعلى نحو لم نشهد له مثيلا أبدا من ذي قبل، ارتهن مصير كل بلد بما نتخذه جميعا من إجراءات. وبينما ترسخ الخوف من وقوع ما لا تحمد عقباه، توصلنا إلى خيار واضح: إما أن نفشل منفصلين أو ننجح معا.

وقد حددنا اختيارنا في اجتماعي مجموعة العشرين في واشنطن ومرة أخرى، في لندن. واجتمعت الحكومات للبدء بمكافحة الركود العالمي. وتصرفنا باتساق، مقرين بأن المصالح الوطنية لا يمكن حمايتها إلا بخدمة المصلحة العامة، وبأن الاقتصادات في إطار هذا الاقتصاد العالمي الجديد غير قابلة للتجزئة، وأن الركود في أي مكان يمكن أن يهدد الرفاه في جميع الأمكنة. وخلصنا إلى أنه إذا أردنا استدامة النمو، ينبغي أن نتشاطره. فالمشاكل العالمية لا يمكن التحكم فيها إلا من خلال الحلول العالمية.

وهكذا، أعتقد أننا اليوم يمكن أن نستقوي بالوحدة غير المسبوقة التي ميزت العام الماضي. غير أنه لا يمكن أن نتقاعس. وبينما قد يبدو من الغريب قول ذلك بعد وقت اتسم بكل هذا التعاون العالمي المكثف، فإن عالمنا يدخل الآن مرحلة ستة أشهر قد تشكل اختبارا أعسر للتعاون الدولي بصورة كلية.

وأعتقد أننا نواجه خمسة تحديات ملحة تتطلب قرارات حازمة – قرارات أرى أنها تاريخية – بشأن تغير المناخ، والإرهاب، والانتشار النووي، وتشاطر الرفاه، والقضاء على الفقر.

ومرة أخرى، إننا في نقطة اللاعودة. وكما هيمن انهيار المصارف على تفكيرنا قبل عام، فإنه يجب علينا أن نتصدى لهذه المجموعة القادمة من التحديات بصورة فورية.

وإذا لم نتوصل إلى صفقة بشأن تغير المناخ في كوبنهاغن، وإذا أهدرنا هذه الفرصة العظيمة لنتفق معا على حماية كوكبنا، فلن نأمل في أن تتاح لنا فرصة ثانية بسهولة في وقت ما في المستقبل. ولن يكون هناك أي اتفاق عالمي استعادي لإصلاح الضرر الذي تسببنا به. وقد حان الأوان الآن لعكس مسار الحد من تغير المناخ الذي نبتلي به الأجيال القادمة – وينبغي ألا نؤجل ذلك إلى وقت لاحق، أو مؤتمر آخر، أو عقد لاحق، بعدما أضعنا فعلا ١٠ سنوات في التهاون والمماطلة.

وإذا ما استسلمنا في أفغانستان للمتمردين وتنظيم القاعدة، فإن الجماعات الإرهابية الأخرى وتنظيم القاعدة ستعود، ومن ذلك الملاذ ستخطط وستتدرب لشن هجمات على سائر بلدان العالم.

ولن تكون هناك أي فرصة أيضا لبناء عالم خال من الأسلحة النووية إذا سمحنا لإيران بتطوير الأسلحة النووية، وبالتالي، إطلاق سباق تسلح جديد.

ولن يكون هناك أي اتفاق عالمي من أجل إيجاد فرص العمل وتحقيق النمو إذا خنقنا الانتعاش بعدم اتخاذ إجراء مشترك للوفاء بما اتفقنا عليه ولم ننفذه من تدابير متعلقة بالتوسع المالي العالمي المنسق.

وإذا لم نتخذ إجراء مشتركا لمنع الأمراض التي يمكن تفاديها، فلن تكون هناك أي خطة لننقذ غدا ٠٠٠ ١٢ من الأطفال الذين يموتون في أفريقيا اليوم وكل يوم.

وهكذا، أقول إننا بحاجة إلى اتفاق عالمي بشأن التحديات الملحة.

وأود الآن أن أفصل أولا في موضوع تغير المناخ. على الرغم مما قطعناه من وعود، فالسبيل إلى تحقيق نتيجة ناجحة في كوبنهاغن غير مضمون. ولماذا ذلك؟ إن الأمر كذلك، أولا وقبل كل شيء، لأن إبرام صفقة فعالة وطويلة الأجل بشأن تغير المناخ يتطلب المال. وإذا كانت أفقر البلدان وأشدها ضعفا ستقدر على التكيف مع آثار تغير

المناخ، وإذا كانت الاقتصادات الناشئة ستنخرط في مسارات التنمية المنخفضة الكربون، وإذا كانت الدول التي تزخر بالغابات ستبطئ إزالة الغابات وستُوقِفها، فحينئذ أعلم أن البلدان الأغنى يجب أن تقدم مساهمات مالية.

ولذلك اقترحت نهجا جديدا لتمويل إجراءاتنا لمكافحة تغير المناخ. وسيوفر هذا النهج زيادة كبيرة في التدفقات الإضافية التي يمكن التنبؤ بها. وستتدفق رؤوس الأموال من القطاعين العام والخاص. وستبلغ نحو ١٠٠ بليون دولار في السنة بحلول عام ٢٠٢٠. ويجب أن نحرز التقدم في الأيام القادمة.

ويشكل التوصل إلى اتفاق بشأن تغير المناخ لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٢ في كوبنهاغن الاختبار الكبير القادم لتعاوننا العالمي. وعلى كل واحد منّا واجب إبداء الريادة لكفالة التوصل إلى ذلك الاتفاق. ويجب أن نستفيد من المناقشات التي جرت خلال الاجتماع الذي عقده الأمين العام بأن هذا الأسبوع. وقد قلت إنني سأذهب إلى كوبنهاغن لأُبرم الصفقة لأنني أعتقد أن الأمر يتعلق باتفاق من الأهمية بمكان – بالنسبة للاقتصاد العالمي ولمستقبل جميع الدول الممثلة هنا – بحيث لا يمكن ترك أمره للحظ ببساطة. وهكذا، أحث زملائي القادة على التعهد بدعم مفاوضاتنا الرسمية بالذهاب إلى كوبنهاغن.

وأعتقد أن تعزيز الأمان في أفغانستان تعزيز له في العالم. غير أنه ما من أحد منا سيشعر بالأمان إذا تركنا ذلك البلد أو تخلّينا عن مهمتنا وعزمنا المشتركين. ويجب على منظمة حلف شمال الأطلسي وشركائها، من أستراليا إلى اليابان وغيرهما من البلدان، أن يتفقوا على سبل جديدة لتنفيذ تلك الاستراتيجية. وأعتقد أنه يجب أن نكفل القيام بعملية ”الأفغنة“، ونضمن اضطلاع جيش أفغانستان وشعبها بقدر أكبر من المسؤولية عن أمن بلدهما.

وعلى نفس المنوال أيضا، يجب أن نتَّحد لمكافحة الإرهاب والظلم أينما وجدا في عالمنا. وأعتقد أنه من العار علينا جميعا أن شعبي الصومال والسودان لا يزالان يتعرضان لأفظع أعمال العنف، وأن إسرائيل وفلسطين لم توجدا بعد سبيلا للعيش جنبا إلى جنب في أمن وسلام؛ وفيما يتعلق بشعب بورما، فإن قائدته المنتخبة تتعرض لمحاكمة صورية وعقود من السجن. وهناك المزيد مما يمكن أن نفعله والمزيد مما يجب أن نفعله. ويجب أن نمضي قدما في جهودنا لوضع نهج متماسك واستراتيجي وأكثر فعالية بشأن حفظ السلام وبناء السلام في جميع أنحاء العالم.

لقد مضى علينا زمن كانت فيه خمس قوى نووية. أما الآن فعددها تسع. والخطر الحقيقي والداهم هو أن المزيد من الدول ستحذو حذوها قريبا. ولا يتمثل التهديد في مجرد العدوان الذي تقوم به الدولة، بل في حصول الإرهابيين على الأسلحة النووية. وبالتالي، يجب أن نقبل بأننا في لحظة خطيرة يمكن فيها تقويض عقود من عدم الانتشار بزيادة الانتشار على نحو مُضر. وإذا كنا جادين فيما يتعلق بمطمح بناء عالم خال من الأسلحة النووية، فإننا سنحتاج إلى الحنكة السياسية وليس استراتيجية حافة الهاوية.

وأرى أن القرار الذي سيتخذه مجلس الأمن غدا سيكون حيويا، بينما نمضي قدما صوب مؤتمر القمة العالمي للأمن النووي الذي سيعقد في نيسان/أبريل من العام القادم والمؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في أيار/مايو. ويتعلق اقتراحنا بإبرام صفقة عالمية عظيمة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. ويشتمل اقتراحنا على ثلاثة عناصر، إذ من الضروري توفر قيادة دولية واعية ومتأنية حيث تؤدي بريطانيا دورها: مسؤوليات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وحقوق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وبطبيعة الحال، مسؤوليات الدول الحائزة للأسلحة النووية.

أولا، ولكي لا يكون هناك أي غموض: يجب على إيران وكوريا الشمالية أن تدركا الآن أن العالم سيكون أكثر صرامة إزاء الانتشار. فنحن مستعدون للنظر في فرض مزيد من الجزاءات. وستصر بريطانيا في المستقبل على أن المسؤولية في السنوات القادمة تقع على عاتق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لإثبات أنها لا تطور أسلحة نووية.

ثانيا، ستعرض بريطانيا توفير الاستخدام المدني للطاقة النووية على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية المستعدة للتخلي عن أي خطط لحيازة أسلحة نووية، ومساعدة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على الحصول على ما أطلق عليه الرئيس أيزنهاور الوصف الذي لا ينسى وهو ''الذرة من أجل السلام''. وسنكون مستعدين مع آخرين لرعاية بنك لليورانيوم خارج تلك البلدان لمساعدتها على الحصول على الطاقة النووية للأغراض المدنية. وبريطانيا مستعدة لإطلاق مركز امتياز نووي جديد للمساعدة في تطوير دورة وقود نووي اقتصادية ومنخفضة الكربون ومقاومة للانتشار

أما النقطة الثالثة فهي أنه يجب على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أساس المعاملة بالمثل أن تؤدي دورها في الحد من الأسلحة النووية كجزء من موافقة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على التخلي عنها. وهذا هو بالضبط المقصود من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتمشيا مع الحفاظ على قدرتنا على الردع النووي، فقد طلبت من لجنة الأمن القومي لدينا أن تقدم إليّ تقريرا عن الخفض المحتمل في المستقبل لعدد غواصاتنا النووية من أربع إلى ثلاث.

ولئن كان التعاون الاقتصادي قد أدى إلى استقرار النظام المصرفي الدولي وأرسى الأساس لاستئناف النمو الاقتصادي، فإن الانتعاش ليس راسخا ولا هو متعذر الانتكاس. والدرس الكبير الذي استقيناه من السنة الماضية هو أن الإجراءات العالمية الجريئة التي اتخذناها هي وحدها التي حالت دون تحول الركود إلى كساد. لقد نسقنا استجابة نقدية ومالية قدرت منظمة العمل الدولية أنها أنقذت من ٧ ملايين إلى ١١ مليون وظيفة في مختلف أنحاء العالم.

ولذلك في مؤتمر قمة بيتسبرغ، حيث ستجتمع مجموعة العشرين غدا، يجب علينا إبرام اتفاق عالمي بشأن فرص العمل والنمو – اتفاق لخفض نسبة البطالة وتحقيق مستوى مرتفع من الرخاء في جميع أنحاء العالم. ويجب الاستفادة القصوى من إجراءات التحفيز التي اتفقنا عليها. ويجب أن يكون هناك تخطيط سليم لاستراتيجيات الخروج معا للتأكد من أن الانتعاش لن يتعثر. ونحن لا نوقف بل يجب أن لا نوقف قبل الأوان الدعم الذي هو شريان الحياة لاقتصادنا. كما يجب علينا تيسير اتفاقية تحدد أهدافا واضحة تبين كيفية إسهام كل منا في تحقيق النمو في جميع أنحاء العالم في المستقبل، ويجب علينا ضمان أن يكون هذا النمو في المستقبل نموا متوازنا ومستداما.

وأعتقد أننا نحتاج إلى تعاون اقتصادي أقوى الآن ونحن نبحر في تقلبات الانتعاش. ولذلك، أقترح إبرام الاتفاق من خلال الموافقة على التزامنا بمستويات عالية من النمو على أساس مستدام ومتوازن. وهذا يجب أن يكون مدعوما بإصلاح شامل للقطاع المالي. ويجب أن يشمل المبادئ الدولية بشأن المكافآت. ويجب علينا تعزيز قدرتنا على استهداف الملاذات الضريبية. واعتبارا من الشهر المقبل، يجب أن تفرض جزاءات حقيقية على جهات الاختصاص التي لا تلتزم بالمعايير العالمية.

وسيتعين الاستماع لصوت أفريقيا والاهتمام به لتحقيق الانتعاش في المناطق المنكوبة جراء الأحداث التي شهدها العام الماضي، والتأكيد لجميع البلدان النامية، في

أفريقيا وخارجها، على أننا لا نجعل الأهداف الإنمائية للألفية بعيدة المنال نتيجة لفشل أوسع نطاقا للمسؤولية العالمية.

في لندن، وافقت مجموعة العشرين على تدابير بقيمة ٥٠ بليون دولار لصالح البلدان الفقيرة لمساعدتها على الخروج من الأزمة. والفضل يعود إلى لندن لتمكن صندوق النقد الدولي من إقراض ٨ بلايين دولار بدلا من بليوني دولار خلال هذا العام والعام المقبل. وهذا بالفعل يساعد كينيا وتنزانيا على زيادة الإنفاق الحكومي في التصدي للأزمة.

وفي خضم كل هذه التحديات، يجب علينا أن نتذكر الوعد الأساسي التي قطعناه على أنفسنا قبل عشر سنوات. وهذه هي النقطة الخامسة والأخيرة التي لا بد من القيام بها: وهي تحقيق رؤية عام ٢٠١٥ التي نواجه خطر الإخفاق في تحقيقها، لأنه حسب الاتجاهات الحالية لن يستغرق تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية خمس سنوات – كما تعهدنا – ولا حتى ٥٠ عاما، بل سيستغرق أكثر من ١٠٠ سنة. والمائة سنة هي فترة انتظار طويلة جدا أمام شعوب بلداننا لتحقيق العدالة التي وُعِدت بها.

وكما قال الرئيس أوباما، فنحن بحاجة إلى خطة عالمية لجعل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية حقيقة واقعة. إن ما رأيته من فقر طاغ، طاحن، مُدمّر للذات وفي كثير من الأحيان قاتل في أفريقيا وغيرها من البلدان النامية جعلني مقتنعا بأنه ما لم يواكب التمكين من خلال العدالة في التجارة تمكين من خلال التعليم المجاني والرعاية الصحية المجانية، فلن يتاح لهذا الجيل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الفرصة التي يستحقها للخروج من براثن الفقر ولن يكون حرا تماما أبدا.

وأعتقد أن أكثر أوجه الظلم إجحافا تستدعي اتخاذ أكثر الإجراءات صرامة. اليوم في هذه الجمعية العامة للأمم المتحدة، سنرى أحداثا تصنع التاريخ مع بدايات توفير الرعاية الصحية مجانا في أفريقيا وآسيا، حيث أن بوروندي وسيراليون وملاوي ونيبال وليبريا وغانا ستعلن عن إجراءات هامة من شأنها توفير الرعاية الصحية المجانية وإلغاء الرسوم على المستفيدين، وأنا أحيي هذه الإجراءات. ونتيجة لتلك الإجراءات، سيتمكن الآن أكثر من ١٠ ملايين شخص إضافي في أفريقيا وآسيا من الحصول على خدمات صحية مجانية – ١٠ ملايين شخص سيتمكنون الآن ولأول مرة من الحصول على العلاج الذي يحتاجونه دون ردهم على أعقابهم أو خوفهم من كيفية تدبير ثمنه. وأحثكم جميعا على مكافأة القيادة التي أبدتها هذه البلدان بتقديم الدعم لها، وأنا أُعرب عن التزام المملكة المتحدة بتقديم ذلك الدعم.

فلنتذكر كيف جرى إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، حيث كانت البلدان تواجه تحديات متعددة ولكنها شحذت هممها وحددت رؤيتها ليس لإعادة بناء العالم بعد الخراب وأنقاض الحرب فحسب، وإنما لإقامة نظام دولي جديد من أجل تحقيق الأمن والتقدم المشتركين. وأعتقد أن هذه المبادئ نفسها الآن يجب أن تكون مصدر إلهام لسبل جديدة أفضل وأكثر تمثيلا وأكثر فعالية للتعاون معا على الصعيد العالمي.

ونحن إذ نتعلم من تجربة تحويل الهدف المشترك إلى عمل مشترك في مجتمعنا العالمي المشترك هذا، يجب علينا إقامة تعددية أطراف تقدمية لهذا العصر، تقوم على إيجادنا معا داخل أنفسنا صفتي القيادة والشجاعة الأدبية اللتين يمكنهما تشكيل هذا العالم من جديد من أجل العصر الذي نعيشه ولمصلحة جيلنا. وأعتقد أنه إذا اتخذنا القرارات الصحيحة وعملنا معا، فإننا نعمل لأول مرة في تاريخ البشرية على إقامة مجتمع عالمي حقا. وهو اسم يجب أن نتمنى أطلاقه علينا وهدف يجب أن نكافح جميعا لتحقيقه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد غوردون براونه، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.